الجامعة الأردنيـة
كلية الدراسات العليا

التاريخ: / /

نموذج رقم (ط/15)
تسليم أطروحة دكتوراه جامعية للمكتبة

الدكتور مديـر المكتبـة

تحية طيبة وبعد،،،

لقد ناقش الطالب / الطالبة: عبد الله فلاح هزاع الخدام ورقمه الجامعي: 9140160

تخصص الدكتوراه: أصول تربية يوم: الأحد الموافق: 24 / 12 / 2017 وكانت النتيجة ناجحاً.

عنوان الأطروحة (باللغة التي كتبت بها الأطروحة)

المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية

نرجو استلام النسخة الورقية التي تمت الموافقة عليها في صيغتها النهائية من قبل المشرف ولجنة المناقشة، ونسخة من الأطروحة على القرص المضغوط (CD)، وذلك لإيداعها في المكتبة حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المشرف	رئيس قسم التخصص أو نائب رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية التخصص	نائب عميد كلية الدراسات العليا
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:
التاريخ: ٢٦/١٢/٢٠١٧	التاريخ: ٢٦/١٢/٢٠١٧	التاريخ: 2018/1/2

مواصفات الأقراص المدمجة الخاصة بالأطروحات الجامعية

- ان يضم القرص المدمج كافة المعلومات الواردة في النسخة الورقيه من الأطروحة وذلك ضمن ملف واحد.
- ان يكون ترتيب الأطروحة على القرص حسب ترتيب النسخة المطبوعة ورقيا.
- ان يحتوي القرص على صورة (save as jpg) عن إجازة الأطروحة موقعة وموثقة من أعضاء لجنة المناقشة ومعتمدة من قبل الجامعة.
- تخزين الأطروحة في ملف آخر على شكل (Acrobat reader PDF) لتسهيل تفعيل الأطروحة على شبكة الانترنت ضمن قاعدة الأطروحات الجامعية كاملة النص.

علماً أنه لن يكون بالإمكان توثيق أي أطروحة غير مطابقة للمواصفات المذكورة أعلاه.

المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية
وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية

إعداد

عبد الله فلاح هزاع الخدام

المشرف

الأستاذ الدكتور "محمد أمين" حامد عبد الله القضاة

قدمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التّربية

كلية الدّراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون أول، 2017م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة، وعنوانها: "المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية". وأجيزت بتاريخ 2017/12/24م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
- الدكتور "محمد أمين" حامد القضاة، مشرفًا ورئيسًا أستاذ - أصول التّربية	....
- الدكتور محمد سليم الزبون، عضواً أستاذ - أصول التّربية	....
- الدكتور محمد صايل الزيود، عضواً أستاذ مشارك - أصول التّربية	....
- الدكتور نذير سيحان ابو انعير ، عضواً أستاذ مشارك - أصول التّربية (جامعة البلقاء التطبيقية)	....



الإهداء

إلى الخال العزيز دولة الدكتور معروف البخيت الأفخم

لك وافر المحبّة وأصدق آياتها

فقد رسمتها في قلوبنا بأخلاقك

وبتواضعك وكرمك

ولك عظيم التقدير والاحترام

لعلمك وعطائك لوطنك

وطلابك ومليكك

كنت وماتزال وستبقى شعلة نور

ونموذجنا وقدوتنا التي بها نقتدي

رعاك الله وحفظك لأحبائك ووطنك

عبد الله الخدام

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على كثير نعمه وحُسن فضله، الذي منّ علي بإتمام أطروحتي هذه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدّم بجزيل الشكر إلى الجامعة الأردنية، وإلى أعضاء هيئة التدريس على ما قدموه لي من عون وتوجيه طيلة فترة الدراسة. وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور "محمد أمين" حامد عبد الله القضاة لما قدمه لي من رعاية ونصح وإرشاد وتشجيع منذ توليه الإشراف على هذه الأطروحة فاستفدت من فكره العلمي وخبرته الواسعة فله مني كل الشكر والتقدير.

وأثمن بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد الزبون، والدكتور محمد الزيود، والدكتور نذير النعيرات، الذين تفضلوا مشكورين بقبول مناقشة أطروحتي وخصصوا الوقت لإعطاء النصح والإرشاد فجزاهم الله تعالى خير الجزاء ولهم مني كل الشكر والثناء.

وأخيراً أود أن أتوجّه بالشكر والتقدير لكل فرد من أفراد عائلتي لدعمهم ومساندتهم المعنوية لي طيلة فترة دراستي هذه وأخص بالذكر والدتي الغالية الفاضلة فايزة البخيت التي لولا دعاؤها ورعايتها وتربيتها ما وُفقت وما نجحت، أخصها بالذكر إذ نذرتني ابناً باراً بالأهل والوطن وأفاضت عليّ من حنانها وعطائها سكينةً وايماناً وثباتاً. ولها الدعاء خالصاً بطول العمر والسعادة ورضى الله.

عبد الله الخدام

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية
وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية

إعداد
عبد الله فلاح هزاع الخدام

المشرف
الأستاذ الدكتور "محمد أمين" حامد عبد الله القضاة

الملخّص

هدفت الدراسة إلى بيان درجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية والعوامل التي تساعد على تطبيق تلك المضامين في الجامعات الاردنية وأهمية تطبيقها، واقتراح آليات لتطبيقها من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد المنهج النوعي والمنهج الوصفي وتكونت عينة الدراسة من (150) من أعضاء هيئة التدريس العاملين في كليات التربية في الجامعات الأردنية الرسمية (الأردنية، مؤته، اليرموك) خلال الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي 2017/2016م، وتم مقابلة (13) من أصحاب الخبرة والاختصاص.

بينت الدراسة أنَّ الدرجة الكلية لاستجابة اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية جاءت بدرجة مرتفعة في جميع مجالات الدراسة؛ إذ جاء مجال توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية بمتوسط إجابات (3.68)، ومجال العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية بمتوسط اجابات (4.03). ومجال أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية بمتوسط إجابات (3.90) وجاءت درجة موافقتهم مرتفعة على آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية بمتوسط اجابات (4.00). وهذا ما أكدته نتائج المقابلات التي أظهرت توفر مضامين تربوية في الأوراق النقاشية وتوفر آليات في الجامعات تمكنها من تطبيقها ودرجة موافقة على آليات تطبيق هذه المضامين التربوية.

لم تظهر الدراسة وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات افراد الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الأردنية على مقياس توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية والعوامل المساعدة على تطبيقها وآليات تطبيقها في الجامعات الأردنية تعزى إلى الاختلاف في للمتغيرات (العمر، الرتبة الأكاديمية، الخبرة) فيما ظهرت فروق دالة إحصائيا لمتغير الجامعة ولصالح الجامعة الأردنية في كافة مجالات الدراسة. وأظهرت النتائج كذلك وجود فروق على مقياس العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية تعزى الى متغير الجنس ولصالح الإناث. وبينت

النتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائيًا بين الأوساط الحسابية لآليات تطبيق المضامين التربوية تعزى لمتغير الخبرة ولصالح الفئة 5-10 سنوات، فيما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الجنس العمر والرتبة الأكاديمية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أبرزها اعتماد الآليات المقترحة.

الكلمات الدالة: المضامين التربوية، الأوراق النقاشية الملكية، آليات مقترحة، الجامعات الأردنية.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة

ترتكز الدولة الأردنية على دعائم الحكم الديمقراطي وفقاً لنصوص الدستور فنظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي، كما أن الأمة مصدر السلطات وتمارسها على الوجه المبين في الدستور، والمملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية، ينتقل فيها العرش من الملك إلى ابنه البكر، ويستطيع أن يسمي أحد إخوته ولياً للعهد ويشترط الدستور الأردني أن يكون الملك حفيداً للملك عبد الله بن الحسين، ويعتبر الإصلاح السياسي عملية حيوية ذات استمرارية، تشكل جزء من إعادة المجتمع والحكومة لتقييم تجربتهما السياسية، بالإضافة إلى المستجدات التي تشهدها خلال مسيرة التنمية الوطنية الشاملة، ويكون الهدف منها تفعيل قدرة النظام السياسي على التعاطي مع المتغيرات السياسية والاجتماعية بفاعلية مما يعزز من شرعيته السياسية ويجعله أكثر قدرة على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية ليشكل عاملاً إيجابياً في تعزيز حالة الاستقرار السياسي داخل البلد، لقد حددت استراتيجيات التنمية السياسية أهدافاً ومحاور وآليات عمل تمتد لعدة سنوات قادمة، كما تضمنت أبعاداً وطنية ستؤدي عند تحقيقها إلى إحداث نقلة نوعية على كل المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والقضائية والإدارية والتعليمية والثقافية والأمنية وسواها من مكونات الحياة الاجتماعية، وستحمل هذه النقلات في طياتها مكتسبات شعبية، لا تتحقق إلا عن طريق الإسهام في حمل الأعباء والمهام التنموية السياسية.

يقوم التعليم على أسس دستورية، وتشريعية، وقانونية، و يتأثر بتوجيهات مستمدة من النظام السياسي للدولة. فالوصول إلى النظام التربوي، ورسم سياسته وتحقق الأهداف التربوية في المجتمع يعد قضية أساسية ومهمة، وذلك لتعدد العوامل التي ينطلق منها، فبعضها خاص بالمجتمع ذاته، والتي تُميز النظام التعليمي بطابع وطني يؤدي المتغير السياسي فيه دوراً بارزاً في تأسيسه، كما أنه يرتبط بفلسفة اجتماعية واضحة، وبظروف وحاجات المجتمع النوعية. والبعض الآخر عام يتشكل بالمعرفة الإنسانية، وما يتطلبه من استعداد للاتصال بهذه المعارف والافادة من الخبرة العالمية.

وتعد التربية الوسيلة الفاعلة في المحافظة على بقاء المجتمع ؛ من خلال نقلها للتراث الثقافي للجيل الجديد، وبالتالي تقوم بتنمية السلوك الإنساني وتطويره وتغييره لكي يناسب كل ما هو سائد في المجتمعات البشرية، لذا تسعى التربية إلى إعداد الفرد وتشكيله للقيام بأدواره الاجتماعية في المجتمع (الجندي، 2011).

تؤثر المضامين التربوية لسياسات الدولة في مضمون العملية التعليمية، لأنّ التعليم لم يعد مسألة مقررات دراسية جامدة، تقف فيها مهمته عند حدود استيعاب المتعلم لها، بل أصبح مرتبطاً بحركة المجتمع ومتطلباته، إذ تعد السياسة التربوية جزءاً من السياسة العامة للدولة، فهي انعكاسٌ لحاجات المجتمع وتطلعاته، لأنّ السياسة التربوية تقوم بتوجيه النظام التربوي ومؤسساته إلى تحقيق تطلعاته.

وحظيت المضامين التربوية لسياسات الدولة باهتمام كبير من قبل الباحثين سواء أكان على المستوى الدولي أم على المستوى العربي، ويرتبط عمل السياسات التربوية بالسلطة، إذ يقع على عاتقها إعداد الناشئة باعتباره تصوراً مستقبلياً يقوم على منظومة القيم المثالية التي تستمد وجودها من الرسائل السماوية أو ثقافات الشعوب، والأساس للسياسات التربوية في كثير من الدول التي تعتبرها الركن الأساسي في حياة العامة (لوغران، 1990).

وبما أن التربية ترتبط بالسياسة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً، باعتبار أن التربية تمثل العملية التي يتم من خلالها إعداد المواطن الصالح، وتنشئة الأجيال تنشئة سياسية واجتماعية تخدم الوطن، وتعزز مسيرة التنمية والاصلاح في مختلف المجالات، ولأن السياسة هي العملية التي تساعد على تنظيم المجتمع ووضع القوانين والأنظمة التي تعمل على تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته؛ فلا بد من وضع نظمٍ تعليميةٍ ضمن الإطار العام للدولة، وهذه النظم تحددها فلسفة التربية المعتمدة في المجتمع، ومن ثم يتم تحديد الأهداف والبرامج والسياسات. فالتربية والمؤسسات التربوية أداة من أدوات التنشئة؛ لأنها تمثل الخبرة الأولى المباشرة للفرد خارج نطاق الأسرة، حيث تتولى المدرسة غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصور متعددة، عن طريق الكتب والمناهج والأنشطة المدرسية المختلفة التي ينخرط فيها التلاميذ، وكذلك من خلال علاقة المدرسين بالتلاميذ، وأداء المدرس لواجباته التدريسية. والجامعة لها دور مهم وحيوي في تغيير شكل المجتمع الذي توجد فيه بصفة عامة، ومن أهم أدوارها تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب المنتمين إليها الذين هم عمادة الأمة وقادة المستقبل في أي مجتمع من المجتمعات (علي، 1999).

وتقوم المؤسسات التربوية والتعليمية بهذا الدور من خلال ما تقدمه للطلبة من معارف ومعلومات في مختلف التخصصات، بالإضافة إلى ما يمارسونه من أنشطة متنوعة يمكن أن تسهم بدور فعال في تنمية وعيهم بصفة عامة ووعيهم السياسي بصفة خاصة، فالجامعة تؤدي دورها في عملية التنشئة السياسية، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية من أهمها: تنمية الوعي بالثقافة السياسية الذي يستند إلى معرفة بأيديولوجية الفكر السياسي، ونظام المعتقدات والرموز والقيم التي تشكل بيئة العمل السياسي في المجتمع. وتفعيل المشاركة المجتمعية التي

تعمل على تهيئة الشباب للمشاركة في التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وتنمي لديهم القدرة على تحمل المسؤولية وغرس الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع، وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الوطنية، وإعداد الشباب لتقلد المناصب السياسية، وذلك من خلال غرس المفاهيم السياسية والمعاني الأخلاقية والقيم والعادات والتقاليد لدى الطلبة، وكذلك المعلومات عن الوطن وحدوده، وسيادته، وقيادته ورموزه، وتاريخه وتطوره السياسي، والحقوق الأمنية فيه ونظام حكمه وأيديولوجيته، والعادات السائدة فيه، وقد تعجز الجامعة وحدها عن الوفاء بهذا الدور، وهنا يمكن التأكيد على ضرورة التنسيق والشراكة بين المؤسسات المجتمعية من أجل التنشئة السياسية الصحيحة للشباب. إذْ تؤدي وسائط التربية الأخرى دوراً فاعلاً ومؤثراً في عملية التنشئة السياسية، ومن أهم هذه الوسائط: الأسرة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك المؤسسة الدينية وغيرها.

وتحرص القيادة الهاشمية على توفير وسائل العيش الكريم، وتطبيق الدستور، وتطبيق القانون والنظام، وسيادة العدالة لجميع أفراد المجتمع الأردني، مدركة أهمية العنصر البشري في التنمية، فقد أهتم الملك عبد الله الثاني بالتربية والتعليم اهتماماً كبيراً تمثّل بمتابعة شخصية منه، فقد أشار الملك إلى أن "العملية التعليمية كانت وستبقى من أهم مصادر التكوين المعرفي للأردنيين، وعاملاً أساسياً في زيادة الإنتاجية. ورؤيتنا الاستراتيجية للتعليم تتطلب تكثيف الجهود والمساعي والعمل بروح الفريق، وفي هذا الصدد نؤكد ضرورة تنفيذ برامج جديدة لتطوير التعليم والبنية الفكرية للطلبة، وتحسين نوعية مخرجات التعليم" (الخطاب السامي، 2009).

ويتضح من الخطابات الملكية أن هناك العديد من المفاهيم والقيم السياسية والاجتماعية التي تؤكد رؤية الملك نحو إصلاح المجتمع، رؤية تدعمها إرادة سياسية جادة وقوية لتعزيز وتعميق النهج الديمقراطي بطرق عملية غير تقليدية لتعزيز وتطوير بناء الدولة لمواجهة المتغيرات المتسارعة التي تجتاح الشعوب العربية.

بدأ الملك عبد الله الثاني في عملية إصلاح المجتمع من خلال وصفه للواقع الأردني أولاً، ومن ثم الاستمرار في الانتخابات البرلمانية وإجراء التعديلات الدستورية، وصولاً لتشكيل الحكومات البرلمانية. إذ أطلق الملك عبد الله الثاني برنامج التمكين الديمقراطي؛ بهدف تفعيل دور المواطن الأردني في الحياة السياسية. فالمواطن يجب أن يهتم بالشأن الأردني الذي يشمل جوانب الحياة كلها؛ وبهدف تعزيز مسيرة التنمية السياسية لا بد من تشجيع الحوار بين أبناء الشعب ليسير على طريق التحول الديمقراطي، وتمثل الأوراق النقاشية الملكية مجموعة من الأفكار التي يقدمها الملك عبد الله الثاني للمواطن الأردني والمؤسسات الرسمية والقوى السياسية والاجتماعية، لتقوم بأدوارها وفق رؤية واضحة، بما يوفر الأمن والاستقرار للأردن ويعزز الوحدة الوطنية.

من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على المضامين التربوية التي عرضتها الأوراق النقاشية الملكية في إطار اهتمام الملك عبد الله الثاني بإصلاح التعليم والتركيز على أهمية التربية والتعليم في خدمة المجتمع الأردني في إطار رؤيته الثاقبة لأهمية دور المواطن في خدمة المجتمع الأردني.

تستهدف الأوراق النقاشية تغيير نمط التفكير المجتمعي في مختلف المجالات من أجل تحقيق الديمقراطية وبلوغ هدف الحكومات البرلمانية والملكية الدستورية والمشاركة الفاعلة للمواطنين. والمتتبع لطروحات ورؤى الملك عبد الله الثاني نحو الإصلاح السياسي المنشود. ومكونات هذا الإصلاح، يجد أن ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتشكيل رؤية واضحة عن ماهية وشكل المستقبل الديمقراطي في الأردن. وقد حاز على أعلى أولويات ومكونات العملية الإصلاحية. الأمر الذي يصنف الديمقراطية كأول مقومات الدولة المدنية وفق الرؤية الملكية. وينطلق من هذا التوجه على أساس ما أكد عليه الملك عبد الله في أكثر من معرض وطرح عن ترسيخ ثقافة الديمقراطية لتصبح واقعاً ملموساً في المجتمع الأردني. تلك الأطروحات التي جاءت بصورة متصلة وتكاملية منذ عام 2011.

وجاءت الأوراق النقاشية الملكية التي أطلقها الملك عبد الله الثاني في فترة الربيع العربي، لتوضيح وبشكل معمق ومنهجي وشامل رؤية الملك عبد الله الثاني لمرتكز الديمقراطية كأحد أهم مقومات الدولة المدنية، فقد أكدت الأوراق النقاشية على ضرورة ترسيخ الثقافة الديمقراطية كسلوك في المجتمع الأردني بمختلف فئاته، متبعاً نهجاً نظامياً في الطرح، إذ عكفت الأوراق النقاشية من الأولى حتى الخامسة على رسم خريطة طريق نحو بناء الديمقراطية الحديثة، مستخدماً لذلك تعبير "التحول الديمقراطي" دون سواه، إدراكاً منه أن التدرج الواعي هو طريق التمكين، وتعد عملية التحول المرحلة أو الخطوة الأولى في طريق الوصول للديمقراطية المنشودة. وأنها مرحلة تحتاج إلى صبر وتثقيف لما تتميز به من صعوبة وتعقيد وبطء في التغيير.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شغل الاهتمام بقطاع التعليم حيزاً مهماً في رؤية الملك عبد الله الثاني، وذلك عبر الاهتمام بإعداد الانسان المتعلم والمثقف والمتمكن، القادر على مواجهة ومواكبة التطورات العلمية والمعرفية المتسارعة في مختلف المجالات على مستوى العالم، وفي ضوء ما تمثله الأوراق النقاشية الملكية من خطط وبرامج عمل لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الاردني، حيث يؤكد الملك في الورقة النقاشية الخامسة على أن هنالك مسؤولية جماعية في احتضان القيم والممارسات الديموقراطية والاستمرار في تطويرها مستقبلاً، من خلال تجذيرها في منظومة القيم التربوية

عبر حملات التوعية والمناهج المدرسية، وتمكين المؤسسات الوطنية المسؤولة عن حماية القيم والممارسات الاخلاقية، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أهم المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية والآليات التي يمكن من خلالها تطبيق هذه المضامين في الجامعات الأردنية على أرض الواقع، لتسهم في صقل شخصية الطلبة، وغرس مفاهيم تربوية وسياسية إيجابية في نفوسهم، وفي ضوء ذلك يمكن حصر مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

السؤال الأول: "ما درجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟"

السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى **(α=0.05)** في تقديرات أعضاء الهيئات التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لدرجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى إلى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، والجامعة)؟".

السؤال الثالث: "ما العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟".

السؤال الرابع: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى **(α=0.05)** في تقديرات أعضاء الهيئات التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية للعوامل التي تساعد في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظرهم تعزى إلى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، والجامعة)؟".

السؤال الخامس: "ما أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟".

السؤال السادس: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى **(α=0.05)** في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لأهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى إلى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، والجامعة)؟".

السؤال السابع: "ما آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟".

السؤال الثامن: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى **(α=0.05)** في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لآليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، والجامعة)؟".

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان درجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. وقياس الفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لدرجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى إلى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، والجامعة).
- بيان العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. وقياس الفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية للعوامل التي تساعد في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، الجامعة).
- بيان أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. وقياس الفروق في تقديرات اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لأهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى إلى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، والجامعة).
- اقتراح آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. وقياس الفروق في تقديرات اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لآليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى إلى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، والجامعة).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة مما يلي:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث وتحلل المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية، وتكشف عن أهم الرؤى والأفكار التربوية المتضمنة في الأوراق النقاشية الملكية لكل المهتمين في مجال التربية، والباحثين ومتخذي القرارات. من خلال إسهام الدراسة في إثراء المكتبة الأردنية بإطار نظري عن المضامين التربوية الواردة في الأوراق النقاشية الملكية.

وتشكل هذه الدراسة مبادرة أولية، لمعالجة هذا الموضوع المهم، ذلك أن الأوراق النقاشية الملكية تمثل منطلقات فكرية، صادرة عن قيادة صاحبة قرار مؤثر في مختلف الميادين، وعلى رأسها الميدان التربوي، فالوقوف على المحتوى المعرفي التربوي لمضمونها، يعطي مؤشراً ذا دلالة على التوجه في صنع السياسة التربوية، والتصور لمستقبل التعليم من منظور كل مرحلة، ، وكيف يؤثر النظام السياسي في طبع سماته، وخصائصه في السياسات التربوية، والذي يعطيها تميزاً وطنياً وبعداً محلياً يؤطرها بنمط الخصوصية والتفرد عن السياسات التربوية الأخرى، كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في تقديم وثيقة بحثية علمية يستفيد منها كل من:

1. أصحاب القرار التربوي وصناع السياسات التربوية في الأردن للاستفادة منها في صياغة البرامج التطويرية .
2. الأكاديميون والباحثون الذين يمكن أن تثير لديهم أفكاراً بحثية خاصة بالأوراق النقاشية الملكية.
3. الجامعات الاردنية وستستفيد من نتائج الدراسة في تطبيق مضامين الاوراق النقاشية الملكية بما يسهم في تطوير مخرجاتها.

تعريف المصطلحات:

تتضمن الدراسة المصطلحات الآتية:

المضامين التربوية:

هي: "المحتوى المتضمن في الرسائل التربوية، وهي الجزء التربوي الذي يتعامل معه الفرد، وهي التي تصنع السلوك بما تمد به الأفراد من الأفكار والقيم والآراء والمعتقدات وهي تتشكل وفق رغبة المجتمع، أي وفق التصورات التي يتبناها أفراد المجتمع" (مكي، 1994 :35).

تعرف المضامين التربوية إجرائياً بأنّها: جملة الأفكار والمبادئ والآراء ذات الصبغة التربوية المتضمنة في الأوراق النقاشية الملكية. وما يتضمنه الفكر الملكي (متمثلاً بالملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله) من الأفكار التي تشكل الإطار المرجعي للتربية في الأردن.

الأوراق النقاشية الملكية:

هي مجموعة من الأوراق النقاشية التي تمثل الرؤية الملكية في مجموعة البرامج السياسية التي تهدف إلى تعزيز مسيرة الإصلاح السياسي والتنمية السياسية في الأردن ، و كذلك تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة، وإبراز حقوقه وواجباته بشكل صريح وواضح، وبما يعزز قدرته على ممارسة دور سياسي في المجتمع.

وتعرف الأوراق النقاشية إجرائيا بأنها الطروحات والرؤى والأفكار وبرامج العمل التي أصدرها الملك عبد الله الثاني في سبيل بناء دولة حديثة تقوم على أسس الديمقراطية والحرية والمساواة التي طرحها من خلال سبع أوراق نقاشية.

آليات التطبيق:

التطبيق في اللغة: قال الكفوي" :التطبيق :تطبيق الشيء على الشيء جعله مطابقًا له، بحيث يصدق عليه" (الكفوي، 1998 :105).

التطبيقات في الاصطلاح: هي عبارة عن "مجموعة من المفاهيم والحقائق والمعارف والمبادئ والاتجاهات التي ينبغي على المتعلمين تطبيقها تطبيقًا عمليًا، ووعيها ومعايشتها بطريقة تنمي قدراتهم على الأداء العملي بشكل جيد" (الفاربي، وغريب، وموحى، والغرضاف 1994 :272).

وتعرف آليات التطبيق إجرائيا بأنها الأدوات والخطوات العملية والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تطبيق المضامين التربوية الواردة في الأوراق النقاشية في الجامعات الأردنية.

حدود الدراسة ومحدداتها:

اقتصرت الدراسة على:

- تحليل المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية.
- عينة خبراء التربية من أساتذة كليات التربية في الجامعات الأردنية.

الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفصل الصيفي2017/2016.

الحدود الموضوعية: تتحدد تعميم نتائج الدراسة في ضوء الأداة المستخدمة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وبقدر ما تتمتع به من خصائص سيكومترية مقبولة.

- اقتصرت الدراسة على تحليل مضامين الاوراق النقاشية الملكية التالية: وشملت العناوين الرئيسة للأوراق النقاشيّة السبع الآتية: الورقة الأولى بعنوان: مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة. بينما حملت الورقة النقاشة الثانية عنوان: تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين. في حين عرضت الورقة النقاشية الثالثة موضوع: أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة. أما الورقة النقاشية الرابعة فقد جاءت بعنوان: نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعل. والورقة النقاشية الخامسة تناولت عنوان: تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسية. أما الورقة النقاشية السادسة بعنوان: سيادة القانون أساس الدولة المدنية. أما الورقة النقاشية السابعة بعنوان: بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يشمل هذا الفصل جزئين: يعرض الجزء الأول الإطار النظري وهو عبارة عن عرض للأدب التربوي المتعلق بمفهوم الجامعات وأهدافها، والغايات الاستراتيجية للتعليم الجامعي ووظائف الجامعات، والسياسات التربوية والنظام السياسي وعناصر وأهمية السياسات التربوية للتعليم العالي الأردني، وأهمية تطبيق المضامين التربوية في الأوراق النقاشية في الجامعات الأردنية وأخيراً محاور الأوراق النقاشية الملكية، فيما يعرض الجزء الثاني الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة.

أولاً: الإطار النظري:

تساهم التربية في بناء المجتمع وتقدمه من خلال اتجاهين أساسيين هما الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي، ولذا فإن للتربية وظيفتان أساسيتان هما الوظيفة الاقتصادية، وتسعى إلى تدريب وإعداد الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين، وثانياً الوظيفة الاجتماعية، إذ تسعى أيضاً إلى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة الفنية ثقافياً واجتماعياً بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والفنية (والمهنية الجديدة)، لترقية المستويات الاجتماعية لإحداث التحول الاجتماعي اللازم للتحولات الاقتصادية الحاصلة لفرض تحقيق عملية ترقية النظام الاجتماعي ككل من خلال تكامل البعدين الأساسيين المهني والإنساني عند الأفراد (عبيدات، 2007).

النظام السياسي والتربية:

شهد نظام التربية والتعليم في الأردن منذ تأسيس الإمارة عام 1921 وحتى الوقت الحاضر تطورات وتغيرات وتحسينات جعلته من أكثر الأنظمة تطوراً وتنافسية في الوطن العربي. وعلى الرغم من قلة الإمكانيات المادية، والظروف السياسية والاجتماعية الصعبة التي مرت على الأردن الناتجة عن مأساة فلسطين (نكبة 1948).وحرب حزيران عام 1967، وحرب الخليج الثانية عام 1990، وما ترتب عليها من هجرات بشرية كثيفة ومضاعفاتها المختلفة، فقد ظل نظام التربية والتعليم في الأردن متماسكاً مترابطاً.

تنبع قوة النظام التربوي الأردني من مصادر متعددة أولها، الرعاية القصوى والاهتمام البالغ الذي لقيه هذا القطاع المهم من ملوك الأسرة الهاشمية (الملك عبد الله الأول والملك الحسين بن طلال – طيب الله ثراهما- والملك عبد الله الثاني بن الحسين في الوقت الحاضر)،وثانيهما، توافرا لكوادر البشرية المؤهلة علمياً وفنياً وتقنياً. وثالثهما، لأنه اتخذ فلسفة تربوية واضحة لنفسه حددت مساراته المختلفة، وبررت مدخلاته وعملياته، وحسن من مخرجاته، وسوغت مضامينه،

وعملت على تحقيق التكامل بين جميع عناصره، وساعدته على التخلص من التناقض في إجراءاته، وسيرته نحو تحقيق أهدافه بفاعلية أكبر، ورابعها، دوره الفاعل في تطور المجتمع الأردني وتقدمه، وخامسها، متابعته الدائمة التطورات والمستجدات وبخاصة التكنولوجية منها، وعكسها في مناهجه وأنشطته، وسادسها، حرصه الدؤوب على ربط النظرية بالتطبيق العملي (عبيدات، والرشدان، 1993).

يهدف النظام التربوي الأردني أساساً إلى تكوين المواطن الصالح المؤمن بالله، المحب لوطنه وأرضه، المنتمي لأمته العربية، الملتزم بتراثه الإسلامي، العارف لحقوقه وواجباته، القادر على الإنتاج، والمتفاعل بجدية مع مجتمعه بغرض تنميته وتطويره. وأن جميع المتغيرات التي تؤثر على العملية التربوية، مثل السياسة والأهداف التربوية والمعلم والمناهج والكتب المدرسية والإدارة التربوية والمباني والتسهيلات المدرسية، وغيرها، كان لها الأثر الكبير على تطور التربية والتعليم في الأردن. وقد صدر قانون التربية والتعليم رقم 27 لعام 1988، الذي حل محل قانون عام 1964، وقد جاء هذا القانون نتيجة للتغيرات الاجتماعية في بنية المجتمع الأردني، وليتوافق مع التطورات التكنولوجية بعامة، والمستجدات في حقل التربية والتعليم. وقد حدد ا قانون عام 1988 على نحو واضح أسس فلسفة التربية، ومبادئ السياسية التربوية، والمراحل التعليمية وأهدافها، والتنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم ومهماتها المختلفة ومهمات مجلس التربية والتعليم في الوزارة، وغيرها (عليمات، 1988).

أهم التطورات والفعاليات في النظام التربوي الأردني نذكر ما يلي (العمايرة، 1999):

- انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة التربوية، إذ أصبحت المديريات في المحافظات والألوية تمارس دوراً كاملاً في إدارة التعليم في إطار السياسة العامة التي ترسمها الوزارة.
- التركيز على ربط التعليم بالمجتمع والحياة، وتطعيم التعليم الأكاديمي بالنشاط المهني؛ إذ تم تطبيق منهاجي التربية المهنية في المرحلة الإلزامية، والثقافة المهنية في المرحلة الثانوية.
- عقد الامتحان الشامل لكليات المجتمع بغرض تحسين نوعية خريجي هذه الكليات.
- التركيز على التخصصات المهنية في كليات المجتمع بغرض توفير قاعدة عريضة من الفنيين اللازمين لسد حاجات المجتمع.
- إدخال خدمة الإرشاد النفسي والتوجيه إلى المدارس الإعدادية والثانوية بغرض مساعدة الطلبة على حل مشكلاتهم المختلفة.
- إعادة تأهيل المعلمين التابعين لوزارة التربية والتعليم، وافتتاح كليات تأهيل المعلمين لهذا الغرض. وقد قامت وزارة التعليم العالي بإلغاء هذه الكليات عام 1993/92، وتم إلحاق

المعلمين المعنيين بالجامعات الأردنية، ومن الجدير بالذكر، أن فكرة إعادة تأهيل المعلمين جاءت بناء على توصيات المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي الذي عقد في عام 1987م.

إن صناعة السياسة التربوية مرتبطة بظروف المجتمع وما يطرأ عليه من تغيرات سواء كانت داخلية او خارجية وذلك لأنها مرتبطة بالسياسة العامة للدولة وما يحكمها من توجهات، وتشكل صناعة السياسة التربوية مرحلة متقدمة من العمل في السياسات التعليمية، ذلك أنها تراعي إبعاد ومقومات ومبادئ متعددة عند صياغة وتنفيذ وتخطيط تلك السياسات والتي تسهم في مجال توسيع رؤية صانعي السياسة التربوية (رحمة،1989)، ومن هذه المقومات والمبادئ (وزارة التربية والتعليم ،2005) :

1- دستور الدولة حيث ينتهج سياسة مناسبة لكل المجتمع عبر مؤسساته المختلفة .

2- أن يضع صانعي السياسة نصب أعينهم تكامل هذه السياسة مع قطاعات المجتمع الاخرى .

3- مراعاة حاجات المجتمع المتغيرة في رسم وصناعة السياسة التربوية .

ويستند صناع السياسات التربوية إلى منطلقات مرجعية تجسد الفلسفة التربوية الشاملة لأي مجتمع وتركز على عدد من الموجهات الأساسية والتي اشتقت من المصادر الآتية (سليمان،1998) :

أ – الدين والعقيدة للدولة : باعتبار أنه ما يؤمن به المجتمع .

ب- دستور الدولة وتشريعاتها : باعتبار الدستور مصدرا" للقوانين والتشريعات المنظمة لشؤون الدولة في كل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية.

كما أن لصانعي السياسة التربوية مجموعة من الأهداف العامة يسعون إلى تحقيقها خلال جهودهم في رسم هذه السياسات ومنها(وزارة التربية والتعليم، 2005) :

- غرس الإيمان بالله ورسله والقيم الدينية .
- تقوية الاعتزاز بالعروبة والوطن والأمة الذاتية والثقافية والحضارية .
- تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية .
- تنشئة المتعلمين على قيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان .
- تمكين المتعلمين من إتقان أساسيات التعلم .
- تمكين المتعلمين من التزود بالمعرفة والعلوم المتقدمة وأساليب البحث والاستكشاف العلمي .
- تعزيز اتجاهات ومهارات التعلم الذاتي وصولا" إلى مجتمع دائم التعلم .

- إعداد المواطن للتكيف مع المستقبل واستشرافه وسرعة الاستجابة للتغير الملائم .
- تدريب المتعلمين على مهارات استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته العملية .
- تدريب المتعلمين على مهارات التعبير عن الذات بالوسائل المختلفة .
- تنمية قدرات المتعلمين على الإبداع والابتكار والتفكير المنهجي وتطبيقاته العملية .
- تنمية قدرات المتعلمين على ربط العلوم بتطبيقاتها واستيعاب المنجزات التكنولوجية .
- تأهيل المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة بما يحقق اندماجهم بالمجتمع .
- تجفيف منابع الأمية وتحقيق النمو والاستمرار في برامج تعليم الكبار .
- ربط التعليم ومخرجاته بمتطلبات التنمية الشاملة للبلاد .

السياسات التربوية:

لقد أطلق على علم السياسة اسم "علم الدولة". والسياسة لغة هي كلمة مشتقة من الجذر "سَوَسَ" و "ساس". وساس القوم أي تولى أمرهم، وسُوِّس فلان أمر القوم أي مُلّك عليهم(المنجد في اللغة والأعلام، 1992: 362). وعليه فإن السياسة لغة القيام بشؤون الرعيّة. وهي اصطلاحاً تعني "فن الحكم والقواعد المنظمة للعلاقات بين الدول أو بين المنظمات الدولية مما يدخل في نطاق القانون الدولي والدبلوماسي" (أحمد، 1968 :661). وكلمة (Policy) تعني: "حكمة أو حكمة عملية" (البعلبكي، 1999: 704)

وتؤدي السياسات التربوية دوراً بارزاً في النظام التربوي، لأنّها توضح مواقف الجهات الرسمية والمسؤولة عن القضايا المتعلقة بنظام التربية والتعليم، فتحدد الأولويات التربوية في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع، وتعتمد الإجراءات التنظيمية العريضة لمعالجة المسائل المهمة في التربية، وتوجه الاستراتيجية التربوية التي تكون بدورها أساساً لوضع الخطط التربوية (عبيدات، 2007).

وتتصف السياسات التربوية عمومًا بأنها "دينامية ومرنة، وبأنها قابلة للتطبيق وأن لها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية، ويتم بناؤها في ضوء أهداف متفق عليها، وبهذا يمكن رسم خطط وإجراءات لتحقيقها، كما أن تنفيذها يحتاج إلى توافر مقومات هذا التنفيذ، بمعنى تناسبها مع واقع وظروف مجتمعاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما يتطلب التنفيذ قاعدة بيانات ونظام معلومات جيدين، كما يتطلب أيضاً أجهزة للبحث التربوي وتخطيط التعليم وأجهزة للمتابعة والتقويم"(حجى، 1998 :42-43)، وتعتبر السياسة التربوية بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لتوجيه التعليم فيها لخدمة أهدافها العامة، وخدمة مصلحتها القومية

والوطنية، وتحدد السياسة التربوية في الدولة من خلال التشريعات والقرارات التي تتخذها (التل، 1983).

وعليه، تعتبر السياسات التربوية الإطار العام الذي يوجه العمل الفني والإداري وتقوم على أساسه إنجازات المؤسسة، وتبدو في صورة تقارير أو مفاهيم عامة تساعد المسؤول التربوي عند اتخاذ القرار، وهي وليدة الأهداف التعليمية والقواعد السلوكية التي تسترشد بها الإدارة، فيجب أن تتميز السياسات بالثبات، والوضوح، والتكامل والمرونة كي تساهم في إنجاز أهدافها ويجب أن تكون مكتوبة ليتم تفسيرها بشكل صحيح وأن تكون عامة وغير مفصلة ومفهومة من قبل العاملين للعمل بحرية في اتخاذ القرارات الملائمة (بني مصطفى، 2007).

عناصر السياسات التربوية:

يتشكل مفهوم السياسات التربوية من عدة عناصر بيَّنتها لهلوب (2012):

أولاً: السياسات الأساسية: وهي السياسات الرئيسة التي تنبثق عنها السياسات الأخرى، وتتصف باتساع نطاقها وشمولها للدولة أو المنظمة، وترتبط بالأهداف الاستراتيجية للدولة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، وتفرض من أعلى السلطة أو من الإدارة العليا.

ثانياً: السياسة العامة: وتتصف بأنها أكثر تحديدًا من السياسة الأساسية وترتبط بها إلا أنها تتميز عنها بأنها يمكن تعديلها، وهي: تشتمل على السياسة العامة للدولة وأساليب تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتعتبر السياسات التربوية من السياسات العامة وتوضع من قبل الإدارة العليا أو مجلس الوزراء.

ثالثاً: السياسات التفصيلية: ويطلق عليها تسميات منها السياسات الوظيفية أو التشغيلية أو سياسة الإدارة، توضع من أجل أن تلتزم بها الوحدات الإدارية داخل الأجهزة أو الوحدات المختلفة للدولة أو المنظمة، وتتصف بأنها منفصلة ومحددة ويتم تطبيقها على الأنشطة اليومية بالإدارات المختلفة، ويتم وضعها من قبل الإدارة الوسطى ويصادق عليها من قبل الإدارة العليا.

رابعاً: السياسات الضمنية: هي سياسة ليست مكتوبة أو معلنة، ولكن متعارف عليها ضمن الإدارة، وهي تنشأ نتيجة للممارسات اليومية للعمل، حيث يتوجه المرؤوسون للتعرف إلى سياسة الرؤساء في مواجهة المشكلات ونوع القرارات التي يتخذونها في مجالات معينة.

وظائف السياسات التربوية :

السياسات التربوية لها وظائف عديدة من أهمها، كما بينها عفيفي (2000) فيما يلي:

1. توفير الشعور بالأمن، والطمأنينة للعاملين في مجال التعليم.
2. توفير الوقت والجهد، والمال على المستويات الإدارية والفنية.
3. توفير قدر من الثبات والاستقرار الذي لا يتغير بتغير الأفراد.

4. تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري إذْ أنها توفر معايير للحلول المقترحة لمشكلات الواقع التعليمي.
5. تقضي على التذبذب، وعدم الاتساق في القرارات التي تصدرها الأجهزة المختلفة بشأن المشكلات المختلفة.
6. توفير أسس واضحة لتقويم الخطط القائمة والمقترحة.

أهمية السياسات التربوية :

تمثل السياسة التربوية أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول، وتعدُّ عملية وضع السياسات التربوية من أهم متطلبات التخطيط، والنمو لجميع البلدان، ومصدراً رئيساً في الإعداد، والتنمية، والتدريب، والتعليم للمخرجات البشرية المؤهلة في المجالات العلمية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والعسكرية، والفنية، والاقتصادية التي يحتاجها المجتمع في تحقيق الرخاء، وتدعيم النمو، والتطور في مختلف مستوياته المتعددة. وتشكل السياسة التربوية لأي مجتمع من المجتمعات حقاً وطنياً تطال عملياته كل بيت ومؤسسة، وتتوقف عليه مصائر الشعوب. ومن هنا فقد تعزو تفوق أمه، وتراجع غيرها، إلى أسباب كثيرة، قد تكون السياسة التربوية على رأسها، بل أولى أولوياتها (عبيدات، 2007).

يتشكل المجتمع بصورة عامة من مؤسسات ينتظم في إطار كل منها جميع القطاعات والمرافق المرتبطة بتلك المؤسسة وجميع الأشخاص الذين يعملون فيها أو يشرفون عليها ومن كل مؤسسة تختص بأداء دور معين وتقوم بوظيفة عامة محددة، إلا أن هذه المؤسسات متداخلة وتعتمد في أداء أدوارها والقيام بوظائفها على بعضها بعضاً، ورغم أهمية جميع المؤسسات بالنسبة للمجتمع، إلا أن هناك مؤسستين لهما وضع خاص متميز يفرضه الدور الذي تقومان به والوظائف التي تؤديانها وهما المؤسسة التربوية والمؤسسة السياسية (التل، 1987).

وتعد المؤسسة التربوية من أهم مؤسسات المجتمع، وتعود أهمية هذه المؤسسة إلى الدور الخطير الذي تتولاه، وإلى الوظائف المهمة التي أنيطت بها، فالمؤسسة التربوية مسؤولة بصورة رئيسية عن المحافظة على ثقافة المجتمع وتراثه، وعن تطورهما وتجديدهما ونقلهما من جيل إلى آخر وهذا الدور من أهم أدوارها، ولا تقل الوظائف المهمة التي تقوم بها المؤسسة التربوية عن أهمية الدور الخطير الذي تتولاه فهي مسؤولة عن إعداد الناشىء ليكون إنساناً، وقد طورت جميع جوانب شخصيته بشكل متوازن وصقلت قدراته وقابلياته واستعداداته، وهي مسؤولة أيضاً عن إعداد هذا الناشىء ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه يتصف بالولاء والانتماء والاعتزاز بعقيدته فكراً وتراثاً وحضارة ولأمته ولوطنه أرضاً وشعباً ونظاماً، وأن يؤدي حقوقه وواجباته بوعي وأمانة وصدق ومسؤولية (عفيفي، 2000).

أما مسؤولية المؤسسة التربوية تجاه المجتمع فهي خطيرة وكثيرة أيضاً، فهي مسؤولة مباشرة عن تلبية احتياجات المجتمع من الطاقات البشرية، ومن مسؤولياتها أيضاً البحث العلمي إذ أنه وسيلة المجتمعات الانسانية في التطور والتقدم من خلال الاختراعات والاكتشافات والتجديدات التي يحققها. وهناك وظيفة مهمة أخرى للمؤسسة التربوية وهي أنها تقوم بمسؤولية القيادة الفكرية للمجتمع، فهي تضم أكبر مجموعة من المهنيين والباحثين والعلماء في جميع الاختصاصات والمجالات وهذه المجموعة بحكم موقعها وما يتوفر لديها من معلومات وسائل مؤهلة لتقدم للمجتمع الرأي الموضوعي العلمي المبني على المعرفة العميقة والخبرة الفنية. وايضاً للمؤسسة التربوية دور واضح في مجال الخدمة العامة مثل مجال مكافحة الأمية، المشورة الهندسية والقانونية وغيرها، كما أضيفت وظيفة جديدة إلى وظائف المؤسسة التربوية وهي الانتاج فهي في المفهوم التربوي المعاصر مؤسسة إنتاج. أما أهمية المؤسسة السياسية فتعود إلى موقعها وتركيبها وإلى دورها وأهميتها في المجتمع، فعلى الرغم من أن إطارها الأساسي يتشكل من المعنيين والمهتمين بالسياسة، إلا أن إطارها العام يتشكل من جميع المواطنين، وهذا يقود إلى أن لكل مواطن حق المشاركة في اتخاذ القرار السياسي في بلده، ومن واجبه أن يمارس هذا الحق بوعي وخلق ومسؤولية من خلال العمل السياسي العام (التل، 1987).

بالإضافة إلى أن أهمية المؤسسة السياسية تعود إلى كونها المؤسسة القائد بالنسبة لجميع مؤسسات المجتمع الأخرى والموجه الرئيسي لها، فالمؤسسة السياسية تضع سياسة الدولة العامة التي تسير وفق مبادئها جميع مؤسسات الدولة الأخرى، وهي التي تعد خطط السياسة العامة للمؤسسات الأخرى وهي التي تتخذ القرارات الأساسية المتعلقة بسياسة الدول وتوجهاتها الرئيسية. فعلاقة المؤسسة السياسية بالمؤسسة التربوية تقوم على أساس أن المؤسسة السياسية هي التي تضع السياسة العامة للمؤسسة التربوية وما يرتبط بهذه السياسة من مبادىء وأهداف وخطط ومن أمور تنظيمية ومالية. وفي مقابل ذلك فإن المؤسسة التربوية هي التي تعد المواطن سياسياً لكي يمارس دوره السياسي في مجتمعه بوعي وعقل ومسؤولية، كما أن المؤسسة التربوية تمارس دوراً أساسياً في إعداد القيادات السياسية، بالإضافة لذلك فهي تشكل القيادة الفكرية للمؤسسة السياسية. أما بالنسبة لدور المؤسسة التربوية في العمل السياسي العام فيعتمد بصورة رئيسية على النظرية التي تقوم عليها الدول في مجال التربية (عبيدات، 2007).

التعليم العالي في الاردن :

يعدّ التعليم الجامعي قمة السلم التعليمي في النظام التربوي الأردني. وقد شهد هذا النوع من التعليم تطوراً ملحوظاً تمثل في ظهور العديد من الجامعات الرسمية والأهلية؛ نتيجة للإقبال الكبير من قبل خريجي الثانوية العامة على التعليم الجامعي. فالجامعات وفق المادة (5) من

قانون الجامعات الاردنية لسنة (2017) الفقرة (أ) الجامعة مؤسسة أكاديمية مستقلة تعمل على تحقيق أهداف التعليم العالي والبحث العلمي، وتنفيذ سياساته. وتقوم لهذه الغاية وبما يتفق مع سياسة التعليم العالي بما يلي: وضع البرامج والمناهج والخطط الدراسية والبحثية. وعقد الامتحانات. ومنح الدرجات العلمية والفخرية والشهادات.

والجامعات كما أورد الجنحي (2007) من أهم المؤسسات الاجتماعية والتربوية والتعليمية وتعتبر منارات للفكر في المجتمع، فعليها تقع مسؤولية إعداد الأخصائيين من القوى العاملة اللازمة للخطط الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، ومتابعة هذه القوى وتزويدها بكل جديد. مما يستوجب على الجامعات أن لا تقتصر رسالتها على الأهداف التقليدية (التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، بل عليها أن تؤسس لنظام تربوي تعليمي متميز، يطور قدرات الأفراد ومهاراتهم، وينمي المسؤولية الاجتماعية لديهم، خاصة وأن العلاقة بين التربية والأمن علاقة قوية، فالتربية السليمة والتنشئة القويمة تمثل خط الدفاع الأول عن أمن المجتمع واستقراره.

مفهوم الجامعات

إن مصطلح جامعة "University" مشتق من مصطلح "Universal" ويشير إلى التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذاً في مجال السياسة، بهدف ممارسة السلطة، وبالتالي استخدمت كلمة الجامعة لتدل على تجمع الأساتذة والطلبة من مختلف البلاد والشعوب، وتعد الكلمة العربية " جامعة " ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها، لأنها في مدلولها العربي تعني التجمع والتجميع (الصغير، 2005).

عُرّفت الجامعات الرسمية بأنها" الجامعات التي تمثل التعليم الرسمي الجامعي، وتخضع للإشراف الكامل للدولة، وتعكس التوجهات الوطنية، حيث تقوم معظم دول العالم بالإشراف على إنشاء الجامعات الرسمية الحكومية، وذلك لضمان مجانية التعليم وتوفير الموارد المالية اللازمة لها وضمان جودة التعليم، ويعكس الاهتمام الرسمي بإنشاء هذه الجامعات التطورات والتوجهات الوطنية للدولة"(هلال ، 2007 :68-69).

صدر قانون الجامعات الأردنية رقم (20) لسنة (2009) ونشر في الجريدة الرسمية رقم (4980) تاريخ 2009/9/6، بهدف الاستجابة لمتطلبات التجربة الديمقراطية الأردنية الحديثة من جهة، والاستجابة لمتطلبات التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإدارية والعلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات التي طرأت على المجتمع الأردني في مطلع القرن الواحد والعشرين، وبات مطلوباً من الجامعات الأردنية إجراء مراجعة شاملة وجذرية لأهداف التعليم الجامعي في الأردن، بحيث تعكس هذه الأهداف المبادئ والمرتكزات التي ترتكز عليها التجربة الديمقراطية الأردنية وتستجيب للتحولات والتغيرات التي

مر بها المجتمع الأردني، ومن أبرز هذه الأهداف لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016) ما يلي:

- التأكيد على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية للطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعات الأردنية، بغض النظر عن التفاوت فيما بينهم في المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو المنطقة الجغرافية التي يقطنون فيها.
- تعزيز الابتكار والإبداع والتفوق والتميز لدى الطبلة و لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهم.
- قيام الجامعات الأردنية بالإضافة إلى وظائفها الثلاثة وهي: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع بالوظيفة الرابعة والمتمثلة بضرورة إيجاد الرابطة أو الشراكة ما بين الجامعات من جهة، وقطاعات الإنتاج والخدمات من جهة أخرى. ويتم التعبير عن هذه الوظيفة الرابعة من خلال ما اصطلح على تسميته " الجامعة الإنتاجية أو الجامعة المنتجة الاستثمارية ".
- يضاف إلى ذلك قيام الجامعات الأردنية بالوظيفة الخامسة للجامعة والمتمثلة بتوفير التعليم الجامعي عن بعد أو ما اصطلح على تسميته "الجامعة الممتدة" وهي الجامعة التي تنتقل إلى الطلبة في مواقع سكناهم وأماكن عملهم، بدلاً من أن ينتقل الطلبة إليها.
- إعداد النخب القيادية المؤهلة لتولي المواقع القيادية العليا في المجتمع والقادرين على صناعة القرارات الاستراتيجية في المؤسسات التي يقودونها.
- تطبيق مبادئ الجدارة والجودة في تقويم الإنتاجية والفاعلية في الجامعات الأردنية.

الغايات الاستراتيجية للتعليم الجامعي:

في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة، وفي إطار الفهم الواعي للشخصية الأردنية وأبعادها الثقافية، وانطلاقاً من الفلسفة والمبادئ والأسس التي يرتكز عليها نظام الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات التربوية المعاصرة ونتائج البحوث التربوية يمكن تحديد الغايات الاستراتيجية للتعليم الجامعي كما بينها محجوب (2003)على النحو التالي:

- **التعليم حق للجميع:** يعتبر التعليم في الأردن حقاً من حقوق الإنسان تكفله الدولة لجميع المواطنين دون تمييز، وهو بالمجان حتى المرحلة الثانوية، وقد ضمن الدستور والقوانين المنظمة للتعليم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في الالتحاق والقبول بالمدارس والجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات التعليمية المختلفة، والمساواة في المعاملة بين أبناء الوطن جميعاً داخل هذه المؤسسات دون تفرقة أو استثناءات لبعض الأفراد على حساب الآخرين.

- **تحقيق الجودة الشاملة:** يسعى التعليم الجامعي في الأردن إلى تحقيق الجودة الشاملة من خلال الارتقاء بمستوى التعليم وجودته ونوعية خريجيه بتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة للوفاء باحتياجاته العلمية والتعليمية واستخدامها الاستخدام الأمثل، وذلك من خلال تحسين مدخلات التعليم، وتحسين العملية التعليمية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم التي من أهمها الخريج الذي يجب أن يتمتع بمميزات تجعله قادراً على التعامل بكفاءة وفاعلية مع متغيرات العصر، ولتحقيق ذلك يتم تطبيق معايير عالمية في مجال التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب ربط النظام التعليمي بالمفاهيم والمستويات العالمية التي تحكم العملية التعليمية في نظم التعليم المعاصرة.
- **إعداد الكوادر المؤهلة في جميع الميادين**: وذلك للقيام بالأعمال والمهام التي يتطلبها المجتمع وسائر القطاعات بما يتلاءم مع التطورات الحديثة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالمملكة، ويتوافق مع أهداف وبرامج التنمية الشاملة.
- **تقديم برامج الخدمة العامة:** (خدمة البيئة والمجتمع في مختلف المجالات)، وذلك باعتبار أن الجامعة هي قاطرة تقود المجتمع من خلال الخدمات التي تقدمها بما لديها من خبرات علمية متقدمة وقدرات هائلة.
- **الدخول في مجتمع المعرفة**: وذلك من خلال التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة ومواكبة ثورة المعلومات والاتصالات والانفجار المعرفي العلمي والتكنولوجي.
- **المشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع:** من خلال التنسيق مع قطاعات العمل المختلفة والاهتمام بالتنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس، بما يحقق التعلم طوال الحياة، ويرفع مستويات الأداء ويزيد من كفاءة إنجاز الأعمال.

وظائف الجامعات

تعد الجامعات إحدى المؤسسات المهمة في العالم لما لها دور في تشكيل المجتمع، فالجامعات تقوم بالعديد من الوظائف المتمثلة في التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهي وظائف متكاملة ومترابطة، فالتدريس يسهم في نشر المعرفة، والبحث العلمي يسهم في تجديد المعرفة وإنتاجها وتطويرها، ثم تطبق المعرفة في المجتمع لحل مشكلاته وخدمة أفراده، وتحسين مستوى معيشتهم ومن ثم إحراز التقدم للمجتمع، وفيما يلي نبذة عن هذه الوظائف كما بينها الصغير (2005):

1. **التدريس:** كانت عملية التدريس الوظيفة الأولى والوحيدة لدى الجامعات منذ نشأتها، لذا فقد ركزت مؤسسات التعليم الجامعي اهتمامها منذ بداية مسيرتها التاريخية، على توفير نوع

من التعليم ذي المستوى العالي، هذا النوع من التعليم هو الذي يسهم في تنمية شخصية الطلبة وإعدادهم للعمل الذي يمكن أن يمارسوه مستقبلاً، بتحصيل المعلومات والمعارف وممارستها، واكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات، وبالتالي تضطلع الجامعات من خلال القيام بوظيفة التدريس بإعداد وتنمية القوى البشرية المؤهلة والمدربة للنهوض بالمجتمع وتطويره، ومن ثم تسهم الجامعات بشكل مباشر في إعداد رأس المال البشري الذي يضطلع بدور فاعل في تنمية اقتصاد المجتمع وتنشيط مؤسساتها الصناعية، وهو ما يؤكد أن الجامعة من أهم دعائم التقدم في المجتمع، لأنها تعتني بالإنسان تربيةً وتعليمياً وتدريباً وتأهيلاً للعمل في مؤسساته المختلفة، وعلى الرغم من أهمية التدريس باعتباره أحد أهم أسس إعداد رأس المال البشري في المجتمع، إلا أن التدريس في الجامعات، وفي ضوء الأعداد الكبيرة من الطلبة، أصبح غالباً عملية تقليدية، تقوم على المحاضرات النظرية، وترتبط بامتحانات تقوم على الحفظ والذاكرة دون الاهتمام بالعمل الجماعي، وتطبيق المعارف، وتجديدها وإنتاجها، وهو ما أثر سلباً على مخرجات التعليم الجامعي، التي ارتفعت من حيث الكم، وانخفضت من حيث النوع والكيف.

2. **البحث العلمي:** لم تعد عملية التدريس الوظيفة الوحيدة للجامعات في ظل التطور الذي يشهده العالم، إنما أصبح هناك اهتمام بالبحث العلمي، الذي يأخذ موقعاً متميزاً في جامعات العالم المعاصر باعتباره أحد العوامل الهامة في إنتاج المعرفة وتطويرها، وتحقيق التقدم العلمي والتقني، فأصبح البحث العلمي من الوظائف الهامة للجامعات المعاصرة، فالتقدم الذي يشهده العالم في الكثير من البلدان الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية، هو نتيجة حقيقية للأبحاث الرائدة، التي قامت وتقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي في مختلف المجالات، أصبح البحث العلمي في هذا العصر يشغل حيزاً كبيراً من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات والمسؤولين في جميع الأوساط الأكاديمية دون استثناء، لأن مكانة عضو هيئة التدريس العلمية، أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبحث والنشر والتأليف، هذا فضلاً عن دور البحث العلمي في تزويد عضو هيئة التدريس بالمعلومات والمعارف المتنوعة، وتحسين مستوى أدائه وتقدمه المهني، كما يمثل البحث العلمي مورداً مهماً من موارد تمويل الجامعات نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية، لصالح قطاعات المجتمع الإنتاجية.

ومن الأسباب التي جعلت البحث العلمي يحتل مكانة مهمة في مجتمع المعرفة كما بينها هلال (2007) ما يلي:

1. أنه عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها.

2. أنه أساس المكانة والتميز، ومن خلاله تتفاضل الجامعات.
3. أنه أساس ترقية وتميز عضو هيئة التدريس بالجامعة.
4. أنه يمثل مورداً حيوياً لتمويل التعليم الجامعي.
5. أنه أحد مداخل التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

3. **خدمة المجتمع:** يأتي من بين الوظائف التي تضطلع بها الجامعات في العصر الحديث، وظيفة خدمة المجتمع، وهي تعني الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة، خارج إطار عملها الرسمي التعليمي والبحثي، لهيئات ومنظمات وأفراد، لأغراض ثقافية ومهنية واجتماعية مختلفة، ونظراً لتزايد أهمية خدمة المجتمع أصبحت هذه الوظيفة جزءاً أساسياً من الأدوار التي تقوم بها الجامعات في الوقت الراهن، بحيث كونت البعد الثالث لوظائف الجامعة، وعليه تقوم الجامعات بدور أساسي في تنمية المجتمع، تنمية شاملة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية، فالجامعات تقدم خدماتها في كافة المجالات ولكافة المنظمات والأفراد، ومن ثم تسهم في صنع حاضر الأمة ومستقبلها، من خلال إعداد رأس المال البشري، باعتباره أهم مقومات التنمية والتطور في المجتمع، ومتابعة تدريب وتأهيل الأفراد في مهنهم، بهدف تجديد أفكارهم ومعارفهم، وتزويدهم بكل جديد في مجال عملهم، فالجامعات منوطة بتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبحل مشكلاتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها.

إن الإنسان الأردني هو هدف التنمية وأساسها، فيحرص الأردن على أهمية الاستثمار بالإنسان تعليماً وتدريباً وتأهيلاً، بهدف إعداد جيل من الشباب القادر على التفكير والتحليل والإبداع والتميز، مدركا لحقوقه وواجباته تجاه وطنه وأمته، وحريصاً على المشاركة في مختلف مراحل العمل والبناء بعلمه ومعرفته وثقافته، وذلك ما جعل القيادة الهاشمية تدعم إنشاء الجامعات، إدراكاً منها أن الشباب هم قادة المستقبل وأمل الأمة، ويعد نشر التعليم وتوفيره للجميع مطلباً أساسياً لتحقيق الأمن الوطني وتحسين مستويات الدخل، وتمكين المجتمع من الاستفادة من موارده البشرية بشكل أفضل، وبخاصة في ضوء المنافسة الاقتصادية والتجارية والمالية، وبروز قضية التنمية البشرية كقضية لها الأولوية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشكل الجامعات محوراً رئيساً في هذا الإطار، وهذا مرتبط إلى حد كبير بالجامعات وخبرتها وقدرتها على صقل شخصية الطالب الجامعي وتشكيله (الجنحي، 2007).

وفي ظل اهتمام الملك عبد الله الثاني بالتعليم العالي، تم إنشاء مجموعة من الجامعات الرسمية والخاصة، وقد شهد قطاع التعليم العالي في الأردن تطوراً ونمواً ملحوظين تؤكده الزيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي وإعداد الطلبة المسجلين وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة

الإدارية والزيادة في حجم الإنفاق والدعم الحكومي لهذا القطاع التعليمي الهام، وبعد صدور القانون الجديد للتعليم العالي رقم (23) لسنة 2009 وقانون الجامعات الأردنية رقم (20) لسنة 2009، أصبحت بموجبه الجامعات الأردنية تتمتع بمزيد من الاستقلالية في الشؤون الإدارية والمالية، وبموجب القانون الجديد للتعليم العالي تم استحداث وحدات إدارية جديدة في الهيكل التنظيمي للوزارة هي: وحدة السياسات والتخطيط التي تتولى مهام جمع البيانات والمعلومات الخاصة بقطاع التعليم العالي، كذلك وحدة تنسيق القبول الموحد، وتتولّى هذه الوحدة تنظيم قبول الطلبة في الجامعات الرسمية وفقاً للأسس التي يقرها مجلس التعليم العالي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016).

تمكن التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية، وبالرغم من التحديات التي واجهها، من تحقيق إنجازات كمية ونوعية في هذا القطاع، حيث تم وضع الإجراءات المناسبة لتحسين دوره ليحقق نقلة نوعية ذات جودة عالية تتناسب والتطورات الحديثة التي استوعبتها المؤسسات التعليمية الأردنية وبفضل المبادرات المتنوعة للحد من قوة هذه التحديات وإضعافها وتحويلها لتحقيق الاستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع التعليم العالي في الأردن. كما أظهرت مؤشرات الأداء الرئيسة في استراتيجية التعليم العالي نمواً وتطوراً ملحوظين من خلال نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للذكور والإناث في برامج القبول العادية، وبرامج التعليم الموازي، إضافة إلى الزيادة في أعضاء الهيئة التدريسية والدعم الحكومي المقدم لمؤسسات التعليم العالي الرسمية والإقبال على التوسع في الجامعات الخاصة (القطاع الخاص)، للمشاركة في تحمل أعباء ومسؤوليات التعليم بالشراكة مع القطاع الحكومي، وإنشاء هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة لتنسجم والمعايير الدولية، وتحديث المكتبات الجامعية وربط كافة مؤسسات التعليم العالي بشبكة الدوريات الإلكترونية وشبكة الجامعات(أبو خضير، 2016) .

ولأن العالم يعيش عصراً يموج بالعديد من التغيرات والتحولات الإيجابية والسلبية التي تتمثل في تعدد مصادر المعرفة، وغزارة المعلومات، واقتحام التكنولوجيا، وريادة الفضاء، والفضائيات غزيرة القنوات، وثورة الاتصالات، فإنه قد انعكست تلك التغيرات والتحولات على المؤسسات التعليمية، وعلى وجه الخصوص مؤسسات التعليم الجامعي من منطلق أنها يُنظر إليها على أنها قاطرة التقدم فهي التي تقود تقدم كل دولة، بالإضافة إلى أن أهمية هذه المرحلة تعود إلى تزويد سوق العمل بالخبرات والكفاءات في جميع مناحي الحياة، وتوجّب على التعليم الجامعي أن يسعى نحو التطوير والتحديث، لكي يواجه تلك التغيرات والتحولات من خلال تحقيق الجودة الشاملة (الخطيب، 2002).

وهكذا فإنّ خلاصة الاستراتيجيات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي، وكذلك مخرجات المؤتمرات التربوية الوطنية المتعاقبة، وتوصيات المختصين والتربويين، جميعها تنادي بضرورة إعادة النظر في واقع التعليم العالي، وضرورة إصلاح محاوره جميعاً، وتُشكل أسس القبول في الجامعات محوراً دائم الحضور في كافة النشاطات والتوصيات والاقتراحات والمطالبات لإعادة النظر فيها، وضرورة تطويرها. وأن لغة الأرقام تعكس الواقع في قطاع التعليم العالي وسوق العمل، و توحي بصورة مغايرة لما تهدف إليه الأسرة الأردنية، ويشكل حملة الشهادة الجامعية الأولى (76%) من هؤلاء الخريجين، بينما يشكل الباقي حملة شهادة الدبلوم الجامعي المتوسط ، وتقود لغة الأرقام إلى الاستنتاج بأن الأسر الأردنية قد أنفقت (3) مليارات دينار على تعليم هؤلاء المتعطلين عن العمل، ويضاف إليها خسارة (4.5) مليار دينار تحت بند ما يُسمى بالعائد المالي الضائع. العائد المالي الذي كان يمكن تحقيقه فيما لو التحق هؤلاء الطلبة بعمل منتج طوال فترة دراستهم لتخصصات غير مطلوبة في سوق العمل. وبلغ عدد الجامعات الأردنية في العام 2018/2017 (30) جامعة منها (10) جامعات حكومية و(20) جامعة خاصة و(50) كُلية مجتمع متوسطة، أما عن أعداد طلبة مرحلة البكالوريوس فوصل إلى (280,215) طالباً وطالبة، وأعداد طلبة مرحلة الماجستير والدكتوراه (24,445) بنسبة (8,2%).وبلغ مجموع الطلبة الجامعيين (304,666) طالباً وطالبة، أما أعداد الطلبة غير الأردنيين فوصل إلى (41,422) ما يُشكل (13,6%) من مجموع الطلبة الجامعيين.ويشكل عدد الطلبة في الاردن بالنسبة لعدد السكان (1,24) وهي من أعلى النسب في العالم، أما عن طلبة الجامعات وفق الجنس، فإن إجمالي أعداد الذكور يبلغ (45,3%) والإناث (54,7%). وحولَ أعضاء الهيئة التدريسية فقد وصلَ العدد إلى (10,664) أستاذاً جامعياً من مختلف الفئات الأكاديمية حيث يبلغ معدل نسبة الأستاذ إلى الطالب بحوالي (28:1)، فيما تصل النسب في أعضاء هيئة التدريس من غير الأردنيين إلى (15,1%) من مجموع أعضاء الهيئة التدريسية غالبيتهم في الجامعات الخاصة (84,36%). أما عن أعداد الموظفين في الفئات الأخرى فيصل عددهم إلى (20,403) أي بمعدل (2) موظف لكل عضو هيئة تدريس، فيما وعلى سبيل المثال يصل المُعدل في بريطانيا (0,98) موظف لكل عضو هيئة تدريس وتُعدُّ الأرقام سالفة الذكر استنزافاً لقدرات الجامعات في هذا المضمار، أي تفوق ضعف النسبة المتوفرة لدى الدول المتقدمة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016)

ولا بد من التطرق إلى الوضع الاقتصادي في الأردن وربطه بقطاع التعليم العالي، إذْ بلغ حجم الاستثمار الوطني في هذا القطاع قرابة (25) مليار دولار حسب قيمة السوق الحالي ويتم إنفاق ما يقارب 906 ملايين سنوياً.وحول الوضع الحالي للجامعات من حيث الدعم الحكومي،

فقد وصل هذا الدعم في العام 2014 إلى (62) مليون دينار، وكان نصيب البحث العلمي منه (2,7%) من كامل مصروفات الدعم أما الابتعاث فقد بلغ حجم الدعم (16) مليون دينار بنسبة وصلت إلى (3,1%)، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تتحمله الجامعات من رسوم بعض شرائح المجتمع الأردني على شكل منح من جهات مختلفة وتبلغ قيمتها (25) مليون دينار سنوياً تقريباً.أما مجموع الكلفة التشغيلية للجامعات في العام 2014 فوصلت إلى (413,337,971) مما يشكل (87%) من كامل مصروف الجامعة. أما إيرادات رسوم الطلبة فوصلت إلى (423,737,560) ما يغطي (98%) من الكلفة التشغيلية، أما عن مديونية الجامعات فقد وصلت إلى (139,478,910). ووصلت أعداد براءات الاختراع في الأردن في العام 2013 إلى (35) براءة اختراع وهي من أقل الدول العربية في هذا المضمار مما يشير إلى التواضع الكبير في هذا المُنتج العلمي بين الدول العربية الأخرى، حيث بلغت في تونس 112 وفي المغرب 360 ومصر 640 وإيران 11,305. وإن ذلك يعكس مستوى البحث العلمي والانعكاس المعرفي على الاقتصاد الوطني. وفي ظل ذلك حقق الأردن العديد من الانجازات في قطاع التعليم العالي ذات شمولية، هدفت إلى تنظيم القطاع برمته وتطويره على المستويات الأكاديمية والإدارية ومستوى المُخرجات والجودة والتطوير، ومن أبرز الانجازات في هذا الميدان حصول مؤسسات التعليم العالي الأردنية على الاعتراف العالمي والإقليمي لمستوى التعليم العالي الأردني، وسمعة الخريج الأردني المقبولة والمرحب بها عالمياً، ومساهمة التعليم العالي في تحسين البنية التحتية في كافة مؤسسات الوطن، والأردن مُصدّر للكفاءات ومستقطب للطلبة من الخارج مما رفد الدخل القومي بشكل كبير، كما أن التعليم العالي ساهم في تحسين مختلف القطاعات في الأردن كونه الذراع التنموي لكافة أوجه وجوانب الحياة المجتمعية الأردنية. إذ أن هنالك فترة زمنية ذهبية من حيث عدد الجامعيين في الأردن ممّا يوجب أنْ تنعكس على الاقتصاد الوطني (التميمي، 2015).

تطور التعليم العالي الأردني:

يحظى التعليم العالي في الأردن بأهمية كبيرة تنبع من الدور الذي يؤديه قطاع التعليم العالي، بإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عملية التنمية بمفهومها الشامل فيما يتعلق بقطاع الصناعة والتجارة والخدمات الإنسانية والاجتماعية، ولقد شمل تطور التعليم العالي في الأردن، بشكل ملحوظ من حيث المحتوى والمضمون وبرامج وأنماط التعليم التي تحكم الكم والنوع، ويقوم مجلس التعليم العالي ومجلس الاعتماد واللجنة العليا للبحث العلمي بمتابعة البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة وتقييم مدى فعاليتها لتحقيق الرؤية

والأهداف والرسالة التي وضعت من أجلها (وزارة التعلم العالي والبحث العلمي، 2016). وتالياً عرض لتطور التعليم العالي الأردني:

أولاً: عهد الملك الحسين بن طلال 1953-1999م

بويع الحسين ملكاً دستورياً على الأردن يوم 2 آيار 1953م ، وكانت الرسالة التي وجهها إلى أبناء شعبه في ذلك اليوم تدل على الأفكار والمبادئ التي يحملها ويهدف إلى العمل بوحي منها لخير الوطن وأهل الوطن ومما جاء في هذه الرسالة: "ألا وان العرش الذي انتهى إلينا ليمتد قوته بعد الله- من محبة الشعب وثقته. وإنّي سأنّمي هذه المحبة وهذه الثقة، بخدمة الأمة ورعاية مصالحها، ورفعها فوق كل حساب واعتبار.. فأخذت العهد على نفسي مجانبة الراحة من أجلكم، والعمل لخيركم والتضحية في سبيل إعزاز وطننا الغالي الذي له نحيا وفي سبيله نموت" (محافظة، 2006 :80).

بدأت الخطوة الأولى للاهتمام بالتعليم العالي في الاردن في عهد المغفور له الملك الحسين بن طلال في إنشاء مؤسسات التعليم العالي في الأردن في أعقاب وحدة الضفتين عام 1951، وذلك بافتتاح صف لتأهيل المعلمين في كلية الحسين في عمان، ثم أنشأت وزارة التربية والتعليم داراً للمعلمات في مدينة رام الله في الضفة الغربية في العام نفسه. وبلغ عدد معاهد المعلمين والمعلمات التي تم تأسيسها لغاية عام 1962م عند إنشاء أول جامعة في الأردن (الجامعة الأردنية) ما مجموعه (11) معهداً منها ثلاثة معاهد للإناث وثمانية معاهد للذكور، وفي عام 1980م تم تحويل معاهد المعلمين والمعلمات إلى كليات مجتمع، وأصبحت مهمتها إعداد فئة الفنيين اللازمين لقطاعات العمل المختلفة من خلال برامج دراسية لمدة سنتين بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة، لإعداد الفنيين في مجالات المهن التعليمية والهندسية والتجارية والطبية المساعدة والزراعية والاجتماعية إضافة إلى برامج التعليم المستمر لتلبية متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الكوادر الفنية المدربة، وتطورت كليات المجتمع من حيث العدد بصورة سريعة حتى وصل عددها (50) كلية في عام 2009 موزعة على مختلف أنحاء المملكة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016).

ونظراً لحرص القيادة الهاشمية وإيماناً منها بضرورة توفير فرص التعليم الجامعي للأردنيين فقد تم تأسيس الجامعة الأردنية في عمان عام 1962، تلاها تأسيس جامعة اليرموك عام 1976، ثم تبعها تأسيس جامعة مؤتة عام 1981، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية عام 1986، ثم جامعة آل البيت عام 1994، ثم الجامعة الهاشمية عام 1995، ثم جامعة البلقاء التطبيقية عام 1997 التي تولت مسؤولية إعادة تنظيم كليات المجتمع وتفعيل برامجها إضافة إلى كونها جامعة رسمية تمنح درجة البكالوريوس مثل شقيقاتها الجامعات الرسمية، وفي عام 1999

تم تأسيس جامعة الحسين بن طلال في مدينة معان في الجنوب، وفي عام 2005 تم تأسيس جامعة الطفيلة التقنية والجامعة الألمانية الأردنية. وتميز الأردن عن غيره من معظم دول العالم بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس كليات مجتمع أهلية تملكها وتديرها شركات خاصة وتهدف إلى تحقيق الربح، حيث تأسست أول كلية مجتمع خاصة عام 1967، وتوالت بعد ذلك وتيرة إنشاء الكليات الخاصة لتبلغ (22) كلية عام 1990، ويعد عام 1990 محطة مهمة من محطات تطور التعليم الجامعي في الأردن، إذ منح فيه أول ترخيص لإنشاء جامعة أهلية (جامعة عمان الأهلية) التي باشرت عملها في العام الجامعي 91/90، وتوالى بعد ذلك تأسيس الجامعات الأهلية ليصل عددها (17) جامعة يدرس فيها حوالي (31000) طالب وطالبة للعام 97/96 (الضمور، والشمايلة، 2007).

ثانياً: عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين 1999م:

أدى الملك عبد الله الثاني اليمين الدستوري ملكاً للأردن أمام مجلس الأمة في جلسة عقدت برئاسة رئيس المجلس زيد الرفاعي وبحضور هيئة الوزارة يوم 7 شباط 1999م. وتمثل فلسفة الملك عبد الله الثاني وفكره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الحكم مرجعية ومنطلقاً لسياسة الأردن المعاصر الداخلية والخارجية، لأن هذه الفلسفة تنطلق من خلفيات تاريخية وحضارية وثقافية وأيديولوجية، بهدف إيجاد حالة من الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدى المواطن الأردني (الفرد). وتتجسد فلسفة الملك عبد الله الثاني في الحكم والسياسة بالخطاب السياسي الذي يلقيه في مختلف المناسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يتضمنه هذا الخطاب من مفاهيم ومصطلحات ورؤى وأفكار وتصورات وآمال وتطلعات. وذلك ضمن الدوائر الثلاث الرئيسة التي تشكل الأطر العامة للفكر السياسي للملك عبد الله الثاني: الدائرة الوطنية، والدائرة العربية – الإسلامية، والدائرة الدولية – العالمية. مع التركيز على الدائرة الوطنية التي تنطلق من إرث حضاري تاريخي وضع أسسه وبنى قواعده الملك المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال، ليتولى الملك عبد الله الثاني إعادة تنميته وتطويره برؤى عصرية متميزة للانطلاق به نحو المستقبل بوصفه مركزاً لعملية تنموية محددة الأهداف واضحة الأبعاد (المواطن –الشعب). وإن التزام القائد بالنهج الواضح عُبّر عنه بدقة في سياساته وخططه المستقبلية، وعليه أخذت معالم الفكر السياسي للملك عبدالله الثاني وفلسفته في الحكم تتضح كما أوردها السعيديين (2007) من خلال ما يلي:

أولاً: المحافظة على الجوهر العام للنهج الذي حدده ووضع أسسه الملك الراحل الحسين. وعبر عن ذلك بقوله: "اعتقد أن أول شيء تعلمته من المغفور له كان عدم الاستسلام قط. والامتناع عن قول لا. كان يملك الشجاعة وكان مثالاً لنا كلنا وقد تعلمنا منه ذلك خلال حياتنا لاشيء يضايقني

أكثر من قول لا يمكن القيام بهذا، إذ لا بد من وسيلة للقيام به والمطلوب هو التصميم والشجاعة على القيام به".

ثانياً: الاستمرار في مواصلة مسيرة التنمية والتحديث للمجتمع الأردني وصولاً إلى مستوى الدولة العصرية المزودة بالعلم والمعرفة والمالكة لأسباب القوة والمنعة الذاتية لتأخذ مكانتها اللائقة بين الدول المتقدمة، وفي ذلك يقول: "لقد كان موضوع التنمية الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادنا الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص وإيجاد المناخ الاستثماري الجاذب وتوفير البنى التحتية ومعالجة موضوع المديونية على رأس أولوياتنا وأهدافنا الوطنية ".

– "سنواصل خطواتنا لإعادة هيكلة الإدارة وتحديثها والقضاء على البيروقراطية، وتحديث الإجراءات وتبسيطها والعمل بأسلوب مؤسسي تسوده روح الفريق الواحد ".

ثالثاً: تعميق أسس المشاركة الديمقراطية القائمة على التعددية ومحاورة المعارضة ومشاركتها في تسيير دفة الحكم.

رابعاً: التركيز على الجوهر العام لاستقرار منطقة الشرق الأوسط المتمثل بالسلام الذي ترضى عنه الأجيال وتدافع عنه، وهذا السلام لا بد أن يرتكز على القضية المركزية التي تشكل محور السلام.

خامساً: العمل الإيجابي مع الدول العربية من أجل العمل العربي المشترك وخدمة القضايا العربية مع تشجيع كافة جهود الاندماج والوحدة العربية مع ضرورة المرونة واستمرار التحرك والتفاعل مع الدول العربية.

سادساً: الإسهام في سبل حفظ السلام والأمن الدوليين وتنمية علاقات الدولة الأردنية مع الدول الصديقة في كل المجالات، وذلك من خلال الانفتاح على كافة الشعوب المحبة للسلام وبما يخدم قضايا الأمتين العربية والإسلامية ويحقق الأمن والاستقرار للشعب الأردني.

سابعاً: الوسطية وعدم الانحياز وذلك من خلال الدفاع عن المبادئ الإنسانية وعدم الانحياز والتبعية لأي جهة كانت.

ثامناً: الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي وارتكازه على المصالح العليا للأردن .

ويؤكد الملك عبد الله الثاني على أهمية العنصر البشري ودوره في بناء المجتمع الأردني كونه محور الاهتمام والمدخل الأساسي للتنمية والتطوير، وانطلاقاً من كون مؤسسات التعليم العالي معنية بإعداد وتنمية الكوادر البشرية وتأهيلها وتطوير قدراتها، فقد سعى الملك عبد الله الثاني إلى إحداث نقلة نوعية في نظام التعليم العالي بمكوناته كافة، وتمثلت رؤية الملك بتوفير بيئة تعليمية متميزة ومنافسة للمواطن الأردني لخلق جيل قادر على مواجهة تحديات الواقع والمستقبل. ففي مطلع القرن الواحد والعشرين شهد التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية

تطوراً كبيراً في أنماطه وأساليبه ومجالاته، ولعل من ابرز هذه التطورات والانجازات التوسع الكمي والنوعي الملحوظ في عدد مؤسساته والبرامج القائمة وأعداد الملتحقين به، إضافة إلى النقلة النوعية التي تبلورت في إنشاء هيئة مستقلة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي والتي جاءت من اجل ضمان سوية مخرجات هذه المؤسسات وتأكيد جودتها (أبو خضير، 2016) .

كما أصدر الملك عبد الله الثاني أمراً بإنشاء صندوق متخصص لدعم البحث العلمي و أسهم هذا الصندوق بشكل ملحوظ في دعم مشاريع الأبحاث على المستوى الوطني وإعادة هيكلتها وترتيب أولوياتها بما ينسجم مع الحاجات الوطنية المعاصرة، وبفضل رعاية الملك، فقد تمت حوسبة العمليات الإدارية والتعليمية في الجامعات الرسمية بهدف تطوير العملية التعليمية والمناهج التدريسية وانتشار حاضنات تكنولوجية في هذه الجامعات تكفل رعاية الأفكار والإبداع الريادي. كما جاء إنشاء نظام إدارة المعلومات التعليمية (EMIS) انجازاً هاماً لتوفير البيانات والمعلومات عن قطاع التعليم العالي في كل ما يتضمنه من عناصر ومجالات ولتوفر البيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الصائبة نحو تطوير التعليم العالي وتنميته (التميمي، 2015).

وفي السياق ذاته، خاطب الملك عبد الله الثاني الشباب الأردنيين في عام 2006 موضحاً ضرورة مواكبة الشباب للتقدم الفني والتكنولوجي والتركيز على التعلم التقني الذي يمكنهم من الدخول لسوق العمل بكفاءة عالية وزيادة قدرتهم على التميز والإبداع، كما أكد أيضاً في عام 2007 من خلال مخاطبته رؤساء الجامعات الأردنية والمسؤولين عن التعليم العالي على ضرورة وضع خطة واضحة للتعليم العالي لتحسين نوعيته وجودته ويضمن للطلبة الحق في دراسة جامعية ذات مخرجات عالية الجودة تمكنهم من المنافسة في السوق العالمية. وفي أثناء لقائه رؤساء الجامعات الرسمية في الرابع عشر من أيلول عام 2008 أكد الملك عبد الله الثاني على ضرورة البحث عن سبل الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتمارس دوراً اكبر في تنمية المجتمعات المحلية من خلال بناء شراكة حقيقية مع هذه المجتمعات والتواصل معها، وفي العام نفسه أشار الملك عبد الله الثاني إلى ضرورة بلورة الأفكار والمقترحات التي قدمها رؤساء الجامعات في خطة عمل شاملة، مؤكداً جلالته أهمية استقلال الجامعات وتشكيل مجالس أمنائها، وتوفير الدعم المالي للجامعات وتوفير البيئة التعليمية المثلى للطلبة بإكسابهم المميزات التنافسية على المستويين المحلي والدولي. وفي عام 2009 أكد الملك عبد الله الثاني على ضرورة الاهتمام بالإنسان الأردني باعتباره محور العملية التربوية برمتها وهو وسيلتها وغايتها موضحاً معالم استراتيجية لأردن المستقبل في التركيز على الاستثمار في الإنسان الأردني المبدع المتميز في عطائه والذي يعد ثروة وطنية حقيقية (أبو خضير، 2016).

أما في عام 2011، وفي كتاب التكليف السامي لدولة الدكتور معروف البخيت، أكد الملك عبد الله الثاني على "أنه لابد من إجراء مراجعة شاملة لإدارة التعليم العالي والجامعي، لضمان عودة جامعاتنا منارات علم وإبداع واسعة الرحاب الفكرية، تبني الهوية الوطنية، وتصقل شخصيات الشباب على قيم الانفتاح والتعددية والتفكير النقدي الخلاق، وتنهي ظاهرة العنف التي أخذت تتمدد في أوساطها، كما أنه لابد من تبني السياسات التي تزيل مشاعر الإحباط المنتشرة بين جيل الشباب، نتيجة شعورهم بغياب المساواة في الفرص وانتشار الوساطة والمحسوبية". بينما أكد الملك عبد الله الثاني في كتاب التكليف السامي لدولة عبد الله النسور في التاسع من آذار 2013 "على الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات، والتركيز على قطاعات الصحة التعليم والتدريب والتشغيل وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل وضمان تحقيق أعلى درجات المساواة والعدالة في الحصول على هذه الخدمات" واستجابة للتوجيهات الملكية فقد قامت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتمادين العام والخاص على الجامعات الرسمية والخاصة على حد سواء لضمان سوية الأداء وتطويره وضبط جودته" (التميمي، 2015).

اهتم الملك عبد الله الثاني بقطاع التعليم العالي ودعا إلى ضرورة إيجاد استراتيجية وطنية للتعليم العالي، ترمي إلى تنظيم القطاع ودفع عملية تطويره قدماً، كما يميل القطاع نحو التعليم الأكاديمي على حساب التعليم التطبيقي، إضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع الطلب على الالتحاق بالتعليم العالي ونقص التمويل إلى التساهل في معايير القبول وتراجع نوعية التعليم، كما أن وزارة التعليم العالي لا تمتلك القدرة المؤسسية اللازمة لتلبية احتياجات القطاع لا سيما فيما يتعلق برسم السياسات، ومن هنا تنبه الملك عبد الله الثاني إلى ضرورة أن تسعى الأجندة الوطنية إلى تحسين قطاع التعليم العالي، وأن يكون أحد محاور اللجنة، ذلك لإدراكه لأهمية التعليم العالي وأثره في عملية الإصلاح والتحديث، واستجابة لتوجيهات الملك عبد الله الثاني تأثر المجتمع الأردني تأثراً كبيراً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي بدأ باتخاذ خطوات إيجابية مشاركة للارتقاء إلى مستوى مجتمع المعرفة، ومن أجل ذلك أنجزت وزارة التعليم العالي من خلال لجان متخصصة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي خلال الفترة 2005-2010، مستهدفة في مضامينها تحقيق الرؤية التي حددتها وهي وضع التعليم العالي في الأردن في المستوى العالمي ليؤدي دوراً أساسياً في التحول للاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال الرسالة التي وضعتها وهي الوصول إلى تعليم عالٍ في المملكة الأردنية الهاشمية، ذي جودة قادرة على إعداد أطر بشرية تتمتع بشخصية مصقولة متكاملة متميزة بالحس والمسؤولية (فريج وشهاب، 2012).

وقد تضمنت الاستراتيجية محاور متعددة تتحدث عن عدة أمور منها: القبول بالجامعات الرسمية والخاصة والخطط والبرامج الدراسية التي ستدخل في المناهج الجامعية، إضافة إلى البحث العلمي والدراسات العليا، وتطوير الإدارة الجامعية وضمان الجودة، ومحور التمويل والتشريعات، وقد تضمنت أبرز التفاصيل الخاصة بالاستراتيجية، إعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات بصورة دورية لتحديث أساليب التدريس والخطط والتركيز على التعليم الذاتي والتفكير الناقد وأسلوب حل المعضلة، إضافة إلى السعي إلى تغيير معايير القبول بالجامعات الرسمية والخاصة بما يعتمد على الحد الأدنى للمعدل المؤهل للقبول بالجامعات الأردنية، واعتماد معدل الثانوية العامة بنسبة معينة ونتائج الطالب المدرسية بالصفين الحادي عشر والثاني عشر بنسبة معينة.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016)

ومن أبرز إنجازات التعليم العالي التي انبثقت عن التوجهات الملكية المستمرة للمشرفين على هذا القطاع، ولما له من دور في جذب الاستثمارات ورفد سوق العمل بالكفاءات، عقدت الخلوة برعاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي في عام 2007، شملت كافة رؤساء الجامعات الرسمية والخاصة، واستندت إلى المحاور التالية وهي: ضمان جودة التعليم العالي والارتقاء بمستواه والمواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والتركيز على البحث العلمي ومراكز التميز في الجامعات وتفعيل دورها. ولقد تحدثت الخلوة عن مفاصل رئيسة يعاني منها التعليم العالي أهمها: الإدارة الجامعية، والبيئة الجامعية الجاذبة، والتمويل، ودعم الطلبة المتميزين، وركزت الخلوة على إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي لتمارس صلاحيات واعتمادات وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الرسمية والخاصة كافة. كما ركزت الخلوة على ضرورة الارتقاء بأسس الترقية لأعضاء هيئة التدريس بتطويرها وتوحيد تعليماتها في الجامعات كافة، وتطوير معايير الدراسات العليا بما يحقق التميز والإبداع من خلال نشر الأبحاث من رسائل الماجستير والدكتوراه في مجلات عالمية محكمة وإخضاع كافة الخريجين لامتحان الكفاءة الجامعي لكافة التخصصات (السعيديين، 2007).

الأوراق النقاشية الملكية:

قدم الملك عبد الله الثاني أوراقاً نقاشيةً دعا فيها للحوار، وإلى نهج الديمقراطية الحقيقية والدعوة إلى إصلاح وتطوير الأعراف السياسية في الأردن، إذ تتكون مع الزمن كقاعدة أقوى من النصب القانوني، وساق مثالاً على ذلك خطاب التكليف السامي، وعزز فكرة التشاور للوصول إلى تكليف رئيس الوزراء مدعوماً بحصوله على الثقة طيلة أربع سنوات، ودعا إلى تحقيق الهدف الأسمى الذي يطمح وهو تشكل حكومات برلمانية. وقد أسست الأوراق النقاشية التي طرحها الملك عبر الأعوام (2012 و2013 و2014 و2016 و2017) لمنهج إصلاح حكيم يؤدي

إلى نتائج إصلاحية تعزز النهج الدستوري بتطبيق الملكية الدستورية وفصل السلطات وإطلاق الحريات العامة وتعزيز مبدأ الحوار بين أطراف المعادلة السياسية.

فقد قام الملك عبد الله الثاني بإصدار أوراقه النقاشية بتسلسل زمني؛ ابتداء من توصيف الواقع الأردني، مروراً بالانتخابات البرلمانية، والتعديلات الدستورية، واستحداثات الأجهزة والمراكز التي تخدم المسيرة الديمقراطية، وصولاً إلى الهدف الكبير وهو تشكيل الحكومات البرلمانية. فالحكومة البرلمانية مؤشر على تجذير الممارسات الديمقراطية، وتطوير النظام الديمقراطي برمته. إذ إن الوصول إلى هذه الحكومات يتطلب أحزاباً قوية ممثلة، ذات قاعدة جماهيرية واسعة، لها القدرة على التعبير عن مصالح أفراد المجتمع وأولياتهم وهمومهم، وتتبنى برامج وطنية قابلة للتطبيق (نجار، 2014).

لقد أصدر الملك عبد الله الثاني الأوراق النقاشية السبعة بهدف بلورة إحساس جمعي بالكرامة والاعتزاز لدى الشعب، وتنمية الإحساس الوطني بالإنجاز، وإدامة واستمرارية الحوار بين المواطنين عبر كافة الوسائل. وهدفت الأوراق النقاشية بشكل رئيسي إلى التركيز على مفهوم المواطنة والانتماء الوطني وتعزيز سيادة القانون بأنه لا أحد فوق القانون وتعميق المواطنة على أساس الحق والواجب بإطارها القانوني كمواطنة فاعلة، وإن سيادة القانون هو أساس الدولة المدنية، ودور الأحزاب السياسية، والحكومات والمواطن في الحياة السياسية. كما وركزت الأوراق النقاشية السبعة على تعميق التحول الديمقراطي وترسيخ نهج الحكومات البرلمانية والتحول التدريجي نحو الملكية الدستورية معززة بمواطنة فاعلة (ابوحمور، 2016).

وبشكل عام فقد هدفت الأوراق النقاشية إلى المساهمة في إثراء الحوار الوطني حول النموذج الديمقراطي الذي تنشد، من حيث أهدافه، والأدوار المطلوبة من كل الفاعلين في العملية السياسية والمحطات الواجب عبورها ترجمة لهذا النموذج، ولم تغفل الأوراق النقاشية عن حماية التعددية، والتدرج، وعدالة الفرص السياسية وتحدثت الأوراق عن المنجزات التي تم تحقيقها، من إقرار التعديلات الدستورية، وإنجاز الحزمة التشريعية الناظمة للحياة السياسية والديمقراطية مثل القانون المعدل لمحكمة أمن الدولة وقانون الانتخاب والأحزاب السياسية، وعلى صعيد المنجزات المؤسسية إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب، وإنشاء المحكمة الدستورية والمنظومة الوطنية للنزاهة، ودعم المركز الوطني لحقوق الإنسان وبرنامج تطوير القطاع العام. وفيما يلي عرض للأوراق النقاشية الملكية التي طرحها الملك خلال الأعوام 2012-2017 :

الورقة النقاشية الأولى: "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة"

أرست الورقة النقاشية الأولى، التي أطلقها الملك عبد الله الثاني بتاريخ 29/ كانون الأول/2012، مبادئ معتبرة لممارسة الديمقراطية المتطورة والممتدة، إلى حين ترسيخها

قناعات حياتية ثابتة، في إطار النظام الملكي الدستوري. وتنتقل تلك الممارسات تحت عنوان "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة"، ضمن متمثلات، احترام الرأي الآخر على قاعدة المساواة والوحدة والثقة المتبادلة، والمواطنة الملتزمة بالمشاركة الانتخابية، ومبدأ محاسبة المرشحين على التزاماتهم الواردة في برنامج عملية وموضوعية متنافسة، توفر حلولاً علاجية قابلة النفاذ للتحديات الشاخصة، وفق أسس خدمة الوطن ومسؤولية اتخاذ القرارات المصيرية، وليس لأجل اكتساب امتيازات شخصية. وفي ظل ذلك، احتوت هذه الورقة على المضامين الآتية (الديوان الملكي الهاشمي، 2017):

أولاً: الانتخابات:

أشار الملك عبد الله الثاني في هذا المحور من الورقة النقاشية الأولى إلى "أن على النائب مسؤوليته في اتخاذ القرارات التي تمس الأردن وجميع الأردنيين، وأن يتم التصويت بناء على مواقف المرشحين من الأولويات الأساسية التي يطرحها المواطنون ، وليس على أساس العلاقات الشخصية وصلات القربى". فالممارسة الانتخابية وفق الأفضل سياسياً ومهنياً لا يمكن أن تكون ملموسة على أرض الواقع ما دام هناك قانون انتخاب قام على أساس تقسيمات العرق والدين مع مجمل المحور الثاني من الرأي الملكي صعب التحقيق في بعض المناطق وهو عدم الانتخاب على أساس عرقي أو ذي قربى.

ثانياً: الحوار:

أكد الملك عبد الله الثاني في الورقة النقاشية الأولى "أن المسؤولية الأساسية في الظروف التي تشهدها المملكة تتمحور حول تشجيع الحوار بهدف السعي نحو التحول الديمقراطي وقبول الرأي الأخر، وأن احترام الرأي الآخر سيؤدي إلى تغيير نمط التفكير الذي يحول المجتمعات إلى مجموعات متنافسة على أساس (أنا والآخر)، فالمواطنة لا تكتمل إلا بواجب المساءلة ودعا المواطنين إلى البحث في القضايا والقرارات المهمة ذات الأولوية وتقديم حلول ديمقراطية مستمرة أيضاً "من خلال انخراطكم في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تواجه أسركم، ومجتمعاتكم المحلية، والوطن بعمومه وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات العامة" .

الورقة النقاشية الثانية: "تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين":

أصدر الملك عبد الله الثاني بتاريخ 16 كانون الثاني 2013 الورقة النقاشية الثانية باعتبارها مبادرة للحوار من الملك ليكمل فيها طرحه السياسي حول نهج الحكومات والبناء الديمقراطي، وبدأ الملك حواره بامتداح انجاز النظام الإصلاحي من وجهة نظره مشيراً إلى تعديلات الدستور لعام 2011، كما وقدم طرحاً لنهج الحكومات البرلمانية والتعددية السياسية

وإقرار الحقوق ودفع نحو فصل السلطات، كما أكد دعوته للحوار البناء والاستمرار في حماية حقوق جميع المواطنين، حيث قال: "سنحرص على توفير فرص عادلة للجميع للتنافس السياسي لممارسة واجب المسؤولية"، وأما مضامين الورقة الثانية، فقد تحدث الملك عبد الله الثاني بن الحسين من خلالها عن آلية تشكل الحكومات على اعتبار أن أساس الديمقراطية الانتقال إلى حكومات برلمانية فاعلة، وتضمنت هذه الورقة أربعة مبادئ أساسية هي: احترام الإنسان وكرامته، المواطنة وواجب المساءلة، نختلف لكن لا نفترق والحوار والتوافق واجب وطني، وجميعنا شركاء في التضحيات والمكاسب. وقد شملت الورقة النقاشية الثانية خريطة طريق وبرنامج عمل لدعاة وأنصار الإصلاح والديمقراطية في البلاد، وهي (المشاقبة، 2017 :154):

أولاً: احترام الرأي الآخر المختلف، وهذا قبل أن يكون سلوكاً ديمقراطياً، هو قيمة إنسانية وحضارية نبيلة، وتعكس نضوجاً ديمقراطياً وثقافة متسامحة تؤمن بالتعدد والتنوع والاختلاف.

ثانياً: المواطنة المسؤولة، وتكمن قيمة هذه الفكرة بأنه تاريخياً كان ميلاد الديمقراطية مرتبطاً بفكرة المواطنة، وفي مرحلة لاحقة لعبت المواطنة دوراً حيوياً في نشوء وتشكيل المجتمعات الديمقراطية، حيث أكدت هذه الورقة على أن المواطنة البناءة مواطنة مشاركة دائماً، وهذه المشاركة هي شرط تقدم المجتمع ونجاحه في تعزيز الديمقراطية. فهي قيمة وسلوك يتمثلان بضرورة المشاركة في الحياة العامة. ولا شك في أنّ قيم وسلوكيات المواطنة تتجذر بتطور المجتمعات ووعيها وإيمانها بدورها وحقوقها وواجباتها.

ووفق رؤية الملك عبد الله الثاني، فإن هذه المشاركة ليست مرتبطة بالعملية الانتخابية بحيث تختزل بالإدلاء بصوت الناخب في يوم الانتخاب فقط، وإنما هي عملية مستمرة متواصلة، والانتخابات هي محطة من محطاتها، والمواطنة المسؤولة تقتضي أن يبادر المواطن إلى تقديم رؤيته وأفكاره وحلوله المقترحة لهموم ومشكلات البلاد والعباد في كافة المناسبات وعلى كافة المنابر. وهنا يبرز دور الإعلام المهني المسؤول في إثارة القضايا المجتمعية وتسليط الضوء عليها، ولاسيما القضايا الحياتية للناس مثل الماء والبيئة وحوادث السير وغيرها.

ثالثاً: التنوع والاختلاف في المجتمع، فالتعدد في المجتمع هو عنصر قوة وليس عنصر ضعف في المجتمعات الواثقة بنفسها، والحوار هو الوسيلة الأمثل للتعامل مع واقع التنوع والاختلاف والوصول إلى الحلول الوسط أي التوافق، وهذا يتطلب سيادة قيم التضحية والإيثار وتقديم الصالح العام على المصالح الخاصة والمؤقتة، ونبذ كافة أشكال التطرف والعنف سواء كان مادياً أم معنوياً.

يتضح مما سبق، أن التعددية تفرز نوعاً من الانقسام والتنافس وعدم الانسجام في المجتمع الواحد، ولكن المجتمع الحديث هو الذي يحافظ على الوحدة والتماسك والانسجام في

الدولة في إطار التنوع والاختلاف. ولا شك في أنّ الحوار وسيادة القانون والعدالة والثقافة المدنية والاتفاق على قواعد اللعبة السياسية هي الطريق التي سلكها الكثير من شعوب العالم التي تعاني من تعددية عرقية ولغوية ودينية وغيرها ونجحت في تعزيز الوحدة الوطنية وتثبيت دعائم النظام الديمقراطي.

الورقة النقاشية الثالثة:

أصدر الملك عبد الله الثاني هذه الورقة في 2 آذار 2013 موضحاً أهمية الانتخابات التي أجريت لمجلس النواب السابع عشر، كما أشاد الملك بنسبة المشاركة الحزبية التي تجاوزت 80% من الأحزاب السياسية وأن قرابة الثلثين يصلون المجلس لأول مرة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها قانون الانتخاب الذي طرح القائمة المفتوحة على مستوى الوطن وفتح الباب أمام نجاح الأحزاب والحراك الشعبي ومجموعة من الناشطين السياسيين. وذهب إلى أن الهيئة المستقلة للانتخاب كإنجاز مؤسسي تشريعي أقر في الربيع الأردني وساهم في الشفافية والوصول الحقيقي لبرلمان وفق الرأي الملكي، وأكد على فكرة الأحزاب وإعلان برامجها القوية التي تعتمد على عمل يقوم على قيم ديمقراطية. ولقد دعا الملك عبد الله الثاني ابن الحسين إلى أن إنجاز التحول الديمقراطي مشروط بإرساء نهج الحكومات البرلمانية، وذلك كله مرتبط بمجموعة قيم منها التعددية والتسامح وسيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية حقوق الأردنيين. وقد أفرد الملك في الورقة النقاشية الثالثة تفصيلاً للأقسام قائلاً: "إنها السبب الرئيس لتطور جميع الأدوار الوطنية سواء كمواطنين أو مسؤولين فاعلين"، وكان قد أشار إليه في الورقة النقاشية الثانية (الديوان الملكي الهاشمي، 2017).

أولاً: دور الأحزاب السياسية:

دعا الملك عبد الله الثاني إلى تطوير الأحزاب للوصول إلى عدد معقول من الأحزاب الرئيسة شريطة أن يتجسد هذا الحزب عبر برامجه المسؤولة عن معالجة الضعف والمساءلة والعدالة وحقوق الأردنيين ووصف دور الأحزاب بالمحوري، وأن توجيه الناخبين للتصويت يكون على أسس حزبية وبرامجية، وأشار الملك إلى بعض المعايير التي يجب توافرها في الأحزاب حتى تعتبر ناضجة ومقبولة للشعب ومنها: مساهمة الأحزاب في رؤية وطنية، والتزام الأحزاب بالعمل الجماعي والتقيد بالمبادئ المشتركة، وتبني الأحزاب لبرامج وطنية واضحة(موقع رأينا، 2013).

ثانياً : دور مجلس النواب:

أشار الملك عبد الله الثاني إلى أن جوهر مسؤوليات كل نائب هو خدمة الصالح العام ويجب أن يلتزم بتلك المسؤوليات، وقد انتقد الملك أولئك الذين يسعون لمصالح شخصية ضيقة

ولاعتبارات شعبية لا تأخذ مصلحة الوطن العليا. وأكّد الملك أن على النائب مسؤولية حقيقية في التشريع ورقابة أداء الحكومة، ووصف الملك النائب الذي يتحول إلى نائب خدمات بأنه يمثل شكلاً من أشكال الفساد، ودعا الملك النواب إلى نبذ الشخصنة وتقديم الوطن على أي اعتبار.

ثالثاً: دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:

أكد الملك عبد الله الثاني على مهمة الحكومة التي يجب أن تقدم برنامجاً مدته أربع سنوات يحاسبها عليه مجلس النواب، وحول آلية اختيار رئيس الوزراء الذي يجب أن تتوفر فيه خصال القيادة والقدرة على إدارة فريق كفُؤ من الوزراء، واعتبر الملك أن منح الثقة هو أساس العمل الديمقراطي واستمرار عمل الحكومة ما دامت تحصل على رضا النواب، حيث أنه دعا الحكومة إلى العمل وإلى نهج الشفافية والحاكمية الرشيدة.

رابعاً: دور الملكية:

تعد الملكية الدستورية الهاشمية أحد أهم مكونات عملية القرار السياسي، حيث أطلق الملك عبد الله الثاني عبر ورقته هذه، نهج الملكية الدستورية التي يسعى إليها بحيث يبقى الملك يمسك زمام الأمور الرئيسية وفق ما يلي:

1- المحافظة على الدستور.
2- المحافظة على دور الملك كقائد موحد يحمي المجتمع من الانزلاق نحو الاستقطاب، وكصمام أمان للفقراء والمساكين.
3- يتبنى الملك حماية منظومة العدالة والنزاهة والمبادرات وتقدير الجهود الفردية.
4- دفاعه عن القضايا المصيرية المرتبطة بالسياسة الخارجية والأمن القومي من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى إدارة البلاد استناداً إلى الدستور وحماية التراث الديني والنسيج الاجتماعي إذ اعتبرها واجبات لخدمة المواطنين الأردنيين تقع على عاتقه.
5- صون القيم والوحدة الوطنية والتعددية والمشاركة السياسية.
6- أن الملكية هي من ستشكل الحكومات، إلا أنه يأمل بوجود أحزاب تستطيع أن تشكل قاعدة سياسية مقبولة يتولى فيها أحزاب الأغلبية في مجلس النواب تشكيل الحكومة.
7- حِفاظ الملكية على دورها خلال تطور الأحزاب للوصول إلى الحكومة الحزبية الائتلافية واعتبر أن الحفاظ على مسؤوليات تشكيل الحكومات خلال هذه الفترة واجبٌ رسميٌ يخدم الملك به الأردنيين، لأنه الحامي للدستور. ولدى الملكية مقومات الحياد الايجابي، حيث يمكن التعرف إلى رؤية الملك في ذلك بما يلي: "إن رؤيتي لتطور الملكية مبنية على قناعة ذاتية راسخة، فقد بدأت التعبير منذ السنوات الأولى لتولي أمانة المسؤولية الدستورية، إنها رؤية جامعة ولا تمثل انحيازاً لمطالب فئة سياسية ضد أخرى فأنا أنحاز لمصلحة الأردن

والأردنيين فقط. كما أن هذه الرؤية قد انطلقت مع جهود حثيثة من أجل تحقيق الإصلاح الشامل على مسارات متوازية شملت مبادرات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تمكين الطبقة الوسطى وتوسيعها، لأنها رافعة الإصلاح السياسي".

خامساً: دور المواطن:

أشار الملك عبد الله الثاني في الورقة النقاشية الثالثة إلى دور المواطن في المجتمع الأردني بثلاث نقاط هي:

1- دعوة المواطنين للانخراط في الحياة العامة، وذلك وفقاً لقانون الأحزاب.
2- احترام جميع المواطنين بعضهم لبعض، وليس فقط من تجمعهم معرفة سابقة أو اتفاق في الرأي .
3- ممارسة المساءلة والمحاسبة الموضوعية من قبل الجميع والحوار الصادق المنفتح والبناء، والتوصل إلى حلول توافقية.

كذلك أكد الملك عبد الله الثاني على الوعي والبحث عن الحقيقة ومتابعة القضايا والاطلاع على تفاصيلها وأن تكون مبنية على الحقائق واقتراح الأفكار والحلول السليمة بالإضافة إلى المواطنة الفاعلة، إذ قال: "عبر تنظيم مجموعات عمل ولقاءات على مستوى المجتمعات المحلية، وعبر الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وقنوات أخرى، فالمواطنة الفاعلة والمسؤولية توجد فضاءً وطنياً عاماً يكون فيه الحوار البناء الوسيلة الأولى للاعتراض، أما التظاهر فهو حق كفله الدستور، فلا يتم اللجوء إليه إلا كخيار أخير. وهذه هي الخطوة الأولى لتعزيز الاحترام المتبادل وإيجاد الحلول العملية المنتجة".

الورقة النقاشية الرابعة:

جاءت الورقة الرابعة في 2 حزيران 2013 تأكيداً لما جاء في الورقة الأولى والثانية والثالثة، وإعادة الدفع نحو الحياة الحزبية الحقيقية، فقد أكد الملك عبد الله الثاني على أن الهدف الأساس من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية، للوصول إلى حكومات مستمدة من أحزاب برامجية وطنية، وذلك بالتدرج على مدار الدورات البرلمانية، وأطلق الملك مفهوم حكومة الظل التي تمثلها أقلية برلمانية معارضة وتنافسها في بناء الرؤى الديمقراطية. وقدم الملك في هذه الورقة العديد من المصطلحات مثل اللبنات الأساسية للثقافة الديمقراطية، حيث أكد على مبادرة برنامج التمكين الديمقراطي الذي أطلقها بتاريخ 10 كانون الأول 2012، كما وركز على المواطنة الفاعلة ضمن ثلاثة محددات وهي: حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة (موقع الديوان الملكي الهاشمي، 2017).

أطلق الملك عبد الله الثاني الورقة النقاشية الرابعة لتناقش نقطتين هامتين على طريق الديمقراطية المتجددة والتحول الديمقراطي وهما: التمكين الديمقراطي والمواطنة الفاعلة، حيث يتم التركيز على تعزيز المجتمع المدني ودوره في مراقبة الأداء السياسي وتطويره نحو الأفضل عبر ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع لبناء نموذج ديمقراطي خاص للأردنيين، ففي البداية تحدث الملك في هذه الورقة عن مفهوم المواطنة الفاعلة وكيف أن جوهر هذا المفهوم هو مبدأ الالتزام والمشاركة بمعنى أن التزامنا المشترك بالممارسات الديمقراطية الراسخة سيكون هو ضمانة النجاح في مواجهة مختلف المعيقات. والمشاركة في الحياة السياسية لا تعني فقط المشاركة في القضايا الوطنية التي يناقشها مجلس الأمة، بل تعني الحياة السياسية بمفهومها الأوسع أي المشاركة في القضايا التي تمس المجتمعات المحلية والحياة اليومية للمواطنين مثل قضايا التعليم والنظافة العامة والنقل وغيرها من الخدمات العامة. فالمواطنة الفاعلة ترتكز على ثلاثة أسس هي:

1. حق المشاركة، إذْ أن الانخراط في الحياة السياسية حق أساسي لكل مواطن مع وجوب حماية الحيز العام المتاح للتعبير الحر عن الآراء السياسية.
2. واجب المشاركة، إذْ تشكل المشاركة السياسية في جوهرها واجباً ومسؤولية، وعلى كل مواطن أن يتحمل جزءاً من هذه المسؤولية ويؤدي واجبه بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والمدنية اليومية. ومع أن عدم الانخراط في الحياة السياسية هو حق للمواطن تكفله الديمقراطية، إلا أن هذا يعني التخلي عن فرصة لخدمة الوطن الذي هو للجميع.
3. مسؤولية المشاركة، وتعني الالتزام بالسلمية والاحترام المتبادل بحسب الممارسات الأربع التي حددها الملك في الورقة النقاشية الأولى وهي؛ احترام الرأي الآخر، تبني الحوار والحلول الوسط ورفض العنف، الشراكة في التضحيات والمكاسب، والانخراط الفاعل.

كذلك يؤكد الملك عبد الله الثاني في هذه الورقة على أهمية مؤسسات المجتمع المدني في تطوير النموذج الأردني الديمقراطي، تطويراً يكمن فيه تعظيمٌ للمنجز ولفت النظر إلى مواطن الضعف دون النيل من هيبة الدولة، وأكد الملك أيضاً على أن إطلاق برنامج التمكين الديمقراطي يمثل تكريساً للتقدم على طريق إنجاز النموذج الأردني الديمقراطي الذي سيتجذر بمدى قدرة الشعب الأردني على عبور محطات محددة، تؤشر على تقدم ونضوج سياسي حقيقي وملموس، وليس مواعيد نهائية مسبقة أو عشوائية. وفي رؤية الملك، فإن مبدأ الالتزام والمشاركة يشكل جوهر «المواطنة الفاعلة»، وهي شرط أساسي لتحقيق التحول الديمقراطي، موضحاً أن العملية السياسية لا تنحصر في القضايا الوطنية التي يتم مناقشتها تحت قبة مجلس الأمة فقط، بل تشمل القضايا التي تمس المجتمعات المحلية والحياة اليومية للمواطنين، مثل حرص الأهالي على نوعية

التعليم التي يتلقاها أبناؤهم وبناتهم في المدارس، وهموم المواطنين والمواطنات إزاء قضايا الخدمات العامة التي تقدم لهم.

الورقة النقاشية الخامسة:

جاءت هذه الورقة بتاريخ 13 أيلول 2014، بعنوان: "تعميق التحول الديمقراطي" والتي استهدفت جميع أطراف المعادلة السياسية، على حزمة من المضامين والمفاهيم التالية: (المواطنة، التمكين، الدولة المدنية، التعددية، الإصلاح المتدرج والحكومات البرلمانية المستقبلية). وقد استهل الملك بقوله "اليوم، ورغم وقوع أجزاء من منطقتنا ضحية للصراع المذهبي والإرهاب والفكر المتطرف، وما يعنيه ذلك من اختطاف مستقبل جيل كامل، إلا أنني أؤمن بأن مسيرتنا الإصلاحية الأردنية المتدرجة والنابعة من الداخل، التي تضمن مشاركة جميع أبناء وبنات وطننا في بناء مستقبله". وأكد الملك أن هدف الرؤية الإصلاحية يتمثل في ديمقراطية أردنية متجددة وحيوية تقوم على ثلاث ركائز، وهي: ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية، تحت مظلة الملكية الدستورية، معززاً بمشاركة شعبية فاعلة أو ما وصفته "المواطنة الفاعلة" (المشاقبة، 2017: 154).

واستعرض الملك عبد الله الثاني أهم محطات تطور الحياة السياسية في الأردن والتي صنفها ضمن المحاور التالية:

أولاً: محطات الإنجاز التشريعي:

لقد تم إقرار تعديلات دستورية في المملكة الأردنية الهاشمية كان لها الدور البارز في ترسيخ منظومة الفصل والتوازن بين السلطات، كما أنها تعزز الحريات، وإنجاز حزمة جديدة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية، وقد شملت هذه الحزمة: قوانين الانتخاب، والأحزاب السياسية، والاجتماعات العامة، التي تساهم بدورها في تعزيز أجواء العمل السياسي وتشكيل الأحزاب من مختلف ألوان الطيف السياسي. وتطبيق قانون معدِّل لقانون محكمة أمن الدولة يحصر اختصاصها في جرائم الخيانة، والتجسس، والإرهاب، والمخدرات، وتزييف العملة، بما يكرّس المبدأ العام لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية فقط. وتطوير النظام الداخلي لمجلس النواب.

ثانياً: محطات الإنجاز المؤسسي:

يشير هذا المسار إلى تعزيز مؤسسات الدولة وبنائها على النحو التالي(الديوان الملكي الهاشمي، 2017):

- تخصيص محكمة دستورية لتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بما يضمن احترام حقوق وحريات جميع المواطنين وفقاً للدستور.

- استحداث هيئة مستقلة للانتخاب نالت الاحترام والتقدير داخل الأردن وخارجه لدورها الرائد في إدارة الانتخابات النيابية وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات النيابية والبلدية من خلال الإشراف عليهما.
- تأسيس مجلس النواب مركزاً للدراسات والبحوث التشريعية يدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة، ويضمن أن يستند عمل المجلس وقراراته إلى الأبحاث والمعلومات المدعومة بالبراهين. كما أن هناك جهوداً حثيثة لتعزيز الشفافية، تمثلت بقيام اللجنة المالية في مجلس النواب بمناقشة تفصيلية لموازنات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والديوان الملكي الهاشمي للعام 2014، وذلك في سابقة ومبادرة نوعية لمجلس النواب للارتقاء بآليات الرقابة وممارستها.
- تدعيم السلطة القضائية وعدد من المؤسسات الرقابية الرئيسة، مثل: هيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وديوان المظالم، وأنظمة الرقابة في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني. والاستمرار في دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- تطوير القطاع العام، من خلال: البناء على ما تم إنجازه من دمج المؤسسات ضمن مسار إعادة الهيكلة، والاستمرار في تحسين مستوى الخدمات الحكومية، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير آليات صناعة القرار.
- تطبيق العديد من الإصلاحات في المؤسسات الأمنية الوطنية. حيث انطلقت هذه الجهود مع الرسالة التي وجهها الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لمدير المخابرات العامة في عام 2011 للمضي قدما في إصلاح هذه المؤسسة الوطنية الرائدة. وفي خطوة إصلاحية لا تقل أهمية، فإن الحكومة تعكف على تفعيل دور وزارة الدفاع لتتولى مسؤولية جميع الشؤون الدفاعية غير القتالية، ولتكون بالطبع جزءا من الحكومة وخاضعة لرقابة مجلس الأمة.

ثالثاً: محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية:

يشير هذا المسار إلى القيم والممارسات الجوهرية الموجودة في الثقافة الديمقراطية وممارسات المواطنين، إضافة إلى أدوار الأطراف الرئيسية في المعادلة السياسية، وتشمل: الاعتدال، والتسامح، والانفتاح، والتعددية، وإشراك جميع مكونات المجتمع، واحترام الآخرين والشعور بهم، واحترام سيادة القانون، وصون حقوق المواطن، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع. واحترام مبدأ الحوار وتبنِّيه في سبيل تجاوز الاختلافات، والتلازم بين حقوق المواطنين وواجباتهم، والمشاركة الفاعلة والشراكة وتحويل الاختلافات إلى حلول توافقية.

الورقة النقاشية السادسة:

وقد صدرت الورقة بتاريخ 16 تشرين أول 2016، وتضمنت المحاور التالية :

المحور الأول: أشار الملك عبد الله الثاني في هذه الورقة إلى ضرورة إعداد خطة استراتيجية على مستوى كل دائرة ومؤسسة ووزارة؛ تعتمد على الحقائق لإعداد الخطة الاستراتيجية مبيناً الرسالة والأهداف والتحديات الداخلية والخارجية خاصة السياسية والاقتصادية والأمنية وكذلك الوساطة والمحسوبية وتجاوز القانون من قبل بعض الأفراد وإعداد هذه الخطة لتعزيز دور القضاء وسيادة القانون (موقع الديوان الملكي الهاشمي، 2017).

كذلك أوضح الملك في هذه الورقة، بأن منظومة التخطيط الاستراتيجي الوطني يبدأ بالمطالب الوطنية التي أشار إليها في تحقيق العدل والمساواة والنزاهة وتكافؤ الفرص مبيناً أنّها من أساس المصالح الوطنية والتي تعتبر العنصر الأساسي في منظومة التخطيط الاستراتيجي والمتمثلة في أخذ البيئة الإقليمية الملتهبة في الحسبان عند إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية. وأشار الملك إلى أدوات ووسائل الرقابة ودور التقييم للخطة الاستراتيجية، وإلى أن التقييم في المراحل الأخيرة لتنفيذ الخطة لا يتدارك خطأ ولا يصحح انحرافاً؛ لذلك لابد من التقييم أولا بأول وتحديد المؤسسات المعنية بذلك.

المحور الثاني: سيادة القانون هي الأساس للإدارة الحصيفة، من حيث تطوير الإدارة وتحديث الإجراءات وإفساح المجال للقيادات الإدارية الكفؤة وإحداث التغيير الضروري، وتعزيز النزاهة، وتطبيق القانون على المسؤول قبل المواطن والاستناد إلى تشريعات واضحة وشفافة، والإدارة الحصيفة، ومحاربة الوساطة والمحسوبية، وتعزيز سيادة القانون بوصفها عماداً للدولة المدنية، والنظرة الشمولية للشباب، واعتماد الكفاءة والجدارة أساساً وحيداً للتعيينات، فضلاً عن تطوير القضاء والأجهزة المساندة له، وتوفير الكوادر الخبيرة والمتخصصة، وتطوير السياسات والتشريعات لتسريع عملية التقاضي، وتفعيل مدوّنة السلوك القضائي، وتحديث معايير تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم، وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي.

المحور الثالث: سيادة القانون عماد الدولة المدنية، أكد الملك عبد الله الثاني في هذا المحور أن الدولة المدنية تحتكم إلى الدستور والقوانين، وهي دولة المؤسسات، التي ترتكز إلى السلام والتسامح والعيش المشترك، واحترام وضمان التعددية واحترام الرأي الآخر، كما أن هذه الدولة تحمي الحقوق وتضمن الحريات، وهي ليست مرادفاً للعلمانية، إذ إن الدين في الدولة المدنية عامل أساسي في بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية.

المحور الرابع: ضرورة أهمية امتلاك الفريق الحكومي المنفذ القدرة على تنفيذ هذه الأمور، علماً بأن الأفكار الواردة في الورقة، كما في الأوراق النقاشية السابقة، تعتبر حزمة واحدة، بما

يستوجب تنفيذها ككل وعدم أخذ جزء منها وترك الآخر، لأنَّ موضوع الانتخابات والمؤسسات الدستورية والدستور يجب أن تكون متماسكة.وأن هناك سوء فهم حول مفهوم الدولة المدنية؛ وسواء أكانت دولة مدنية أم دولة القانون أم دولة المواطنة، فإن تلك المبادئ التي احتوتها الورقة يجب تنفيذها وممارستها فعلياً دونما تأخير ومماطلة، وبلا تأويل.

أشار الملك عبد الله الثاني في هذه الورقة إلى ثلاثة مواضيع تختص بالإصلاح السياسي، وهي:

- **سيادة القانون:**

أشار الملك عبد الله الثاني إلى أن الخطوات التي سارت عليها المملكة في سبيل الإصلاح السياسي بدءاً من التعديلات الدستورية لعام 2011 وما تبعها من تشريعات كقانون الانتخاب واللامركزية. وجب عليها أن تتماشى مع إصلاح إداري جذري وعميق من أجل تعزيز مبدأ سيادة القانون عن طريق إفساح المجال للقيادات الإدارية القادرة على الإنجاز ليتقدم صف جديد من الكفاءات للمواقع الإدارية، وذلك بالرغم من عدم وصول الجهاز الإداري في الدولة للمستوى المطلوب. وأكد الملك على أن التواني في تطبيق القانون بعدالة وشفافية يؤدي لضياع الحقوق ويضعف الثقة بأجهزة الدولة مؤسساتها، وأن تساهل بعض المسؤولين في تطبيق القانون يشجع البعض على الاستمرار بانتهاك القانون ويترك المجال لفساد أكبر، ويضعف قيم المواطنة في المجتمع. كما أكد الملك على أن الدولة المدنية هي دولة القانون التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية، وترتكز على المواطنة الفاعلة، وتقبل بالتعددية والرأي الآخر، وتحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري (عبيدات، 2016).

- **الوساطة والمحسوبية:**

أشار الملك عبد الله الثاني إلى أن الوساطة والمحسوبية سلوكيات تفتك بمسيرة التنمية ونهضة المجتمع، لكونها تقوّض قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، كما أنه أكد على ضرورة زرع القناعة في شباب الأردن بأن مستقبلهم، منذ إنهائهم لدراستهم الثانوية وخلال دراستهم الجامعية وحتى انخراطهم في سوق العمل، غير مرتبط بقدرتهم على توظيف الوساطة والمحسوبية لتحقيق طموحهم، ولا يتم هذا الأمر إلا من خلال استراتيجيات هادفة تتضمن برامج متطورة لترسيخ مبادئ المواطنة ودولة القانون.

- **تطوير الجهاز القضائي أساس لتعزيز سيادة القانون**

بيّن الملك عبد الله الثاني أنه لا يمكن أن يترسخ مبدأ سيادة القانون إلا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفاعل؛ فالمواطن يلجأ إلى القضاء لثقته بقدرة هذا الجهاز على إنصافه والحصول على حقوقه في أسرع وقت، كما أكد الملك أن الجهاز القضائي في الأردن يتمتع بالسمعة الطيبة والكفاءة العالية، وشدّد على ضرورة وضع استراتيجية واضحة للسنوات القادمة تعمل على صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له، من أجل تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة، وتهيئة البنية المؤسسية العصرية التي تليق بالقضاء، وتوفير كوادر خبيرة ومتخصصة، وتطوير السياسات والتشريعات من أجل تسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها(الشريف، 2016).

الورقة النقاشية السابعة:

التي تحمل عنوان" بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة" السبت 15 نيسان 2017.

جاءت الورقة النقاشية السابعة بعد إقرار الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية وهي تأتي من حرص جلالته على العنصر البشري وتعزيزا لمقولة الراحل «الحسين» ان الانسان اغلى ما نملك، وعلينا ان نركز على تفاصيلها وعمقها من كل الجوانب، وعلينا ان ننتقل الى كل مراحل التعليم وهي تتضمن مدخلات ومخرجات لبعضها البعض، لأنه ان فقدت احدى الحلقات رصانتها فلا نستطيع تأهيل عنصرنا البشري بأي حال من الأحوال (الزيدانين، 2017).

وركزت الورقة السابعة على قبول الاخر والعمل ضمن الفريق والمهارات والنأي بالعملية التعليمية عن التفكير الضيق، وقد خضعت العملية التعليمية للعديد من المناكفات السياسية داخل المدرسة والجامعة وحتى في سوق العمل، ومواكبة التحديث يجب ان لا تتوقف باي حال من الأحوال مبينا انها لم تكن بذات الوتيرة بالعهود السابقة وهذا أدى الى وجود مخرج غير مؤهل بسوق العمل. وتحصين العنصر البشري لتتحول مدارسنا وجامعاتنا الى مصانع للعقول البشرية ومناهج تجذر التفكير العميق والعنصر البشري ولابد ان يكون مشاركا بالعملية كافة، وتطبيقات المعرفة وتوليدها، وتبدا أولا بالمدرسة ، فإننا اذا ما جذرنا للطالب هذا النوع من التفكير سيحمله معه الى كل المحطات الأكبر.

وانه يجب اللحاق بركب الأمور قبل فوات الأوان وعلينا ان نستثمر بالطالب لان كل يوم يذهب تذهب معه قصة انجاز، واننا في سباق مع الزمن والتحديات حولنا كبيرة وبلا تنمية الموارد البشرية وتربية وتنشئة أبنائنا وبناتنا ستضيع علينا فرص كثيرة لذلك يجب ان نعمل على أساس الأداء المؤسسي ونحصن عملنا بالشفافية والكفاءة وتكافؤ الفرص والعدالة وبدون ذلك

سنبقى اسرى للمصالح الضيقة والجهوية والقبلية ولن نتقدم اية خطوة للإمام. تؤشر الورقة النقاشية السابعة لقناعة جلالة الملك بان تطوير قطاع التعليم هو الركيزة الاساسية للإصلاح الشامل في مختلف القطاعات والاكثر تأثيرا في مستقبل الاردن والذي يتم من خلاله تكوين جيل الشباب وقادة المستقبل وليكون التعليم في المملكة انموذجا في المنطقة والعالم من حيث الكم والنوع بالسعي نحو خلق نظام تربوي يحقق التميز والاتقان والجودة من خلال استثمار الموارد البشرية والفرص المتاحة والمعرفة كثروة وطنية استراتيجية.

تضمنت الورقة النقاشية رؤية الملك عبدالله الثاني مرتكزات اساسية احاطت بمدخلات التربية وشملت المحاور التالية:

الاستثمار في التعليم: الاستثمار في راس المال البشري (التعليم) له عوائد تنعكس على كافة مجلات ومناحي الحياة لذلك يجب توفير مناخٍ مناسب لأطلاق طاقات الطلبة وقدراتهم الابداعية والفكرية فان ازدهار الحضارات والنهوض بالتنمية في الدول المتقدمة كان من خلال الاهتمام بالتعليم.

اساليب التدريس: لابد من اعتماد اساليب حديثة تخرج من النمطية والتلقين وترتكز على الفهم والتفكير والابداع وتنمية المهارات الذهنية العليا والبعد عن ضيق الافق واستشراف المستقبل بعقل منفتح.

الاعتزاز بلغتنا وتوظيف الارث الحضاري العربي الاسلامي: حاضنة الارث من حضارتنا العربية الاسلامية وتضمين العبر والنهج التنويري للانطلاق نحو المستقبل.

الفكر الابداعي سمة انسانية ، وموجود لدى كل فرد وليس حكراً على فرد دون أخر، لذا يجب ان تشتمل المناهج والأنشطة اللاصفية خطط وبرامج تنمية الأبداع للطلبة كافة وهذا يتطلب الاهتمام بفروع المعرفة كلها والتدريب على المهارات والكشف عن ميول الطلبة واهتماماتهم وآرائهم.

تطوير المناهج والكتب المدرسية: يتطلب احداث التغيير المنشود اهدافاً عديدة ومنها، بناء المنهاج وتضمين النصوص المختلفة منهج الاعتدال والتعامل مع الأخر والاعتراف بالأخوة الانسانية مهما اختلفت ثقافات الناس وأديانهم ، وهدف الاعتراف بالآخر إرساء مبدأ التعاون معه وتبادل المنافع والمصالح الانسانية علما وعملا.

التعليم والتدريب: الاهتمام بكل فروع المعرفة والتدريب على جميع المهارات بالإضافة الى افساح المجال امام الطلبة بالتجريب وهذا يتطلب تدريب الطلبة بشكل فردي او بشكل مجموعات مختلفة وذلك للكشف عن الاهتمامات والآراء ووجهات نظر كل مجموعة لأن الابداع سمة

انسانية ، وهو موجود لدى كل فرد من الافراد لذا يجب ان تشمل خطة التنمية الابداعية جميع الطلبة وان يعطى كل فرد حرية التجريب والمغامرة وتقبُّل الفشل بروح رياضية.

تنمية الكوادر البشرية: ان تدريب الطلبة على التفكير والأبداع يتطلب اهتماما وميلاً واعداداً وتأهيلا من قبل المعلم، لذلك فأن المعلم بحاجة لأن يمر بخبرات تدريبية منظمة لمساعدته على فهم عمليتي التفكير والأبداع وتحليل عناصرهما ومقوماتهما واساليب تدريبها وتنميتهما لدى الطلبة ومعايير الحكم على تحققها لدى الطلبة. وهذا يتطلب أن تتوفر لدى المعلم الأمور الآتية:

- نظرة ايجابية نحو الطالب وقدرته على التفكير.
- يظهر ميلا ايجابيا للمواقف التي تثير التساؤل والتفكير ويحترم الرأي الآخر ومناقشته.
- يؤمن بأن التفكير والأبداع مهارات تتقوى وتنمو بالتدريب المنتظم
- تقدير تفكير الطلبة والمرحلة النمائية التي يمرون بها

الحوار وقبول الأخر: التأكيد على مرتكزات الحوار واحترام انسانية الأنسان، وهذا يقتضي تحديد مساحة مشتركة للحوار الإنساني والاعتراف بالآخر، وليس لإلغائه بل التواصل معه، والاستفادة من تجاربه.

ومما سبق يمكن الاستنتاج أن الأوراق النقاشية تتميز بما يلي:

1.الاحساس بهموم المواطن وحاجاته

إن ما جاء في الأوراق النقاشية السادسة للملك عبد الله الثاني، من مضامين وأفكار وقضايا وطروحات، تمثل الجانب الأقرب لنبض الشارع وطموحات المواطنين، حيث تضع أسساً وتوجهات لتطوير منظومة الأداء للأفراد والمجتمع ومؤسسات الدولة. فالمشاركة في الحوار حول الأوراق الملكية مهمة وطنية وضرورة دعا إليها الملك وأسماها بأوراق نقاشية، وذلك ليتيح المجال أمام المجتمع والمهتمين والأكاديميين والسياسيين والمثقفين وأصحاب القرار الفرصة للتمعن في مضامينها والحوار حول طروحاتها، والوصول إلى رؤيا وبرنامج شامل لعملية الإصلاح والتطوير وبناء الدولة الأردنية الحديثة، وتعميق مسيرة الديمقراطية وتطوير واقع المجتمع وأخلاقياته. ودعا الملك إلى تفعيل أدوار مؤسسات الرقابة والتشريع والبرلمان ومؤسسات الرقابة المختلفة، منتقداً تساهل المسؤولين في تطبيق سيادة القانون بنزاهة وعدالة الأمر الذي يضعف الإدارة العامة ويزيد من ظاهرة الفساد ويضعف قيم المواطنة. وأكد في هذه الورقة أهمية تفعيل مبدأ المساءلة، وفي كل المستويات بما فيها مواقع المسؤولية، مشدداً على أهمية التوزيع العادل للتنمية ونتائجها على كافة المواطنين.

2.النظر إلى المستقبل

ركزت الأوراق للملك عبد الله الثاني على مواضيع المواطنة والعدالة وسيادة القانون كأساس للإدارة الحصيفة للدولة وفق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. كما ينظر الملك إلى مستقبل الأردن من خلال دولة مدنية يتساوى فيها الجميع من حيث الحقوق والواجبات التي نص عليها الدستور في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة والتحولات الجذرية التي قد ينتج عنها عواقب وخيمة تؤكد أهمية سيادة الوطن ونهضته وتحقيق العدالة، كذلك دعا الملك عبد الله الثاني ابن الحسين إلى أهمية الأخذ بالإجراءات الكفيلة بتطبيق سيادة القانون من الجميع وان يتلمس المواطن ذلك.

وأكد الملك على ضمان سيادة القانون من خلال تفعيل الرقابة الفعالة الذي يشير إلى أهمية اتخاذ المؤسسات الرقابية للإجراءات التي تكفل إيجاد وسائل وأدوات أكثر فاعلية على المؤسسات كافة، تضمن اكتشاف مواطن الخلل مبكراً وتبعث برسائل وإشارات تعزز ثقة المواطن بالإدارة الحكومية. وضرورة تقوية وتعزيز الدور الرقابي للبرلمان إضافة إلى أجهزة الحكومة الرقابية كوحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات، وديوان المحاسبة، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد. ووضع السلطات الثلاث أمام مسؤولياتها لتحقيق مبدأ سيادة القانون باعتبار هذه السلطات هي القدوة الحسنة للأفراد في الامتثال لأحكام القانون وان احترام القانون لا يقع على عاتق السلطات وحدها، وإنما يعتبر من مقتضيات المواطنة الصالحة. وتظهر أهميته في المحافظة على امن واستقرار الوطن والمواطن، ومواجهة الصعاب التي تعصف بالوطن جراء الصراع في الدول المحيطة أو من جراء الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

3. مرتكزات الدولة

أ. تضمّ الأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني مفاهيم قوية ومؤسسية وملزمة لتكون أسس بناء الدولة، بما يتطلب تنفيذ تلك الأفكار فعلياً.

ب. تناولت الأوراق النقاشية الملكية السادسة ثلاث قضايا مهمة ومترابطة تتمثل في المواطنة، وسيادة القانون، والدولة المدنية. فهناك ريادة من قبل الملك لطرح هذه القضايا التي لامست اهتمام المواطن الأردني، مثلما اتسمت الورقة بالشجاعة الكبيرة لنقد الخلل الموجود، وتبيان حجمه. حيث أشار الملك إلى تلك القضايا، والجهات المكلفة بمهام التطبيق، ودعا إلى تحويل ما ورد في الأوراق النقاشية إلى برنامج عمل حتى يتم الاستفادة منها، وإلى التقاط الرسالة وسدّ الثغرات، وتجسيد الرؤى عبر آليات عمل جادة.

ج. أكدت الأوراق النقاشية الملكية ضرورة أهمية الانتقال إلى خطوة التنفيذ الذي يتطلب تضافر جهود الجهات المعنية، وأن الحكومات تعتبر المخاطب الأول في مهمة التنفيذ

كسلطة تنفيذية، لتطبيق القانون، وإتاحة الفرصة أمام تحقيق المساواة ضمن أسس شفافة وعادلة، إلى جانب الجهات الرقابية، مثل هيئة مكافحة الفساد، والتي يقع على عاتقها جميعاً مسؤولية التحرك والعمل لكشف مواطن الخلل ومكامن اختراق القانون.

د. أكد الملك عبد الله الثاني في هذه الورقة على الدور الهام للسلطة القضائية، وللمنابر الإعلامية، باعتبارها جهات مهمة، كل حسب دوره، لفرض هيبة القانون وإعلاء سيادته.

4.الدولة المدنية

أ. يتمثل أساس الدولة المدنية في المواطنة، حيث أكدت هذه الورقة أن ساكني الدولة على مختلف أجناسهم ومعتقداتهم هم مواطنون، وأن المواطنة في الدولة المسلمة لا تقوم على أساس الدين، بينما كانت وثيقة (أو صحيفة) المدينة أول دستور مدني أكد على المواطنة حينما اعتبر أن جلّ سكان المدينة أمة واحدة.

ب. تعتبر الورقة النقاشية الملكية السادسة وثيقة مهمة من الوثائق السياسية للدولة الأردنية تحمل في مكوناتها إرثاً عظيماً من الماضي وتقييماً دقيقاً للحاضر، وخريطة طريق لمستقبل أفضل؛ وأن عبارة "الدولة المدنية" قد لا توجد في الدساتير، لكنها مفهوم يقوم على أساس سيادة القانون وبيان معنى المواطنة السليم الذي يبين ما للجميع من حقوق وما عليهم من واجبات.

ج. تعاقبت على الدولة الأردنية منذ نشأتها ثلاثة دساتير هي القانون الأساسي لشرق الأردن1928، ودستور المملكة الأردنية الهاشمية 1946، ثم الدستور الحالي 1952 مع جميع تعديلاته، والتي أَفرد كلٌ منها فصلاً خاصاً بحقوق الأردنيين وواجباتهم؛ وأن دستور المملكة الأردنية الهاشمية 1952 مع تعديلاته، أسَّس للدولة المدنية المتقدمة وكفل مبدأ سيادة القانون، وهو يمثل الإطار الأسمى للقواعد القانونية التي تترجم من خلالها دعوات الملك في الورقة النقاشية السادسة.

د. المادة الأولى من الدستور الأردني1952 تبيّن أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة وذات سيادة مُلكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي. وأن السلطة التشريعية منوطٌ بها وضع القانون، والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذه، وأن على السلطة القضائية بمحاكمها المتنوعة ودرجاتها المتعددة ضمان إنفاذه، أما المحكمة الدستورية فمهمتها الأساسية ضمان عدم مخالفة التشريع للدستور، بما تمثله من هيئة قضائية مستقلة وظيفتها الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور.

هـ. تعتبر الورقة النقاشية السادسة وثيقة عليا ومرجعية أساسية لعمل المحكمة الدستورية والسلطات الثلاث، كما أن هذه الورقة وإن كانت مكملة للأوراق النقاشية الخمس التي سبقتها، إلا أنها ركزت على سيادة القانون وما يترتب على ذلك من عدالة ومساواة بين المواطنين، مما يعزز مقومات النظام بمؤسساته وأفراده ويزيد من استقراره.

و. أوضح الملك عبد الله الثاني في الورقة النقاشية السادسة العديد من الأمور الأساسية والمهمة باعتبار الدولة المدنية هي ديمقراطية تستند إلى الدستور الأردني الذي يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الإثنية، وبالتالي فهي تحترم التعددية والتنوع، وتضع الدين في مرتبة منزهة عن السياسة لتكون المرجعية الحضارية والأخلاقية للدولة والمجتمع.

5. واجبات المواطن

المواطن مثلما له حقوق فعليه واجبات يجب أن يؤديها أيضاً، فهو المسؤول عن احترام القانون مثلما هي السلطة مسؤولة عن تطبيقه. وفي ظل الحالة التي تمر بها المملكة والدول المجاورة المؤثرة على استقرار الأردن، لابد من بناء مواطن صالح ومسؤول ومنتم لوطنه وقيادته، مثلما هو منتم لأسرته، ولعل الاحترام المطلق للقانون هو العنوان الرئيسي للولاء والتفاني للدولة. والجميع بحاجة إلى جرعات قوية في مفهوم المواطنة والإحساس بالمسؤولية، لأن التحديات التي تواجه الشعب الأردني لا تتمثل في قصور التشريعات فحسب، بل في ضعف الإحساس بالمسؤولية.

أهمية تطبيق المضامين التربوية للأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الأردنية:

سعى الملك عبد الله الثاني من خلال الأوراق النقاشية الملكية إلى أن يكون لرأس الدولة مشاركة مباشرة في النقاش الوطني حول طبيعة النظام السياسي الذي يجب تطويره لمستقبل الأردن. وهذه المشاركة تعد مبادرة غير مسبوقة على مستوى العالم وتحظى بتقدير الجميع، نظراً لما تؤشر عليه من مرونة القيادة الأردنية وقدرتها على التحاور مع شعبها بانفتاح، وإعطاء نموذج ديمقراطي واقعي في تلمّس الحاجات الوطنية للبناء السليم في الحاضر والمستقبل. فالرؤية الملكية السامية تنطلق من المسؤولية الجماعية لتعميق المسيرة الديمقراطية، وضمان أسباب النجاح لها، وتؤكد أن استشراف المستقبل هي عملية تخطيط استراتيجي واعية لمختلف الجوانب والعوامل المؤثرة في هذه المسيرة، وأن الأدوار ينبغي أن تتناغم وتتكامل، لضمان حصانة الأردن ووحدته الوطنية أمام التحديات التي واجهت هذا البلد منذ تأسيس الدولة الأردنية الحديثة.

وفي ظل هذه الأوراق النقاشية الملكية، أكد الملك عبد الله الثاني أن الهدف الرئيسي من كتابة هذه الأوراق هو الوصول إلى حكومة برلمانية ممثلة لفئات الشعب الأردني. فهو يؤكد أن التعديلات الدستورية التي أجريت خلال السنوات الماضية غير كافية للإصلاح الديمقراطي المنشود، إن لم يرافقها تطور حقيقي وجذري للنهج الذي يحكم الممارسات والعلاقة بين المواطنين والجهاز الحكومي والنواب الذين يحملون الأمانة ومسؤولية مراقبة السلطة التنفيذية. فالملك يحدد دور الملكية بحماية الدستور ومقومات الاستقرار والعدالة، وضمانة لجهود الإصلاح الشامل. وهو بذلك يلقي على عاتق الشعب الأردني مسؤولية القيام بالواجبات الموكولة لهذا الشعب، وفي ظل ذلك قام الملك بربيع أردني هادئ بدون إراقة نقطة دم واحدة، وذلك من خلال رؤيته الثاقبة والمتقدمة على كثير ممن يتغنون بالديمقراطية، حيث أنه رحب بالمبادرات الخلاقة، ودعم كل ذي توجه لتكريس الديمقراطية. كما احتفى بالاختلاف، وحث على التعبير عن الرأي بجميع الوسائل الممكنة. وبالرغم من الظروف الضاغطة على المملكة الأردنية الهاشمية، إلا أن القيادة الهاشمية استطاعت إجراء معالجات والدفع بحنكة سياسية لتجاوزها وفقاً لرؤية شمولية وذلك على النحو التالي كما يذكر المجالي وعواد (2014):

1. **على الصعيد الحالي:** لقد تحقق في الأردن منذ الاستقلال نمو سياسي ملحوظ، تمثل في المنجز السياسي والاجتماعي الأردني، بانحسار معظم البنى السياسية والاجتماعية التقليدية، فجميع الصيغ القبلية والطائفية تراجعت لصالح الدولة وأصبحت قوة الدولة وحضورها عاملاً مشتركاً بين جميع فئات المجتمع، كما أن الأردن حقق نمواً سياسياً على ثلاثة مستويات، تمثلت في استقرار النظام السياسي والاقتصادي وسيادة القانون، حيث أن الملك يقود الأردن لتعزيز مفهوم الدولة الحديثة والمتطورة بكل ثقة واقتدار.

2. **على الصعيد الإقليمي:** أثبتت النكسات على المستوى القومي والقطري بالإضافة إلى تعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية تهافت نظرية الأنظمة الشمولية وثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ معظم ما مرت به الأقطار العربية من تراجع، يعود إلى غياب المشاركة الشعبية الفاعلة في اتخاذ القرار الوطني، وبذلك أصبحت الديمقراطية استحقاقاً إقليمياً، وبالتالي أردنياً كإحدى دول الإقليم، فأصبحت التجربة الأردنية فريدة في نجاحاتها، ومضرب مثل في الإقليم المضطرب، وواحة أمن واستقرار بفضل قيادته الحكيمة في وسط كتلة ملتهبة على مستوى الإقليم بأكمله.

3. **على الصعيد الدولي:** رسخت أحداث أيلول 2001 وما تلاها من أحداث القناعة لدى الدول العربية الفاعلة وعلى رأسها الولايات المتحدة النظرية التي مفادها بأن غياب الديمقراطية والحريات السياسية عن مجتمعات المنطقة العربية يعتبر مساساً بالأمن الوطني والأمن الإنساني العالمي، ولأن الأردن بحكمته يستثنى من ذلك فقد أصبح محبّباً سياسياً، ويمتلك حضوراً دولياً

ووزناً سياسياً مرموقاً، فقد حظي الأردن باحترام العالم بأكمله بفضل الإصلاح التدريجي والمستمر على المستوى السياسي والاقتصادي، ونهجه الديمقراطي والحفاظ على حقوق الإنسان.

إن التجربة الديمقراطية الأردنية التي تجددت عبر الانتخابات النيابية والنشاط الحزبي والنقابي، ومؤسسات المجتمع المدني، ما زالت تعيش حالة من القلق والتذبذب، وعدم الحسم والانحسار أحياناً، وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى عدة أمور منها كما يرى الشريف (2016):

أ. لم تفرز الانتخابات حالة شعبية داعمة لتطوير الحياة الديمقراطية وممارستها وظل النقاش حول قانون الانتخابات، وقانون الأحزاب دون تقديم تغيير ايجابي.

ب. ما زالت بعض الأحزاب في الأردن ذات ولاء وانتماء لخارج الحدود، أو امتداد من خارج الحدود للساحة الأردنية.

ج. إن التعديلات على الدستور الأردني أصبحت من الأمور ذات العلاقة بتطوير الحياة الديمقراطية وتحريكها، باتجاه قضية تداول السلطة ما دام صمام الأمان مضموناً بالملك وصلاحياته الدستورية، ومن هذه الأمور على سبيل المثال ما يخص انتخاب رئيس الوزراء من قبل الشعب وهي المرحلة التي تتحقق إيجابياتها بتفعيل دور الأحزاب.

د. لقد أفرزت المرحلة الديمقراطية الأردنية استمرارية ضعف الأحزاب، وبروز ظاهرة المال السياسي ومراكز النفوذ الاقتصادي.

هـ. إن استمرارية مواصفات الديمقراطية الأردنية على حالها المتمثلة بحالة الأحزاب الضعيفة، واستمرارية الانتخابات النيابية على حالها، وواقع النقابات وغياب الدور لفئات مهمة من قوة الدفع في المجتمع المدني، فإن هذه الاستمرارية لن تؤدي إلى القدرة على التكيف المطلوب أمام المتغيرات الهائلة في هذا العالم.

من هنا فإن حالة الحراك الإيجابي التي خلفتها الأوراق النقاشية الملكية جاءت ضرورة لتنظيم الحياة الديمقراطية، لأن الأساس في التنمية السياسية هو بناء المؤسسية في المجتمع المدني لتكون رافداً للوعي السياسي والاجتماعي، فمنذ قيام الدولة انحصر الاهتمام ببناء المؤسسية في الجانب الرسمي من الدولة، بينما ظلت مؤسسات المجتمع المدني ضعيفة ومهملة، فأول متطلبات الإصلاح السياسي أن يكون للمجتمع المدني دورٌ فاعل من خلال تنظيمات حزبية ونقابية واتحادات وجمعيات وهيئات شبابية وغيرها، هدفها الدفاع عن مصالح الدولة الأردنية العليا، ويتم العمل بأسلوب جماعي ديمقراطي حيث تشكل هذه التنظيمات مع القوى الاجتماعية الأخرى قوة الرأي العام الذي يوازن ويؤثر في القرار السياسي.

وبذلك يعتبر المجتمع المدني المتطور والناضج من أهم المحفزات للديمقراطية بل أن معظم الباحثين يعتبرونه شرطاً مسبقاً لها، وتتضح الآلية التي يؤثر بها المجتمع المدني على الديمقراطية من خلال المحاور التالية كما بين البكوري (2016):

1. المحور الأول: تساعد مؤسسات المجتمع المدني والتي هي بمثابة المختبرات التي يحصل أفراد المجتمع من خلالها تفاعلهم وتواجدهم بها على التدريب السياسي الذي يؤهلهم ليكونوا سياسيين محترفين من خلال ممارسة التجارب المختلفة فيها وتعدد الآراء حول آلية إدارتها.
2. المحور الثاني: إن وجود أفراد المجتمعات ضمن مؤسسات المجتمع المدني يلزمهم بشكل مباشر بالتقيد بمبدأ الرأي والرأي الآخر والذي هو ضرورة من ضرورات الديمقراطية والتنمية السياسية الشاملة.
3. المحور الثالث: قدرة مؤسسات المجتمع المحلي على صقل التجارب، ودفعهم للعمل العام يشكل أهم نقاط المشاركة السياسية والاجتماعية، والتي من أهمها الانتخاب وقبول الآخر.

إن المواطن الأردني القوي والواعي والذي يعرف ما يريد هو من أهم متطلبات التنمية السياسية الأردنية المنشودة، لذا لا بد من اتخاذ كافة الإجراءات من اجل الوصول لهذا الهدف، وعلى شباب الأردن أن يقوموا بتحويل فكرة وجود المجتمع المدني الفاعل إلى قيمة سياسية أردنية عليا(أبو حمور،2015).

ويمكن النظر إلى الأوراق النقاشية الملكية على أنها مبادرة لمحاولة سد الفجوة بين نظرة الدولة للإصلاح، ونظرة القوى والتشكيلات الاجتماعية المطالبة به، وهي مبادرة جديرة بالبناء عليها لسد النقص في الأدبيات السياسية حول مسيرة الإصلاح واتجاهاته، والذي يمكن أن يتفق عليه الجميع كما أن هذه الأوراق الملكية تعدّ أرضية ملائمة لحوار وطني ممنهج ينهض على تعظيم الجوامع والقوائم المشتركة والالتزام الجمعي بالمبادئ والأسس الإصلاحية (المجالي وعواد 2014).

وتعكس المواطنة الفاعلة نفسها، بشكل أو بآخر، في صور إدراك احتياجات الوطن والحفاظ على مقدراته وممتلكاته العامة والخاصة وصون إنجازاته والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه الأساسية، والإقبال على المشاركة في الحياة العامة، وإعلاء الهوية الوطنية الجامعة على حساب الولاءات الأولية والعشائرية/ القبلية والطائفية والنزعات الخلافية. وما لم يلتمس الفرد مواطنته الحقيقية، أو تتوافر أمامه البيئة المواتية لمشاركته الوطنية، سواء في الانتخابات والترشح أو الانخراط في الحياة السياسية العامة، فإن المواطنة تبقى خارج نطاق الحس والفعل الفردي والمجتمعي، وعند حدوث القطع، بين الهوية الوطنية الجامعة والسلوكيات المؤسسة لمنظومة قيمية ضيقة، تبرز مواطن التضاد مع هويات "فرعية" أولية

تستبدل الدين أو العشيرة/ القبيلة بالأمة وعاءً حاضناً للهوية والانتماء، متجسدة في صور العنف المجتمعي والاحتماء العشائري بديلاً عن الوطن الواحد. ويتطلب ذلك بحسب أبو حمور (2015) تضافر كافة الجهود من خلال ما يلي:

أ. التنشئة الأسرية لإيجاد المواطن الصالح المنتمي لوطنه والمعتز به والمتمسك بترابه وهويته الحضارية، والمغلِّب للمصحة الوطنية العليا على المصالح الشخصية، والتي يتم بلورتها في إطار المدرسة ، وإنضاجها في المقاعد الجامعية.

ب. تعميق الإحساس بروح الانتماء للوطن، عن طريق الثقة المتبادلة والمنفعة المتحققة لدى المواطن ومؤسسات الدول المختلفة.

ج. تفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية من أجل رفع مستوى الوعي، وتعزيز شعور الانتماء الوطني لدى الشباب، وتحفيز الاهتمام بالثقافة العامة، وتنمية روح العمل الجماعي، واطلاع الطلبة على واقع مجتمعهم والتفاعل مع قطاعاته والمساهمة في خدمته تزامناً مع اعلاء القيم الأخلاقية والإنسانية وتعزيزها والتصدي للممارسات السلبية.

ويتصل بذلك أهمية إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية لجهة تعميق روح المواطنة وإلزام الطلبة بالمشاركة في أنشطة مجتمعية تطوعية واعتبار مادة خدمة المجتمع متطلباً أساسياً للتخرج، أسوة بتجارب محدودة في بعض الجامعات الحكومية، وزيادة الأنشطة اللاصفية، وتشجيع الحوار بين الطلبة، وتحفيزهم على الانضمام إلى مجالس الطلبة والأندية الطلابية، وتعزيز مفهوم الثقافة السياسية لديهم، التي تنبع من أسس الولاء والانتماء والمشاركة في الحياة السياسية.

محاور الأوراق النقاشية الملكية :

أ. الممارسات الديمقراطية:

- احترام الرأي الآخر أساس الشراكة بين الجميع
- المواطنة لا تكتمل إلا بممارسة واجب المساءلة
- قد نختلف لكننا لا نفترق فالحوار والتوافق واجب وطني مستمر
- جميعنا شركاء في التضحيات والمكاسب

ب. كيف نتأكد من أننا على الطريق الصحيح؟ المعايير العملية لقياس الانجاز والقصور في مسيرتنا السياسية والاقتصادية وأداء المؤسسات العامة والمجتمعية.

ج. تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين

- الأنظمة الديمقراطية والنموذج الأردني

- الانتقال إلى الحكومات البرلمانية

د. متطلبات التحول الديمقراطي الناجح

- أحزاب وطنية فاعلة
- تطوير الجهاز الحكومي وحياديته
- تغيير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية

هـ. نظرة مستقبلية: الأدوار والمسؤوليات

- أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة
- متطلبات الممارسة السياسية في الحكومة البرلمانية، منظومة متطورة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة، ومشاركة النواب في الحكومة، ونضج العمل السياسي النيابي الحزبي، وتطوير أحزاب وطنية وبرامجية فاعلة وذات امتدادات شعبية.
- تطوير الجهاز الحكومي ليصبح أكثر مهنية وحيادا وبعيدا عن تسييس الأداء، ليكون مرجعاً موثوقاً للمعرفة والمساندة الفنية والمهنية لدعم وزراء الحكومات البرلمانية في صنع القرار.

و. **دور المؤسسات السياسية في تطوير الحياة السياسية والوصول الى الحكومة البرلمانية،** الملكية، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية (مجلس الأمة) السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، المواطن،..

ز. **المشاركة السياسية والمواطنة الفاعلة:** لنمضي في تمكين ديمقراطي يوفر أدواتٍ لمواطنةٍ فاعلةٍ

ح. **خريطة المسار في التطور السياسي والعام،** الانجازات المتحققة والتطلعات: الإنجاز التشريعي، التشريعات المنظمة للحياة السياسية، والإنجاز المؤسسي، مثل المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب، وتأسيس مركز للدراسات والبحوث التشريعية يدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة، وتدعيم السلطة القضائية وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية والمساءلة، ودعم المركز الوطني لحقوق الإنسان وشبكة من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، ومتابعة العمل في مسارات برنامج تطوير القطاع العام.

ط. القيم الضرورية لعملية تحول ديمقراطي ناجحة نحو الحكومات البرلمانية

- مسؤوليات الملكية الهاشمية.
- مجلس الأمة.
- الحكومة.
- الأحزاب السياسية.
- المواطنون.
- نظرة مستقبلة.
- مجلس الأمة: تطوير القوانين السياسية.
- الحكومة: تطوير اداء القطاع العام.
- القضاء: بناء قدرات السلطة القضائية.
- المجتمع المدني والجامعات ومراكز الدراسات والقطاع الخاص.

مما سبق يُخلص الى أن الاوراق النقاشية الملكية تعكس الرؤية الملكية للإصلاح الشامل بمختلف جوانبه، وقد حظي قطاع التعليم العالي باهتمام خاص من الملك عبدالله الثاني لذا جاءت الورقة النقاشية السابعة لتعكس هذا الاهتمام، في الوقت المناسب؛ في ظل النقاش الوطني حول اهمية تطوير التعليم والاستثمار في الموارد البشرية. وفي الفكر البشري، وجاءت هذه الورقة لتكون ركيزة أساسية لعملية التعليم وتطويرها، بعيدة عن المزايدات والمناكفات، ومحاربي التغيير، الذين يسعون الى الثبات على ما وصلنا عليه. بحجة المحافظة على الارث التاريخي، ومحاربة كل ما هو جديد، ويركز الملك عبدالله الثاني على استغلال الطاقات التي يتمتع بها الشعب الاردني، من خلال اكتشاف المواهب، واستغلالها بالاتجاه الايجابي. والجمع بين العلم والعمل والنظرية والتطبيق؛ مع مراعاة التخطيط والتحليل، وبناء الفكر لمواكبة التكنولوجيا. وعملية تطوير التعليم، وبناء القدرات البشرية. وهي عملية تشاركية بين الاهل والمؤسسات والطالب والمعلم، الذي يجب تمكينه وتأهيله لمواكبة هذا التطور في الفكر والمعرفة، في عصر التكنولوجيا المتسارع. وضرورة ترجمة الورقية النقاشية السابعة الى خطط لتحقق الاهداف التي يسعى الملك الى تحقيقها، والمبنية على منظومة خطة استراتيجية اساسها الفكر والعقل البشري.

ثانياً: الدراسات السابقة

تالياً عرض لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وقد تم ترتيبها من الأقدم للأحدث:

الدراسات العربية:

دراسة طربيه (2003)، هدفت إلى تحديد المفاهيم السياسية في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن، والكشف عن درجة وعي الطلبة بهذه المفاهيم وتمثلهم لها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية طبقية تكونت من (710) طالب جامعي، من طلاب السنة الأولى، في جامعة البلقاء التطبيقية وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة. وللإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث بإعداد استبانتين تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المقررات المدرسة مقصرة تماماً في توضيح العديد من المفاهيم السياسية، مثل : نظام الحكم، والنقابات، والجماعات الضاغطة، ومشاركة الأفراد، وتحمل المسؤولية والمساواة.

دراسة الطعاني (2003)، هدفت للتعرف إلى الاتجاهات السياسية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية ومدى العلاقة بين هذه الاتجاهات ودراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على اتجاهاتهم السياسية (كالعمر والدخل والجنس ومكان الولادة والدين ومكان الإقامة ومؤهلاتهم العلمية)، طبقت الدراسة على عينة تكونت من (90) عضو هيئة تدريس، أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة بين الاتجاهات السياسية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بعد تحليل النتائج بينما وجدت الدراسة تفاوت في توجهاتهم السياسية.

دراسة الصفدي (2004)، هدفت إلى تطوير منهاج التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن في ضوء مهارات الاستقصاء وبيان أثره في تنمية هذه المهارات لدى طلبة تلك المرحلة، تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية والتي تكونت من (12 شعبة و(282) طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة البالغ (5466) طالباً وطالبة، وأظهرت النتائج أن عدد المهارات اللازمة للاستقصاء في منهاج التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا (18) مهارة، منها الإحساس بالمشكلة وتحديد المشكلة واختبار الأفكار وصياغة الفرضيات ومعرفة المعلومات وتحديد المصادر وجمع المعلومات.. وغيرها.

ودراسة السليحات (2005)، هدفت إلى تطوير مقترح للتنمية السياسية لمعلمي التربية الوطنية في المدارس الأردنية الثانوية، ومعرفة المفردات السياسية التي يتوجب على

معلمي التربية الوطنية ترسيخها لدى الطلبة، وكذلك الطرائق والأساليب التي يستعملها هؤلاء المعلمون في نقل المعلومات والقيم، والاتجاهات السياسية، وقد تكون مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات التربية الوطنية في المدارس الثانوية الحكومية والخاصة من مختلف محافظات المملكة والبالغ عددهم (5248) وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (632)، أظهرت الدراسة أن نسبة وعي معلمي التربية الوطنية ككل كانت (78.96%) وهي نسبة جيدة تدل على وعي معلمي التربية الوطنية بالمفردات السياسية والطرائق والأساليب التي ينشدونها لطلابهم، واستناداً على نتائج الدراسة وما توصلت إليه من مفردات سياسية وطرائق تدريس، فقد طور الباحث أنموذجاً مقترحاً مقدماً لمعلمي التربية الوطنية للوصول إلى التنمية السياسية المنشودة.

ودراسة شلدان (2006)، هدفت الدراسة إلى تطوير أنموذج مقترح لدور الجامعات الأردنية الرسمية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وتكونت عينة الدراسة (189) عضو هيئة تدريس من كلا الجنسين، بالإضافة إلى (1008) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً للجامعات الأردنية الرسمية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وتنمية الوعي لدى الطلبة من وجهة نظر الطلبة.

وهدفت دراسة جويحان (2006)، إلى معرفة درجة فاعلية برنامج مقترح لتنمية المعرفة والوعي السياسي لدى طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن، ودراسة ما إذا كانت فاعليته تختلف باختلاف جنس الطلاب والسلطة المشرفة، وقد أخذت عينة عشوائية بسيطة من طلبة الصف العاشر الأساسي مكونة من 938 طالباً وطالبة موزعين على 40 شعبة دراسية، بينت نتائج هذه الدراسة أن أداء الطلاب في المجموعة الضابطة على المقاييس الثلاثة كان أعلى من أداء الطلاب في المجموعة التجريبية على المقاييس نفسها في القياس القبلي، إلا أن الأمر أصبح مختلفاً في حالة القياس البعدي على المقاييس الثلاثة، إذ أبدى الطلاب في الصف العاشر بالمجموعة التجريبية أداء أعلى على هذه المقاييس مقارنة بأداء الطلاب في المجموعة الضابطة، مما يشير إلى فاعلية البرنامج في تحسين هذا الأداء.

دراسة وزارة التربية والتعليم (2006)، والتي هدفت إلى تحليل بيان أهم التطورات التي حدثت في النظام التربوي في الأردن وتبيان أهم السياسيات والانجازات التي تم تحقيقها في المجال التربوي في الأردن، وأشارت نتائج الدراسة إلى أبرز الانجازات التي تمت في عهد الأسرة الهاشمية منذ عهد الإمارة وحتى عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، حيث ركزت الدراسة على البيانات الإحصائية لتطور أعداد الطلبة، والغرف الصفية والبعثات

الدراسية ومحو الأمية وبرنامج إصلاح التعليم للاستجابة مع الاقتصاد المعرفي وحوسبة التعليم، وتطرقت الدراسة بشكل عابر إلى السياسات التربوية عند الحديث عن فلسفة التربية والتعليم التي أشير إليها في البيانات الوزارية، وقانون التربية والتعليم في كل تعديلاته التي طرأت عليه في المجالس النيابية المتعاقبة.

دراسة العمري (2007) هدفت التعرف إلى نمط الثقافة السياسية عند أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، ومعرفة أثر المتغيرات الاجتماعية- الاقتصادية كمتغير (الدين، والسن، والجنس، والتخصص، والرتبة الأكاديمية، ومكان الإقامة، ومكان الحصول على الشهادة الثانوية، ومكان التخرج، ومهنة الأب، ومتوسط الدخل الشهري) وبلغ حجم مجتمع الدراسة (1692) عضواً من هيئة التدريس، وبلغ حجم عينة الدراسة (510) عضواً، وخرجت الدراسة بنتائج تؤكد وجود علاقة إيجابية بين بعض المتغيرات الأولية (الشخصية) وهي: الدين، والسن، والجنس، وبين نمط الثقافة السياسية.

دراسة السعود (2008) دور مجلس النواب الأردني في صنع السياسة التربوية خلال الفترة 1989-2007، جاءت الدراسة بهدف تحليل السياسات التربوية في مجال التعليم العام، كما وردت في وثائق مجلس النواب الأردني المتمثلة في ردود مجلس النواب على خطب العرش لافتتاح دورات مجلس الأمة، ومحاضر الجلسات العامة لمجلس النواب، ومحاضر اجتماعات لجنة التربية والثقافة في مجلس النواب، ووثائق مديرية الرقابة البرلمانية، ووثائق المكتب الدائم لمجلس النواب. ولتحقيق أغراض الدراسة، فقد تم اعتماد منهج تحليل المحتوى، باستخدام تقدير الأوزان النوعية ، والأهمية النسبية لمختلف عناصر السياسة التربوية، وإجراء المقارنة خلال فترات الدراسة الفرعية، إذ تم استخدام مقياس الكلمة كمقياس رئيس لغايات تقدير الأوزان في عملية التحليل، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وضوحاً للفجوة بين النظرية والتطبيق للسياسات التربوية.

أما دراسة عتمة، (2011)، فهدفت التعرف إلى المضامين التربوية التي تضمنها الخطاب السامي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين خلال الفترة 1999-2010، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتحليل سلسلة الخطب السامية وتصنيفها إلى صنفين، الصنف الأول حسب مكان إلقاء الخطاب، والصنف الثاني حسب المجال التربوي الذي ناقشه الخطاب، وكانت المجالات التربوية في الدراسة كما يلي: التعليم والتنمية، وتنمية الطلبة، وتمكين المعلمين وتحسين أوضاعهم ، والبيئة التعليمية (الأبنية، والتجهيزات المدرسية، وبيئة تعليمية آمنة)، وتطوير العملية التعليمية – التعلمية، واستشراف المستقبل والتخطيط التربوي، واقتصاد المعرفة والاستثمار في التعليم، وإدارة التعليم، وتطوير المناهج والكتب

المدرسية، وحوسبة التعليم، وقد أظهرت نتائج التحليل أن إجمالي تكرار كلمة التربية والتعليم في الخطاب السامي بلغت مقدارها (13500) كلمة وبنسبة مئوية (6.99%) من مجمل الخطاب السامي الذي مقداره (193101) كلمة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة ستوفال (Stovall,2001)، والتي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين النظامين السياسي والتعليمي، وتأثير النظام السياسي على النظام التعليمي في ولاية كاليفورنيا، حيث خلصت الدراسة إلى أن النظام التعليمي انعكاس للنظام السياسي الساعي لمواجهة التعليم العنصري، إذ كشفت الدراسة عن نية الحد من دخول الطلبة السود لتلافي هذه السلبيات، مما يشير إلى أن السياسة التربوية تسعى لدمج السكان وإزالة النزاعات فيما بينهم.

وأجرى تشيلدرس (Childress,2001)، دراسة أبرزت أثر العامل السياسي على توجه النظام التعليمي في تركيا في عهد اتاتورك، حيث كان للنظام السياسي تأثير على السياسات التعليمية عن طريق تحديد المواضيع في المناهج الدراسة وما هي أنواع الكتب الدراسية التي تدرس للطلبة من أجل تنشئتهم ولإحداث التغيير المنشود في الدولة آنذاك، وقد أظهرت الدراسة، أن توجيه النظام التعليمي في فترة أتاتورك اقتصر على وزارة التربية والتعليم وبإشرافها المباشر على تأليف المناهج والكتب المدرسية، وكذلك اتسم النظام التعليمي بالطابع السياسي الذي كان سائداً آنذاك، وأن أي تغير مطلوب تحقيقه لا يأتي إلا بتغير حقيقي في النظام التعليمي من قبل السلطة السياسية.

وجاءت دراسة لوو (Law,2002)، بهدف تحديد العلاقة بين التشريع وإصلاح التعليم، والتحول الاجتماعي في جمهورية الصين الشعبية، حيث أشارت الدراسة إلى الإجراءات التي اتخذتها الدول لاستخدام القانون في إصلاح التعليم، الذي ظهر تأثره بعوامل قانونية، وبعوامل أخرى غير قانونية كالسياسة، والاقتصاد والثقافة والعوامل الاجتماعية، وقد حللت الدراسة السياسة التربوية في جمهورية الصين الشعبية، بالنظر إلى الاستراتيجيات التي تتبناها هذه السياسة في تطبيقها للقوانين التربوية، والخطط الرامية إلى تعزيز الحاكمية في التعليم من خلال القانون، وخلصت الدراسة إلى أن أكثر المشكلات التي تؤثر على السياسية التعليمية في الصين هي العوامل الاجتماعية والسياسية، وكذلك بينت الدراسة المشكلات التي تؤثر على تطبيق السياسة التعليمية كالعوامل الاجتماعية والسياسية، كما اختبرت أثر التشريعات التربوية في التغير الاجتماعي.

وقام نيتو(Nieto,2005)، بدراسة هدفت إلى إلقاء الضوء على وضع التعليم ومستقبله في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين وما بعده، حيث أشار الباحث إلى أن تحسين

التعليم يحتاج إلى إجراء تغييرات في الوضع الديمغرافي(السكاني)، والمدارس الحكومية، وهذه التغيرات تشمل: تغيرات عرقية واجتماعية تساعد في تشكيل التعليم ليصبح متاحاً لكافة المجموعات العرقية، لان ذلك سيقرر المستقبل الذي ستكون عليه الدولة، وقد عرض الباحث مجموعة من التطلعات والمعيقات التي تواجه التعليم العام من مرحلة الروضة وحتى الصف الثاني عشر، مركزاً على أثر الاختلاف العرقي والمستوى الاجتماعي واللغة على نوعية التعليم، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تغيير التركيب (المجتمع) الطلابي ليستفيد بشكل أكبر من فرص التعليم المتاحة في المدارس الحكومية، وتطبيق ديمقراطية التعليم بما ينسجم والاختلاف السائد بين الطلبة من الناحية العرقية والاجتماعية والثقافية واللغة والمستوى الاقتصادي بما يحقق العدالة في التعليم.

وقد هدفت دراسة (الخالدي،2012) إلى تحليل خطابات الملك عبدالله الثاني باللغة الإنجليزية وبيان قوة هذه الخطابات وتعريفها بقضايا المنطقة والقضية الفلسطينية وقام الباحث بتحليل (18) خطابا من خطابات الملك، واستخدم الباحث منهج تحليل المضمون وقد توصل الباحث في تحليله إلى أن الملك ركز على استخدام المتضادات أكثر من المترادفات وأكثر من العام والخاص، كما أظهرت الد راسة أن الملك دافع عن العديد من القضايا وأهمها القضية الفلسطينية وقضية القدس والمقدسات الإسلامية وكذلك دفاعه الكبير عن الإسلام.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

بعد استعراض الدراسات السابقة، العربية منها والأجنبية، يمكن ملاحظة أن الدراسات العربية ركزت على عمليات صنع السياسة التربوية وتتبع تطورها. وأن الدراسات الأجنبية قد ركزت على تقييم السياسة التربوية كنظام تمت دراسته من حيث الشكل والمضمون، والتأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد والعوامل المؤثرة في رسم السياسات التربوية، فهدفت دراسة وزارة التربية والتعليم (2006)، إلى تحليل بيان أهم التطورات التي حدثت في النظام التربوي في الأردن، وكذلك دراسة السعود (2008)، التي هدفت إلى تحليل دور مجلس النواب الأردني في صنع السياسة التربوية خلال الفترة 1989-2007. وهذا يعني بيان دور أحد شقي السلطة التشريعية (مجلس النواب والذي يعبر عن الإرادة الشعبية للمواطنين) في صنع السياسة التربوية أما ما يميز هذه الدراسة فهو تناولها بالتحليل والتمحيص أهم الوثائق على مستوى الدولة والتي تعّبر عن صميم الفكر الملكي المتطور الذي يعد سباقاً في طروحاته عن كثير من الطروحات المحلية والعالمية وذلك حسب آراء خبراء علم السياسة والتربية لاسيما وأن الملك عبد الله الثاني يعد ثاني أقوى شخصية عربية إسلامية بالتأثير بالعالم لعام 2017.

أما دراسة عتمة، (2011)، فقد هدفت التعرف إلى المضامين التربوية التي تضمنها الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين خلال الفترة 1999-2010، من خلال استخدام التكرارات والنسب المئوية للكلمات الواردة في الخطاب السامي من أجل الوقوف على المضامين التربوية لهذه الخطابات. بينما تتميز الدراسة الحالية بأنها قامت على مقاربة الأطر الفكرية الواردة في الأوراق النقاشية الملكية مقاربة تربوية ذات هدف ومعنى مرتبط بالسياق العام للأوراق النقاشية الملكية. وذلك من خلال إمعان النظر والتحليل التربوي لمضامين الأوراق النقاشية لاسيما وأن الأوراق النقاشية الملكية تختلف اختلافاً جوهرياً عن الخطاب السامي من حيث المناسبة وطبيعة الصياغة والغاية من ورائها. بينما دراسة ستوفال (Stovall،2001) هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين النظامين السياسي والتعليمي فيما هدفت دراسة تشيلدرس (Childress،2001) إلى إبراز أثر العامل السياسي على توجه النظام التعليمي في تركيا في عهد أتاتورك وهدفت دراسة لوو (Law،2002) إلى تحديد العلاقة بين التشريع وإصلاح التعليم، والتحول الاجتماعي في جمهورية الصين الشعبية، اذ تشير إلى أن استخدام القانون في تحقيق أو تعزيز الإصلاح التعليمي في جمهورية الصين الشعبية يتأثر بالعوامل القانونية وغير القانونية مثل السياسة والاقتصاد والأعراف والثقافات الاجتماعية أما الدراسة الحالية فإنها تتميز في اتاحة المجال أمام الإدارات الجامعية والمدرسية ومراكز الأبحاث في صياغة السيناريوهات الملائمة لعملية التغيير سواء في المجال التربوية أو الاجتماعي أو الثقافي لإيصال الرسائل الهامة المتضمنة في الأوراق النقاشية الملية. وأخيراً هدفت دراسة نيتو (Nieto,2005) إلى إلقاء الضوء على وضع التعليم ومستقبله في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين وما بعده، حيث أشار الباحث إلى أن تحسين التعليم يحتاج إلى إجراء تغييرات في الوضع الديمغرافي(السكاني).

لم يجد الباحث في حدود اطلاعه دراسة تناولت المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية بشكل مفصل مما يزيد من أهمية الدراسة وتميزها ويجعلها حلقة في سلسلة الدراسات المتعلقة بالسياسات التربوية في الأردن، باعتبارها أول دراسة تتناول موضوع المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات تطبيقها في الجامعات الأردنية.

واستفاد الباحث من هذه الدراسات في بناء الإطار النظري وتصميم أداتي الدراسة للوقوف على آليات تطبيق المضامين التربوية الواردة في الأوراق النقاشية الملكية.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفًا لمجتمع الدراسة وعينتها، وطريقة اختيارها، والإجراءات التي تم استخدامها من الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، بالإضافة إلى أداتي الدراسة، والإجراءات التي تم اتباعها للتأكد من دلالات صدقها وثباتها، وإجراءات التطبيق، والطرق الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها للكشف عن المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية.

منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة المتعلق بمعرفة المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية، اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي والمنهج الوصفي لاتفاقها مع غرض الدراسة، ويعتبر هذا الأسلوب أداة لتحقيق هدف أو أهداف معينة تتمثل في إصدار أحكام دقيقة يتوافر لها درجات مناسبة من الصدق والثبات والموضوعية حول مضمون المادة العلمية التي يتناولها التحليل، ويعتبر منهج تحليل المحتوى من أدوات جمع البيانات والمعلومات، والذي يستخدم لتحليل المضمون من الناحية الموضوعية (من حيث الأثر الذي يحدثه المضمون في القارئ أو السامع أو الشاهد)، وكذلك استنباط الاتجاه العام لمؤلف المادة العلمية (قصد المؤلف واتجاهه العام)، وكذلك اعتمدت الدراسة على الاستبيان والمقابلة كأداة لجمع المعلومات حول المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الرسمية (الأردنية، مؤته، اليرموك) والبالغ عددهم (258) عضو هيئة تدريس وذلك خلال الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي 2017/2016م، وتم اجراء مقابلات شخصية مع عدد من اعضاء مجلس التعليم العالي ومجلس التربية والتعليم وعمداء الكليات في الجامعات الاردنية ، والجدول (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقًا لمتغيرات (الجامعة، الرتبة الاكاديمية، الجنس).

جدول (1)

توزع أفراد مجتمع الدراسة وفقًا لمتغيرات (الجامعة، الرتبة الأكاديمية، الجنس)

الرتبة	الأردنية			اليرموك			مؤتة		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
أستاذ	29	6	35	31	3	34	13	1	14
أستاذ مشارك	24	11	35	26	5	31	15	2	17
أستاذ مساعد	5	11	16	20	9	29	5	2	7
أخرى (مدرس، محاضر)	10	5	15	11	6	17	5	3	8
المجموع	**68**	**33**	**101**	**88**	**23**	**111**	**38**	**8**	**46**

وتم توزيع الاستبانة بطريقة المسح الشامل على جميع اعضاء هيئة التدريس الذين كان بالإمكان التوصل إليهم واستعادة الاستبانات الموزعة والتي بلغ عددها (150) استبانه تشكل ما نسبته (58%) من مجتمع الدراسة الكلي. ويبين الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة (الجامعة، الرتبة الاكاديمية، الجنس):

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغيرات (الجامعة، الرتبة الاكاديمية، الجنس)

الرتبة	الاردنية			اليرموك			مؤتة			
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	
أستاذ	14	6	20	17	7	24	9	1	10	
أستاذ مشارك	11	2	13	13	2	15	14	0	14	
أستاذ مساعد	5	6	11	6	7	13	3	2	5	
أخرى (مدرس، محاضر)	5	3	8	7	4	11	5	1	6	
المجموع			**52**			**63**			**35**	**150**

أداتا الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد أداتين للدراسة على النحو التالي:

أولا: أداة المقابلة:

تم استطلاع آراء افراد مجتمع الدراسة (أعضاء مجلس التعليم العالي، اعضاء مجلس التربية والتعليم، عمداء الكليات) حول آليات مقترحة لتطبيق المضامين التربوية والواردة في الأوراق النقاشية في الجامعات الأردنية وتكونت أداة المقابلة من أسئلة مفتوحة يم صياغتها بناء على ما تم التوصل له من مضامين تربوية، كذلك تم استخدام طريقة المجموعة البؤرية (focus groups)

وهي طريقة منهجية من طرق الأسلوب الكيفي التي تستخدم في البحث العلمي، بهدف جمع معلومات كيفية حول موضوع محدد من جماعة اجتماعية ذات نوعية محددة، وذات اهتمامات مشتركة من أجل التوصل إلى مجموعة من التصورات، أو الإدراك، حول موضوع معين، بحيث تستطيع تلك التصورات المشتركة الخروج بمجموعة البدائل التي تفيد في اتخاذ القرارات، أو الوصول إلى حلول محددة للمشكلات (فان دالين، 1994: 86).

ثانياً: الاستبانة:

وقد اشتملت الاستبانة بصورتها الأولية على (66) فقرة، وزعت على أربعة محاور: المحور الأول (المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية) واشتمل على (37) فقرة، أما المحور الثاني (العوامل التي تساعد على تطبيق المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية) فتضمن (6) فقرات، والمحور الثالث (المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية) تضمن (11) فقرة، والمحور الرابع والاخير (المواطنة والديمقراطية) تضمن (12) فقرة، كما هو مبين بالملحق (1) الأداة بصورتها الأولية.

وللإجابة عن فقرات أداة الدراسة التي تقيس درجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية تم اعتماد تدريج ليكرت (Likert) الخماسي؛ وذلك على النحو الآتي: (كبيرة جدًا؛5 درجات، كبيرة ؛ 4 درجات، متوسطة ؛ 3 درجات، قليلة ؛ 2 درجة، نادراً؛ 1 درجة).

صدق أداتي الدراسة:

الإستبيان: بهدف التحقق من دلالات صدق وثبات إستبانة الدراسة؛ تم عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجالات الإدارة التربوية، أصول التربية، المناهج والتدريس، والعلاقات الدولية في الجامعة الأردنية وجامعة البلقاء التطبيقية وجامعة العلوم الإسلامية والبالغ عددهم (11) محكماً كما هو مبين في الملحق (2) بهدف إبداء آرائهم في فقرات الاستبانة من حيث وضوح المعنى والصياغة اللغوية ودرجة مناسبتها للمجال الذي تتبع له، وأي تعديلات وملحوظات يرونها مناسبة. واعتمد معيار اتفاق (9) محكمين للأخذ بالملاحظات وتم الأخذ بملاحظات المحكمين التي اقتصرت على إجراء تعديل في الصياغة اللغوية لبعض الفقرات، وحذف (3) فقرات، لتصبح (63) فقرة كما هو مبين بالملحق (3) الأداة بصورتها النهائية.

المقابلة: تم عرض أسئلة المقابلة التي تعالج موضوع الدراسة على مجموعة من المحكمين أصحاب الاختصاص والذي يبلغ عددهم (11) محكماً كما هو مبين في الملحق رقم (2)، لبيان رأيهم في أسئلة المقابلة وكفايتها وتغطيتها للموضوع وتم اعتماد معيار اتفاق (9) محكمين لتعديل أو حذف أو إضافة أي بند. كما هو مبين بالملحق (4). ويبين الملحق رقم (5) أسماء الأشخاص

الذي تمت مقابلتهم، وقد تم الحصول على الكتب الرسمية وكتب تسهيل المهمة من الجامعة الأردنية كما هو مبين في الملحق رقم (6).

صدق البناء

تم تطبيق أداة الدراسة (الإستبيان) على عينة استطلاعية مؤلفة من (20) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، وذلك لحساب معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة كل فقرة بالبعد التي تتبع له، وذلك كما هو مبين في الجدول (3).

جدول (3)

قيم معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة الفقرات بالدرجة الكلية للبعد

البعد	الرقم	المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للبعد
المضامين التربوية	1	تدعو الأوراق النقاشية الى وضع خارطة طريق تستند إلى رؤية واضحة لها أهداف محددة وفق أرقى معايير (النزاهة والشفافية وخدمة مصالح المواطنين بمستوى عالٍ).	**0.57**
	2	تدعو الأوراق النقاشية إلى امتلاك مهارات التواصل مع الآخرين	**0.53**
	3	تدعو الأوراق النقاشية الى اتباع أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع التفكير الناقد.	**0.40**
	4	تحفز الأوراق النقاشية المقدرة على التحليل المستند إلى التفكير المبدع.	**0.53**
	5	تحفز الأوراق النقاشية على إتقان لغات عالمية أساسية	**0.23**
	6	تعزز الأوراق النقاشية ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة الأردنية.	**0.65**
	7	تحفز الأوراق النقاشية العمل على اكتشاف الطاقات لتنمية المقدرات الوطنية.	**0.72**
	8	تحفز الأوراق النقاشية على الجمع بين (العلم، العمل، النظرية، التطبيق، التحليل، التخطيط).	**0.33**
	9	تحفز الأوراق النقاشية على الثقة بما يمتلك أبناء الشعب من طاقات.	**0.67**
	10	ترسخ الأوراق النقاشية مبادىء العمل المهنية في المجال التربوي.	**0.63**
	11	تشجع الأوراق النقاشية الطلبة على ثقافة التنوع المستند إلى الحوار.	**0.26**
	12	ترسخ الأوراق النقاشية مبدأ سيادة القانون كأساس الدولة المدنية	**0.26**
	13	تعدّ المشاركة الفاعلة للمواطن الأردني في الحياة السياسية الركيزة الأساسية في تطوير النموذج الديمقراطي الأردني.	**0.63**
	14	تعمق الأوراق النقاشية بمبدأ "أن تعطي كما تأخذ".	**0.33**
	15	تدعو الأوراق النقاشية الى احترام الرأي الآخر من منطلق أن جميع الأردنيين أخوة متساوون.	**0.54**
	16	تركز الأوراق النقاشية على المبادرة في التشارك من أجل الوصول إلى الحلول التوافقية إذ تعد فضيلة ترفع شأن من يتحلى بها وليس علامة ضعف.	**0.37**

	17	تدعو الأوراق النقاشية الى تبني المؤسسات لمدونات سلوك وظيفي يتم الالتزام بها.	0.55
	18	تعتبر الأوراق النقاشية الاختلاف المبني على الاحترام المتبادل حافزاً قوياً للحوار البناء الذي يعد جوهر العملية الديمقراطية.	0.71
العوامل التي تساعد على تطبيق المضامين	1	الإرادة الملكية لتطوير الجامعات.	0.55
	2	المتابعة المباشرة للحكومة لتطوير عمل الجامعات.	0.72
	3	وجود إحساس عام لدى المجتمع بضرورة تطوير التعليم.	0.71
	4	وجود قيادة تربوية مؤمنة بضرورة التغيير، تؤمن بإمكانات العاملين في الوزارة وخارجها.	0.88
	5	نشوء بيئة – رسمية، تطالب بـ (الحزم، الشجاعة، عدم التردد) في اتخاذ قرارات جريئة لخدمة الوطن.	0.43
	6	وجود خبرات محلية قادرة على تنفيذ ما جاء في الأوراق النقاشية الملكية من أبعاد فنية وتربوية.	0.68
اهمية تطبيق المضامين التربوية	1	تشكل مضامين الأوراق النقاشية خارطة طريق يستهدي بها الشعب (أفراداً ومؤسسات).	0.24
	2	تسترشد الحكومة بمضامين الأوراق النقاشية في فعالياتها كافة.	0.40
	3	تمثل الأوراق النقاشية مرتكزاً يؤسس لمرحلة جديدة من التنمية للإصلاح .	0.51
	4	تعبر الأوراق النقاشية عن معايير موضوعية مدروسة.	0.39
	5	تسهم الأوراق النقاشية في تحليل حجم الإنجازات المتحققة.	0.51
	6	تسهم الأوراق النقاشية في تحديد مواطن الخلل التي تعترض المسيرة الأردنية .	0.45
	7	تعزز الأوراق النقاشية من المقدرة على مواجهة التحديات التي تعترض المسيرة الأردنية.	0.62
	8	تمثل الأوراق النقاشية منهجاً عقلانياً مستنيراً يقوم على أساس الفهم الشمولي العميق لكل التحديات القائمة على المستويات كافة.	0.88
	9	تقوم الأوراق النقاشية على أساس التحرك التدريجي العقلاني المحسوب الخطوات.	0.94
	10	تسهم الأوراق النقاشية في إحداث التغيير الإيجابي المطلوب من خلال عملية (التنمية، التطوير).	0.55
	11	تمثل الأوراق النقاشية خارطة طريق لتحقيق الصالح العام للمجتمع الأردني .	0.58
	12	تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الاحترام المتبادل.	0.62
	13	تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الحوار البناء .	0.31
	14	تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على واجب المساءلة .	0.71
	15	تحفز الأوراق النقاشية على المشاركة الفاعلة لكافة القوى المكونة للمجتمع في الحياة السياسية.	0.68
	16	تدعو الأوراق النقاشية الى تمسك الجميع بالقيم والممارسات الضرورية لترسيخ الثقافة الديمقراطية في بناء الدولة الأردنية.	0.71
	17	تؤكد الأوراق النقاشية الملكية ضرورة الاهتمام بزرع الثقة بالطلبة .	0.67

	18	تؤكد الأوراق النقاشية الملكية ضرورة انتقال الممارسة التربوية إلى أن تصبح ممارسة جماعية.	**0.34**
اليات تطبيق المضامين التربوية	1	محاورة طلبة الجامعات على مضمون الأوراق النقاشية الملكية.	**0.53**
	2	بيان محاور الأوراق النقاشية الملكية للطلبة.	**0.61**
	3	تعرف إلى أهمية تطبيق الأوراق النقاشية الملكية في الاردن.	**0.54**
	4	تصميم مبادرات في الجامعات لبيان محاور الأوراق النقاشية الملكية .	**0.61**
	5	الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في شرح الأوراق النقاشية.	**0.64**
	6	عقد ورش عمل لأعضاء هيئة التدريس عن مضامين الأوراق النقاشية.	**0.66**
	7	عقد ندوات عامة بهدف عرض مضامين الأوراق النقاشية.	**0.61**
	8	قيام الجامعات الأردنية باستخدام الإذاعة في استعراض مضامين الأوراق النقاشية.	**0.41**
	9	تصميم شعارات مستمدة من الأوراق النقاشية الملكية.	**0.36**
	10	مشاركة الطلبة في البرامج التعريفية بمضامين الأوراق النقاشية.	**0.41**
	11.أ	وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل حقوق الإنسان	**0.69**
	11.ب	وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل أهمية مرحلة الطفولة	**0.62**
	11.ج	وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل مكانة المرأة	**0.63**
	11.د	وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل المقدرة على تحديد المستقبل المنشود	**0.51**
	12	تعزيز ثقافة الحوار لإثراء دور الأوراق النقاشية التعليمي .	**0.45**
	13	تغيير اساس التعلم من تعلم فردي إلى مجتمع تعلم متبادل.	**0.44**
	14	أن تتم العملية التعليمية عبر سبل موضوعية تستند إلى احترام الرأي الآخر.	**0.67**
	15	إعادة تطوير مفهوم عضو هيئة التدريس في الجامعة.	**0.42**
	16	تغيير مفهوم الامتحان إلى فرصة تعليمية جديدة.	**0.47**
	17	الانتقال إلى مجتمعات التعلم الجامعية وهذا يتطلب إصدار نشرة إعلامية عن الموضوع.	**0.37**
	18.أ	التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات التعلم النشط	**0.47**
	18.ب	التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات التعلم في مجتمع التعلم	**0.75**
	18.ج	التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات تعليم (التفكير، الإبداع)	**0.39**
	19	فتح المجال أمام الطلبة لتشجيعهم على المشاركة.	**0.28**
	20	تشكيل لجنة داخل الجامعة لوضع استراتيجية تنفيذ للأوراق النقاشية الملكية.	**0.66**
	21	نشر ثقافة المشاركة والاحترام والتقدير لكل أصحاب الآراء والمجتهدين فالتربية للجميع.	**0.58**

يلاحظ من جدول (3) أنَّ قيم معاملات ارتباط علاقة كل فقرة من فقرات بُعد المضامين التربوية بالدرجة الكلية للبعد قد تراوحت بين (0.23-0.72)، وأن قيم معاملات ارتباط علاقة كل فقرة من فقرات بُعد العوامل التي تساعد على تطبيق المضامين بالدرجة الكلية للبعد قد تراوحت بين (0.43-0.88). وأن قيم معاملات ارتباط علاقة كل فقرة من فقرات بُعد اهمية تطبيق المضامين التربوية بالدرجة الكلية للبعد قد تراوحت بين (0.24-0.94)، وأن قيم معاملات ارتباط علاقة كل فقرة من فقرات بُعد اليات تطبيق المضامين التربوية بالدرجة الكلية للبعد قد تراوحت بين (0.28-0.75)، يلاحظ مما سبق أنَّ قيمة كل معامل ارتباط بيرسون لعلاقة الفقرات بالبعد الذي تتبع له لم يقل عن المعيار (0.20)؛ مما يشير إلى جودة بناء فقرات المقياس (عودة، 2010).

ثانيا: ثبات أداة المقابلة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم اختيار مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية وعددهم (10) واعتمد الباحث معادلة (كوبر):

$$\text{نسبة الإتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد مرات الإتفاق + عدد مرات عدم الاتفاق}} \times 100\%$$

الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (للإستبانة)

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لابعاد مقياس المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية ، تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (α) (Cronbach's) بالاعتماد على بيانات التطبيق على العينة الاستطلاعية، حيث بلغت قيمة معامل الثبات بين جميع فقرات الاستبانة (0.91) وعلى مستوى ابعاد الدراسة فقد تراوحت بين (0.76-0.89)، وذلك كما هو مبين في الجدول (4)

جدول (4)

قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي

أبعاد الاستبانة	عدد الفقرات	ثبات الاتساق الداخلي
المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية	18	0.79
العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية	6	0.76
اهمية تطبيق المضامين التربوية	18	0.88
آليات تطبيق المضامين التربوية	21	0.89

المعيار المعتمد للحكم على درجة التقدير

تم اعتماد النموذج الإحصائي ذي التدريج النسبي؛ بهدف إطلاق الأحكام على الأوساط الحسابية للفقرات والدرجة الكلية لكل بعد، وذلك بقسمة مدى درجات المقياس (1-5) على ثلاثة مستويات، بحيث تم حساب طول كل فئة وهي: (5-1/3=1.33) وعليه ستكون المستويات على النحو الآتي:

الدرجة	فئة المتوسطات الحسابية
مرتفعة	أكثر من 3.68
متوسطة	3.67-2.34
منخفضة	أقل من 2.34

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة

- الجامعة، ولها ثلاث فئات؛ (الجامعة الاردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤته).
- الجنس، وله فئتان(ذكر، أنثى).
- الرتبة الاكاديمية، ولها اربع مستويات؛ (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، اخرى).
- العمر، وله ثلاث فئات؛ (اقل من 40 عام، من40-50 عام، 50 عام فما فوق).
- الخبرة في مجال التدريس، ولها ثلاث مستويات؛ (أقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، 11 سنة فما فوق).

ثانيًا: المتغيرات التابعة

- تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية
- تقديرات أفراد عينة الدراسة للعوامل التي تساعد على تطبيق المضامين التربوية
- تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة أهمية تطبيق المضامين التربوية.
- تقديرات أفراد عينة الدراسة لآليات تطبيق المضامين التربوية.

المعالجات الإحصائية:

لأغراض المعالجة الإحصائية تم استخدام حزمة برمجيات (SPSS) لمعالجة البيانات، والتي تم إدخالها إلى الحاسوب، واستخدمت الاساليب الاحصائية التي تتناسب وطبيعة الدراسة ومستوى متغيراتها، والأخذ بمستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الطرق الإحصائية التالية:

- للإجابة عن السؤال الأول والثالث والخامس والسابع: تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والنسبة المئوية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات متغيرات الدراسة، (المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية، العوامل التي تساعد على تطبيق المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية، اهمية تطبيق المضامين التربوية، وآليات تطبيق المضامين التربوية).
- للإجابة عن السؤال الثاني والرابع والسادس والثامن: تم استخدام تحليل التباين الخماسي، وفي حال وجود فروق دالة احصائيا تم استخدام اختبار توكي (Tukey) للاختبارات البعدية.

الفصل الرابع

عرض النتائج

هدفت الدراسة إلى بيان المضامين التربوية للأوراق النقاشية الملكية، وذلك عن طريق الإجابة عن كل من أسئلة الدراسة الآتية:

أوّلاً. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الذي نصَّ على: **"ما درجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟".** للإجابة عن سؤال الدراسة الأول؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس درجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية، وذلك كما في الجدول(5).

جدول (5)

قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس درجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
13	تعدّ المشاركة الفاعلة للمواطن الأردني في الحياة السياسية الركيزة الأساسية في تطوير النموذج الديمقراطي الأردني.	1	3.93	1.03	78.7%	مرتفعة
15	تدعو الأوراق النقاشية إلى احترام الرأي الآخر من منطلق أن جميع الأردنيين أخوة متساوون.	2	3.89	1.08	77.9%	مرتفعة
18	تعتبر الأوراق النقاشية الاختلاف المبني على الاحترام المتبادل حافزاً قوياً للحوار البناء الذي يعد جوهر العملية الديمقراطية.	3	3.85	1.03	76.9%	مرتفعة
14	تعمق الأوراق النقاشية بمبدأ "أن تعطي كما تأخذ".	4	3.79	1.00	75.7%	مرتفعة
16	تركز الأوراق النقاشية على المبادرة في التشارك من أجل الوصول إلى الحلول التوافقية إذ تعد فضيلة ترفع شأن من يتحلى بها وليس علامة ضعف.	5	3.77	0.94	75.5%	مرتفعة

12	ترسخ الأوراق النقاشية مبدأ سيادة القانون كأساس الدولة المدنية	6	3.75	0.78	75.1%	مرتفعة
17	تدعو الأوراق النقاشية إلى تبني المؤسسات لمدونات سلوك وظيفي يتم الالتزام بها.	7	3.74	1.00	74.8%	مرتفعة
1	تدعو الأوراق النقاشية الى وضع خارطة طريق تستند إلى رؤية واضحة لها أهداف محددة وفق أرقى معايير (النزاهة والشفافية وخدمة مصالح المواطنين بمستوى عالٍ).	8	3.69	1.07	73.9%	مرتفعة
6	تعزز الأوراق النقاشية ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة الأردنية.	9	3.69	1.31	73.9%	مرتفعة
9	تحفز الأوراق النقاشية على الثقة بما يمتلك أبناء الشعب من طاقات.	10	3.69	1.00	73.7%	مرتفعة
7	تحفز الأوراق النقاشية العمل على اكتشاف الطاقات لتنمية المقدرات الوطنية.	11	3.64	1.13	72.8%	متوسطة
3	تدعو الأوراق النقاشية الى اتباع أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع التفكير الناقد.	12	3.61	1.10	72.1%	متوسطة
8	تحفز الأوراق النقاشية على الجمع بين (العلم، العمل، النظرية، التطبيق، التحليل، التخطيط).	13	3.61	1.11	72.1%	متوسطة
5	تحفز الأوراق النقاشية على إتقان لغات عالمية أساسية	14	3.59	1.02	71.9%	متوسطة
2	تدعو الأوراق النقاشية إلى امتلاك مهارات التواصل مع الآخرين	15	3.59	1.16	71.9%	متوسطة
10	ترسخ الأوراق النقاشية مبادىء العمل المهنية في المجال التربوي.	16	3.53	1.05	70.7%	متوسطة
4	تحفز الأوراق النقاشية المقدرة على التحليل المستند إلى التفكير المبدع.	17	3.46	1.06	69.2%	متوسطة
11	تشجع الأوراق النقاشية الطلبة على ثقافة التنوع المستند إلى الحوار.	18	3.41	0.96	68.1%	متوسطة
	الدرجة الكلية لتوفر المضامين التربوية	---	3.68	0.63	73.6%	مرتفعة

يلاحظ من جدول (5) أنَّ الدرجة الكلية لتوفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية قد جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط اجابات (3.68) وانحراف معياري (0.63)، وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن عشر فقرات جاءت بدرجة مرتفعة وثماني فقرات بدرجة متوسطة. وجاءت التقديرات على الفقرات كما يلي:

- الفقرة رقم (13) في المرتبة الاولى والتي تنص على " تعدّ المشاركة الفاعلة للمواطن الأردني في الحياة السياسية الركيزة الأساسية في تطوير النموذج الديمقراطي الأردني" بمتوسط اجابات (3.93) وانحراف معياري (1.03) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (15) في المرتبة الثانية والتي تنص على " تدعو الأوراق النقاشية الى احترام الرأي الآخر من منطلق أن جميع الأردنيين أخوة متساوون" بمتوسط اجابات (3.89) وانحراف معياري (1.08) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (18) في المرتبة الثالثة والتي تنص على " تعتبر الأوراق النقاشية الاختلاف المبني على الاحترام المتبادل يعتبر حافزاً قوياً للحوار البناء الذي يعد جوهر العملية الديمقراطية" بمتوسط اجابات (3.85) وانحراف معياري (1.03) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (14) في المرتبة الرابعة والتي تنص على " تعمق الأوراق النقاشية بمبدأ "أن تعطي كما تأخذ" بمتوسط اجابات (3.79) وانحراف معياري (1.00) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (16) في المرتبة الخامسة والتي تنص على " تركز الأوراق النقاشية على المبادرة في التشارك من أجل الوصول إلى الحلول التوافقية إذ تعد فضيلة ترفع شأن من يتحلى بها وليس علامة ضعف" بمتوسط اجابات (3.77) وانحراف معياري (0.94) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (12) في المرتبة السادسة والتي تنص على " ترسخ الأوراق النقاشية مبدأ سيادة القانون كأساس الدولة المدنية" بمتوسط اجابات (3.75) وانحراف معياري (0.78) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (17) في المرتبة السابعة والتي تنص على " تدعو الأوراق النقاشية الى تبني المؤسسات لمدونات سلوك وظيفي يتم الالتزام بها" بمتوسط اجابات (3.74) وانحراف معياري (1.00) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (1) في المرتبة الثامنة والتي تنص على " تدعو الأوراق النقاشية الى وضع خارطة طريق تستند إلى رؤية واضحة لها أهداف محددة وفق أرقى معايير (النزاهة

والشفافية وخدمة مصالح المواطنين بمستوى عالٍ)" بمتوسط اجابات (3.69) وانحراف معياري (1.07) وبدرجة تقدير مرتفعة.

- الفقرة رقم (6) في المرتبة التاسعة والتي تنص على " تعزز الأوراق النقاشية ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة الأردنية" بمتوسط اجابات (3.69) وانحراف معياري (1.31) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (9) في المرتبة العاشرة والتي تنص على "تحفز الأوراق النقاشية على الثقة بما يمتلك أبناء الشعب من طاقات" بمتوسط اجابات (3.69) وانحراف معياري (1.00) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (7) في المرتبة الحادية عشرة والتي تنص على " تحفز الأوراق النقاشية العمل على اكتشاف الطاقات لتنمية المقدرات الوطنية" بمتوسط اجابات (3.64) وانحراف معياري (1.13) وبدرجة تقدير متوسطة.
- الفقرة رقم (3) في المرتبة الثانية عشرة والتي تنص على "تدعو الأوراق النقاشية الى اتباع أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع التفكير الناقد" بمتوسط اجابات (3.61) وانحراف معياري (1.10) وبدرجة تقدير متوسطة.
- الفقرة رقم (8) في المرتبة الثالثة عشرة والتي تنص على " تحفز الأوراق النقاشية على الجمع بين (العلم، العمل، النظرية، التطبيق، التحليل، التخطيط)" بمتوسط اجابات (3.61) وانحراف معياري (1.11) وبدرجة تقدير متوسطة.
- الفقرة رقم (5) في المرتبة الرابعة عشرة والتي تنص على "تحفز الأوراق النقاشية على إتقان لغات عالمية أساسية" بمتوسط اجابات (3.59) وانحراف معياري (1.02) وبدرجة تقدير متوسطة.
- الفقرة رقم (2) في المرتبة الخامسة عشرة والتي تنص على "تدعو الأوراق النقاشية إلى امتلاك مهارات التواصل مع الآخرين" بمتوسط اجابات (3.59) وانحراف معياري (1.16) وبدرجة تقدير متوسطة.
- الفقرة رقم (10) في المرتبة السادسة عشرة والتي تنص على "ترسخ الأوراق النقاشية مبادىء العمل المهنية في المجال التربوي" بمتوسط اجابات (3.53) وانحراف معياري (1.05) وبدرجة تقدير متوسطة.
- الفقرة رقم (4) في المرتبة السابعة عشرة والتي تنص على "تحفز الأوراق النقاشية المقدرة على التحليل المستند إلى التفكير المبدع" بمتوسط اجابات (3.46) وانحراف معياري (1.06) وبدرجة تقدير متوسطة.

- الفقرة رقم (11) في المرتبة الثامنة عشرة والتي تنص على "تشجع الأوراق النقاشية الطلبة علـى ثقافـة التنـوع المسـتند إلـى الحـوار" بمتوسـط اجابـات (3.41) وانحـراف معيـاري (0.96) وبدرجة تقدير متوسطة.

أما نتائج المقابلة فيما يخص المضامين التربوية فيمكن إجمالها بما يلي:

أشار الأستاذ الدكتور (ص. ر) إلى أنَ المضامين التربوية للأوراق النقاشية شاملة ومتكاملة وخصوصاً الورقة السابعة، حيث تناولت جميع مجالات العملية التربوية وعلى رأسها المتعلم والمعلم والمنهاج وقد أكدت كثيراً على تنمية المهارات والقدرات المختلفة لدى المتعلم.

ويرى الدكتور (م. ح) أن أهم المضامين التربوية للأوراق النقاشية الملكية تتمثل في التأسيس لثقافة الحوار والتفاوض واحترام الآراء والاختلاف في وجهات النظر. والاستثمار في مستقبل ابنائنا، وتعزيز الثروات البشرية بالتعليم الحديث الوافي لصنع التغيير المنشود ومن خلال توفير البيئة الاجتماعية الحاضنة التي يشارك الجميع بها لضمان منظومة تعليمية سليمة فيما يرى الاستاذ الدكتور (ع. ح) الحنيطي عضو مجلس التعليم العالي والاستاذ الدكتور (م. خ) عضو مجلس التعليم العالي ان أبرز المضامين حثت على إشراك المجتمع والطلبة على وجه الخصوص للمساهمة في رسم خارطة العمل التربوي في المستقبل وتنمية مهارات الحوار والنقاش لديهم، وإيجاد جيل من الشباب واعٍ ومنتم لوطنه ودينه متسلح بالعلم والمعرفة متمسك بالقيم والمبادئ التي ورثها عن أبائه وأجداده.

فيما رأى الاستاذ الدكتور (م. خ) عضو مجلس التعليم العالي ان اهم مضامين الأوراق النقاشية الملكية تنشئة جيل مؤمن بالديمقراطية ومبادئها كالحوار وتقبل الرأي الآخر والاقناع على أساس الحجة والبرهان والدليل العلمي والمنطقي بالإضافة إلى تطوير المناهج وتأهيل الاساتذة في مختلف التخصصات للنهوض بالعملية التربوية ككل. ويعتقد (م. ف) عضو مجلس التربية والتعليم أن الاوراق النقاشية قد تناولت المضامين الرئيسية في المجالات التالية؛ التفكير الناقد، الربط بالحياة والواقع العملي، العمل الجماعي والتعاون في المشروعات البحثية، بناء الشخصية الوطنية، استخدامات التكنولوجيا، التعددية وعدم إقصاء الاخر، الحوار الحضاري ونبذ العنف والتطرف والتعصب، احترام الاخر واحترام الحضارات الاخرى، دولة القانون والدولة المدنية.

وتعتقد الدكتورة منى (م. ح) عضو مجلس التربية ومستشارة تربوية أن أهم مضامين الاوراق النقاشية ما يلي :

- بناء القدرات البشرية وتطوير العملية التربوية جوهر نهضة الأمة.
- مواكبة تحديات هذا العصر لن تكون إلا بأدواته المعرفية الجديدة وباستثمار الموارد البشرية سعياً للتعايش الفاعل في اقتصاد المعرفة.

- استثمار مواردنا البشرية لن يتحقق إلا بتكاتف الجهود المجتمعية المختلفة: شعباً ومؤسسات رسمية ومؤسسات خاصة ومؤسسات مجتمع مدني وجامعات ومؤسسات إعلامية، لتكوين البيئة الخاصة وبناء منظومة تعليمية ناجحة شاملة ومتكاملة قادرة على بناء مواردنا البشرية.

ويتفق (ب.ز) و (أ.م) و(ه. غ) و (ع.ع) و(ع.ن) عميد كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني الدراسات الدولية والعلوم السياسية و (ع. م) وهم أعضاء في مجلس التعليم العالي ومجلس التربية والتعليم على أن أهم المضامين التربوية تتمثل بربط التعليم بالتفكير الإبداعي الخلاق وإحترام الآخر وتعزيز القيم الديمقراطية وتطوير القيادات التربوية لتواكب النهضة التربوية المنشودة. وإستثمار الطاقات البشرية والموارد المتاحة في الموارد التربوية.

يلاحظ من خلال تحليل المقابلات أن أهم مضامين الاوراق النقاشية تتمثل في التأسيس لثقافة الحوار والتفاوض واحترام الآراء والاختلاف في وجهات النظر وبناء القدرات البشرية وتطوير العملية التربوية جوهر نهضة الأمة. وتنشئة جيل مؤمن بالديمقراطية ومبادئها كالحوار وتقبل الرأي الآخر والاقناع على أساس الحجة والبرهان والدليل العلمي والمنطقي بالإضافة إلى تطوير المناهج وتأهيل الاساتذة في مختلف التخصصات للنهوض بالعملية التربوية ككل، وبناء الشخصية الوطنية واستخدامات التكنولوجيا والتعددية وعدم إقصاء الاخر والحوار الحضاري ونبذ العنف والتطرف والتعصب، ومواكبة تحديات هذا العصر التي لن تكون إلا بأدواته المعرفية الجديدة وباستثمار الموارد البشرية سعياً للتعايش الفاعل في اقتصاد المعرفة.

ثانياً. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني الذي نصَّ على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) في تقديرات اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لدرجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؟"**.

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)، وذلك كما هو مبين في الجدول (6).

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)

المتغير المستقل	فئات المتغير المستقل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	109	3.62	0.63
	أنثى	41	3.84	0.60
العمر	اقل من 40 سنة	27	3.68	0.64
	40-50 سنة	78	3.67	0.61
	أكثر من 50 سنة	45	3.70	0.67
الرتبة الاكاديمية	استاذ	54	3.72	0.66
	استاذ مشارك	42	3.64	0.62
	استاذ مساعد	29	3.81	0.70
	اخرى (محاضر، مدرس)	25	3.51	0.45
الخبرة في مجال التدريس	أقل من 5 سنوات	11	3.46	0.79
	5-10 سنوات	49	3.73	0.64
	أكثر من 11 سنة	90	3.68	0.60
الجامعة	الاردنية	52	4.00	0.44
	اليرموك	63	3.50	0.61
	مؤته	35	3.52	0.71

يلاحظ من جدول (6) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات افراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الأردنية على استبانة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية تعزى إلى الاختلاف في خصائص افراد الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية، تم إجراء تحليل التباين الخماسي، وذلك كما هو مبين في الجدول (7).

جدول (7)

نتائج تحليل التباين الخماسي لاختبار دلالات الفروق في درجة توفر المضامين التربوية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.61	1	0.61	1.80	0.18
العمر	0.38	2	0.19	0.57	0.56
الرتبة الاكاديمية	0.87	3	0.29	0.85	0.46
الخبرة في مجال التدريس	1.02	2	0.51	1.51	0.22
الجامعة	7.75	2	3.87	11.46	0.00
الخطأ	47.00	139	0.33		
الكلي	2089.75	150			

لا يظهر جدول (7) وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالـة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لدرجة توفر المضامين التربوية من وجهة نظر اعضـاء الهيئـة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيرات(الجنس، العمر، الرتبـة الاكاديميـة، الخبرة في مجال التدريس).

في حين يتضح من الجدول (7) وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لدرجة توفر المضامين التربوية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغير الجامعة حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (11.46) والدلالة الاحصائية لها (0.00). ولاختبار الفروق الثنائية بين الجامعات محل الدراسة الثلاث (الأردنية، اليرموك، مؤته) تم استخدام اختبار توكي للاختبارات البعدية:

جدول (8)

نتائج اختبار توكي للاختبارات البعدية لبيان الفروق حسب متغير الجامعة

الجامعة (أ)	الجامعة (ب)	متوسط الاختلاف	الدلالة الاحصائية
الاردنية	اليرموك	0.50	0.00
	مؤته	0.48	0.00
اليرموك	مؤته	0.02-	0.97

تظهر نتائج اختبار توكي وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية وكل من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته ولصالح أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية. فيما لا تظهر فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر كل من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته.

ثالثاً. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث الذي نصَّ على: **"ما العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة؟".**

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث؛ تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستبانة العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية، وذلك كما في الجدول (9).

جدول (9)

قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
5	نشوء بيئة – رسمية، تطالب بـ (الحزم، الشجاعة، عدم التردد) في اتخاذ قرارات جريئة لخدمة الوطن.	1	4.26	0.96	%85.2	مرتفعة
1	الإرادة الملكية لتطوير الجامعات.	2	4.07	1.02	%81.5	مرتفعة
3	وجود إحساس عام لدى المجتمع بضرورة تطوير التعليم.	3	4.07	0.89	%81.5	مرتفعة
6	وجود خبرات محلية قادرة على تنفيذ ما جاء في الأوراق النقاشية الملكية من أبعاد فنية وتربوية.	4	4.01	1.09	%80.3	مرتفعة
4	وجود قيادة تربوية مؤمنة بضرورة التغيير، تؤمن بإمكانات العاملين في الوزارة وخارجها.	5	3.89	1.03	%77.9	مرتفعة
2	المتابعة المباشرة للحكومة لتطوير عمل الجامعات.	6	3.86	0.96	%77.2	مرتفعة
	الدرجة الكلية- العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية	---	4.03	0.62	%80.6	مرتفعة

يلاحظ من جدول (9) وجود درجة موافقة مرتفعة على العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية بمتوسط اجابات (4.03) وانحراف معياري (0.62)، وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أنها جميعها جاءت بدرجة مرتفعة. وكانت اعلى التقديرات على الفقرات:

- الفقرة رقم (5) في المرتبة الاولى والتي تنص على " نشوء بيئة – رسمية، تطالب بـ (الحزم، الشجاعة، عدم التردد) في اتخاذ قرارات جريئة لخدمة الوطن" بمتوسط اجابات (4.26) وانحراف معياري (0.96) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية والتي تنص على " الإرادة الملكية لتطوير الجامعات" بمتوسط اجابات (4.07) وانحراف معياري (1.02) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (3) في المرتبة الثالثة والتي تنص على "وجود إحساس عام لدى المجتمع بضرورة تطوير التعليم" بمتوسط اجابات (4.07) وانحراف معياري (0.89) وبدرجة تقدير مرتفعة.

- الفقرة رقم (6) في المرتبة الرابعة والتي تنص على "وجود خبرات محلية قادرة على تنفيذ ما جاء في الأوراق النقاشية الملكية من أبعاد فنية وتربوية" بمتوسط اجابات (4.01) وانحراف معياري (1.09) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (4) في المرتبة الخامسة والتي تنص على " وجود قيادة تربوية مؤمنة بضرورة التغيير، تؤمن بإمكانات العاملين في الوزارة وخارجها" بمتوسط اجابات (4.89) وانحراف معياري (1.03) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (2) في المرتبة السادسة والتي تنص على " المتابعة المباشرة للحكومة لتطوير عمل الجامعات" بمتوسط اجابات (3.86) وانحراف معياري (0.96) وبدرجة تقدير مرتفعة.

أما نتائج المقابلة فيما يخص العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية فيمكن إجمالها بما يلي:

يرى الأستاذ الدكتور (ص. ر) أن من أهم متطلبات تطبيق الأوراق النقاشية:

- الإيمان بمضامين هذه الأوراق لدى المعنيين في الجامعات.
- تشكيل لجان على مستوى التعليم العالي لمتابعة ترجمة تلك المضامين.
- وجود آلية للمتابعة من قبل الجهات المعنية.

ويعتقد الاستاذ الدكتور (ع. ح)/ عضو مجلس التعليم العالي، إن المتابع لمؤسسات الأردن التربوية يرى الحرص والعمل الدؤوب لتحقيق رؤى جلالة الملك من أجل تطوير التعليم والاشتغال على نوعية المخرج وعصرنته وذلك من خلال المؤتمرات والندوات علماً بأن إصلاح التعليم بدأت الدعوة إليه قبل ثلاث سنوات، وتسعى الجامعات الأردنية لوضع خطط استراتيجية تتضمن الرسائل الملكية وتتركز على الورقة النقاشية السابعة لتعزيز مسيرة تطوير قطاع التعليم العالي في الأردن، وتؤكد الدكتورة (م. ح)/ عضو مجلس التربية ومستشارة تربوية امتلاك المؤسسات التربوية الموارد البشرية القادرة على دراسة وتطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية. ولكن ذلك يتطلب تكاتف الجهود الوطنية واستثمار كافة الموارد المتوافرة في مؤسساتنا التربوية (البشرية والمعرفية والمالية والمادية والفنية) وتحقيق التناغم والانسجام فيما بينها، والاستثمار الأمثل لمواردها جميعاً، من خلال تنسيق فاعل متكامل بين القطاعات المختلفة، بينما يرى الدكتور (م. ح) أمين عام منتدى الفكر العربي أن الجميع يطمح لتطبيق ما ورد في الأوراق النقاشية في الجامعات الأردنية، لكن الطموح والرغبة شيء، والتنفيذ والفعل شيء آخر يحتاج إلى مناقشة هذه الرؤية واستشراف جوانبها التطويرية بشكل موضوعي ومنهجي، ويركز الاستاذ الدكتور (م. خ)/ عضو مجلس التعليم العالي على أن توافر الإرادة السياسية يسهل من عملية

تطبيق الجوانب التربوية للأوراق النقاشية والجامعات تعتبر بمثابة بيوت خبرة ومختبرات يتم من خلالها تطبيق الافكار الاصلاحية وعلى مختلف القطاعات.

ويؤكد (م. ف) عضو مجلس التربية والتعليم على أهمية العوامل التالية في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية وهي :

- المنهاج الذي يستوعب ما جاء في الأوراق النقاشية الملكية.
- الاستاذ المدرب الكفؤ.
- الادوات والمختبرات اللازمة.
- التطبيق العملي داخل الغرفة الصفية وتطبيق عملي لما يدرسه نظرياً.
- بينما ترى الدكتورة (م. ح) /عضو مجلس التربية ومستشارة تربوية أن هذه العوامل تؤثر على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية
- مراجعة التوصيات التي انبعثت عن لجنة تنمية الموارد البشرية وضرورة ترجمتها من خلال برامج ومشاريع وإجراءات عملية على أرض الواقع.
- ضرورة تضمين الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجامعات أبرز المضامين المتضمنة في الأوراق النقاشية في مختلف المجالات.
- إتاحة الفرصة للمتعلمين للتعلم والابداع والوصول إلى أعلى المراتب بالإفادة من المستجدات في كل الثقافات.

ويرى مدير مديرية التربية والتعليم الثقافة العسكرية وجود وعي بدرجة مقبولة، ولكن اجراءات التطبيق تبدو خجولة جداً، وهي تتفاوت بين الجامعات كما يبدو جلياً مما يظهر في وسائل الاعلام، واعتقد انها تحتاج إلى اجراءات ذات فعالية أكبر، ويلزم سيطرة مركزية من وزارة التعليم العالي ومؤسساتها بما لا يمس استقلالية الجامعات.

ويتفق (ب.ز) و (أ.م) و(ه. غ) و (ع.ع) و(ع.ن) عميد كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني الدراسات الدولية والعلوم السياسية و (ع. م) وهم أعضاء في مجلس التعليم العالي ومجلس التربية والتعليم على أن أهم مراحل تطبيق المضامين التربوية تتمثل بتعديل القوانين التربوية وتطوير المناهج بما يتوافق مع الحاجات التعليمية وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على تطبيق الأوراق النقاشية وتشكيل لجان لمتابعة تنفيذها.

رابعاً. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع الذي نصَّ على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) في تقديرات اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية للعوامل التي تساعد في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؟"**. للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل التي تساعد في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)، وذلك كما هو مبين في الجدول (10).

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل التي تساعد في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)

المتغير المستقل	فئات المتغير المستقل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	109	3.98	0.65
	أنثى	41	4.15	0.53
العمر	اقل من 40 سنة	27	3.93	0.42
	40-50 سنة	78	4.12	0.61
	50 سنة فاكثر	45	3.93	0.72
الرتبة الاكاديمية	استاذ	54	4.01	0.75
	استاذ مشارك	42	4.00	0.52
	استاذ مساعد	29	4.04	0.63
	اخرى (محاضر، مدرس)	25	4.11	0.45
الخبرة في مجال التدريس	أقل من 5 سنوات	11	3.70	0.88
	5-10 سنوات	49	4.02	0.46
	11 سنة فما فوق	90	4.08	0.65
الجامعة	الاردنية	52	4.23	0.44
	اليرموك	63	3.92	0.62
	مؤته	35	3.93	0.77

يلاحظ من جدول (10) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات افراد الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الاردنية على مقياس العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية تعزى الى الاختلاف في خصائص افراد الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية، تم إجراء تحليل التباين الخماسي، وذلك كما هو مبين في الجدول (11).

جدول (11)

نتائج تحليل التباين الخماسي لاختبار دلالات الفروق في العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.44	1	0.44	1.22	0.27
العمر	1.00	2	0.50	1.37	0.25
الرتبة الاكاديمية	0.27	3	0.09	0.25	0.85
الخبرة في مجال التدريس	0.63	2	0.31	0.87	0.42
الجامعة	3.06	2	1.53	4.19	0.01
الخطأ	50.80	139	0.36		
الكلي	2492.00	150			

لا يظهر جدول (11) وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية للعوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيرات(الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة).

في حين يتضح من الجدول (11) وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية للعوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغير الجامعة حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (4.192) والدلالة الاحصائية لها (0.017). ولاختبار الفروق الثنائية بين الجامعات محل الدراسة الثلاث (الاردنية، اليرموك، مؤته) تم استخدام اختبار توكي للاختبارات البعدية:

جدول (12)

نتائج اختبار توكي للاختبارات البعدية لبيان الفروق حسب متغير الجامعة

الجامعة (أ)	الجامعة (ب)	متوسط الاختلاف	الدلالة الاحصائية
الاردنية	اليرموك	0.31	0.01
	مؤته	0.30	0.06
اليرموك	مؤته	-0.01	0.99

تظهر نتائج اختبار توكي وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك ولصالح أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية. في حين لا تظهر النتائج وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر كل من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته وكذلك بين أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة والجامعة الاردنية.

خامساً. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس الذي نصَّ على: **"ما أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟".** للإجابة عن سؤال الدراسة الخامس؛ تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية، وذلك كما في الجدول (13).

جدول (13)

قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
15	تحفز الأوراق النقاشية على المشاركة الفاعلة لكافة القوى المكونة للمجتمع في الحياة السياسية.	1	4.21	1.09	84.1%	مرتفعة
1	تشكل مضامين الأوراق النقاشية خارطة طريق يستهدي بها الشعب (أفراداً ومؤسسات).	1	4.21	0.97	84.1%	مرتفعة
4	تعبر الأوراق النقاشية عن معايير موضوعية مدروسة.	3	4.18	0.91	83.6%	مرتفعة
18	تؤكد الأوراق النقاشية الملكية ضرورة انتقال الممارسة التربوية إلى أن تصبح ممارسة جماعية.	4	4.09	0.92	81.7%	مرتفعة

14	تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على واجب المساءلة .	5	4.07	1.09	81.5%	مرتفعة
16	تدعو الأوراق النقاشية الى تمسك الجميع بالقيم والممارسات الضرورية لترسيخ الثقافة الديمقراطية في بناء الدولة الأردنية.	6	4.07	1.09	81.5%	مرتفعة
5	تسهم الأوراق النقاشية في تحليل حجم الإنجازات المتحققة.	7	4.05	1.00	81.1%	مرتفعة
2	تسترشد الحكومة بمضامين الأوراق النقاشية في فعالياتها كافة.	8	3.93	1.05	78.7%	مرتفعة
11	تمثل الأوراق النقاشية خارطة طريق لتحقيق الصالح العام للمجتمع الأردني .	9	3.82	1.31	76.4%	مرتفعة
7	تعزز الأوراق النقاشية من المقدرة على مواجهة التحديات التي تعترض المسيرة الأردنية.	10	3.82	0.99	76.4%	مرتفعة
3	تمثل الأوراق النقاشية مرتكزاً يؤسس لمرحلة جديدة من التنمية للإصلاح .	11	3.81	0.99	76.3%	مرتفعة
8	تمثل الأوراق النقاشية منهجاً عقلانياً مستنيراً يقوم على أساس الفهم الشمولي العميق لكل التحديات القائمة على المستويات كافة.	12	3.79	1.01	75.7%	مرتفعة
9	تقوم الأوراق النقاشية على أساس التحرك التدريجي العقلاني المحسوب الخطوات.	13	3.75	1.18	74.9%	مرتفعة
13	تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الحوار البناء .	14	3.75	0.98	74.9%	مرتفعة
17	تؤكد الأوراق النقاشية الملكية ضرورة الاهتمام بزرع الثقة بالطلبة.	15	3.73	1.10	74.7%	مرتفعة
10	تسهم الأوراق النقاشية في إحداث التغيير الإيجابي المطلوب من خلال عملية (التنمية، التطوير).	16	3.69	1.19	73.9%	مرتفعة
6	تسهم الأوراق النقاشية في تحديد مواطن الخلل التي تعترض المسيرة الأردنية .	17	3.63	0.98	72.7%	متوسطة
12	تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الاحترام المتبادل.	18	3.57	1.31	71.3%	متوسطة
الدرجة الكلية- أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية			3.90	0.60	78.0%	مرتفعة

يلاحظ من جدول (13) وجود درجة موافقة مرتفعة على أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية بمتوسط اجابات (3.90) وانحراف معياري (0.60)، وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن ست عشرة منها بدرجة مرتفعة فيما فقرتين فقط بدرجة تقدير متوسطة. وكانت اعلى التقديرات على الفقرات:

الفقرة رقم (15) في المرتبة الاولى والتي تنص على " تحفز الأوراق النقاشية على المشاركة الفاعلة لكافة القوى المكونة للمجتمع في الحياة السياسية " بمتوسط اجابات (4.21) وانحراف معياري (1.09) وبدرجة تقدير مرتفعة. والفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى ايضاً والتي تنص على " تشكل مضامين الأوراق النقاشية خارطة طريق يستهدي بها الشعب (أفراداً ومؤسسات)" بمتوسط اجابات (4.21) وانحراف معياري (0.97) وبدرجة تقدير مرتفعة.

وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الثالثة والتي تنص على "تعبر الأوراق النقاشية عن معايير موضوعية مدروسة" بمتوسط اجابات (4.18) وانحراف معياري (0.91) وبدرجة تقدير مرتفعة. والفقرة رقم (18) في المرتبة الرابعة والتي تنص على "تؤكد الأوراق النقاشية الملكية ضرورة انتقال الممارسة التربوية إلى أن تصبح ممارسة جماعية" بمتوسط اجابات (4.09) وانحراف معياري (0.92) وبدرجة تقدير مرتفعة.

أما الفقرة رقم (14) في المرتبة الخامسة والتي تنص على "تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على واجب المساءلة" بمتوسط اجابات (4.07) وانحراف معياري (1.09) وبدرجة تقدير مرتفعة. والفقرة رقم (16) في المرتبة الخامسة والتي تنص على "تدعو الأوراق النقاشية الى تمسك الجميع بالقيم والممارسات الضرورية لترسيخ الثقافة الديمقراطية في بناء الدولة الأردنية" بمتوسط اجابات (4.07) وانحراف معياري (1.09) وبدرجة تقدير مرتفعة.

بينما الفقرة رقم (5) في المرتبة السابعة والتي تنص على " تسهم الأوراق النقاشية على تحليل حجم الإنجازات المتحققة" بمتوسط اجابات (4.05) وانحراف معياري (1.00) وبدرجة تقدير مرتفعة. والفقرة رقم (2) في المرتبة الثامنة والتي تنص على " تسترشد الحكومة بمضامين الأوراق النقاشية في فعالياتها كافة" بمتوسط إجابات (3.93) وانحراف معياري (1.05) وبدرجة تقدير مرتفعة.

وكانت الفقرة رقم (11) في المرتبة التاسعة والتي تنص على "تمثل الأوراق النقاشية خارطة طريق لتحقيق الصالح العام للمجتمع الأردني" بمتوسط اجابات (3.82) وانحراف معياري (1.31) وبدرجة تقدير مرتفعة. والفقرة رقم (7) في المرتبة العاشرة والتي تنص على "تعزز

الأوراق النقاشية من المقدرة على مواجهة التحديات التي تعترض المسيرة الأردنية" بمتوسط إجابات (3.82) وانحراف معياري (0.99) وبدرجة تقدير مرتفعة.

وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الحادية عشرة والتي تنص على " تمثل الأوراق النقاشية مرتكزاً يؤسس لمرحلة جديدة من التنمية للإصلاح" بمتوسط إجابات (3.81) وانحراف معياري (0.99) وبدرجة تقدير مرتفعة . والفقرة رقم (8) في المرتبة الثانية عشرة والتي تنص على "تمثل الأوراق النقاشية منهجاً عقلانياً مستنيراً يقوم على أساس الفهم الشمولي العميق لكل التحديات القائمة على المستويات كافة" بمتوسط إجابات (3.79) وانحراف معياري (1.01) وبدرجة تقدير مرتفعة.

أما الفقرة رقم (9) في المرتبة الثالثة عشرة والتي تنص على "تقوم الأوراق النقاشية على أساس التحرك التدريجي العقلاني المحسوب الخطوات" بمتوسط إجابات (3.75) وانحراف معياري (1.18) وبدرجة تقدير مرتفعة. والفقرة رقم (13) في المرتبة الرابعة عشرة والتي تنص على "تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الحوار البناء" بمتوسط إجابات (3.75) وانحراف معياري (0.98) وبدرجة تقدير مرتفعة .

والفقرة رقم (17) في المرتبة الخامسة عشرة والتي تنص على "تؤكد الأوراق النقاشية الملكية ضرورة الاهتمام بزرع الثقة بالطلبة" بمتوسط اجابات (3.73) وانحراف معياري (1.10) وبدرجة تقدير مرتفعة. والفقرة رقم (10) في المرتبة السادسة عشرة والتي تنص على "تسهم الأوراق النقاشية في إحداث التغيير الإيجابي المطلوب من خلال عملية (التنمية، التطوير)" بمتوسط إجابات (3.69) وانحراف معياري (1.19) وبدرجة تقدير مرتفعة.

ونتيجة الفقرة رقم (6) في المرتبة السابعة عشرة والتي تنص على " تسهم الأوراق النقاشية في تحديد مواطن الخلل التي تعترض المسيرة الأردنية" بمتوسط اجابات (3.63) وانحراف معياري (0.98) وبدرجة تقدير متوسطة. والفقرة رقم (12) في المرتبة الثامنة عشرة والتي تنص على " تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الاحترام المتبادل" بمتوسط إجابات (3.57) وانحراف معياري (1.31) وبدرجة تقدير متوسطة.

أما نتائج المقابلة فيما يخص أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية فيمكن إجمالها بما يلي:

يؤكد معظم من تمت مقابلاتهم على أهمية مضامين الاوراق النقاشية الملكية حيث يرى الدكتور (م. ح) أمين عام منتدى الفكر العربي أن الأوراق النقاشية الملكية تركز على أن الديمقراطية لم تعد مجرد إجراءات سياسية أو حصيلة عددية لنتائج الانتخابات، وإنما منظومة من القيم وأنماط التفكير ترتبط بالتربية والنسق الثقافي في المجتمع، ويرى الدكتور (م. ف) عضو

مجلس التربية والتعليم: إن الأوراق النقاشية الملكية ترسم الملامح العامة بل وخريطة طريق في الميدان التربوي وهي بذلك تحدد مستقبل الأردن، بينما ترى الدكتورة (م. ح)/ عضو مجلس التربية ومستشارة تربوية أن اهمية الأوراق النقاشية تكمن فيما يلي:

- التأكيد على اليقظة والوعي المجتمعي بما للملف التربوي من أهمية كبرى وأثر عظيم في إحداث التغيير والتطوير نحو لأفضل في شتى المجالات، وعلى الدور الاستراتيجي للقطاع التربوي.
- وضع الأطر العامة التي ينبغي أن تيسر السياسات التربوية في المراحل التعليمية المختلفة في ضوئها.
- التأكيد على دور المؤسسة التربوية في اكتشاف الطاقات والمواهب الإبداعية وتنميتها واستثمارها وتوظيفها لإحداث الهدف المنشود.
- أهمية تبادل الرأي والرؤية والخبرة التربوية بين الدول العربية لضمان تجاوز التحديات التربوية على المستوى الوطني والاقليمي.

يرى الأستاذ الدكتور (ص. ر) أن للأوراق النقاشية أهمية كبيرة في جوانب الحياة مختلفة ومنها الجانب التربوي، حيث تمثل محطات مهمة لإنعاش النظام التربوي بكافة مجالاته وجوانبه.

بينما يرى الاستاذ الدكتور (م. خ)/ عضو مجلس التعليم العالي ان الأوراق النقاشية تضع الحجر الأساس للتفكير والانطلاق في المجال التربوي فالأوراق النقاشية تضع الأساس الفكري للإصلاح وعلى الخبراء التربويين ترجمة هذه الافكار الإصلاحية في مجال التربية والتعليم، ويرى الاستاذ الدكتور (ع. ح) /عضو مجلس التعليم العالي أنه تكمن أهمية الأوراق للجانب التربوي في أنها تشير إلى ما يحتله التعليم من أهمية في نهضة بلدنا فالتعليم استثمار وأداة للتنمية ووسيلة للوصول إلى جميع الأهداف المجتمعية كما أنها تحوي مبادئ ورؤى وقائية.

ويرى مدير مديرية التربية والتعليم الثقافة العسكرية أنها تُشكل رؤية تربوية استشرافية للمستقبل ذات أهداف ومتطلبات لمواكبة التطور العالمي في المعرفة، أنها ترسم الملامح الرئيسة اللازمة لبناء منظومة تعليم حديثة تدعو لتكاثف الجهود (شعب وحكومة ومؤسسات عامة وخاصة) لتوفير بيئة خصبة للتحديث والتطوير للقوى الشرية والعملية التعليمية ضمن منظومة سلمية ناجعة.

ويتفق (ب.ز) و (أ.م) و(ه. غ) و (ع.ع) و(ع.ن) عميد كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني الدراسات الدولية والعلوم السياسية و (ع. م) وهم أعضاء في مجلس التعليم العالي ومجلس

التربية والتعليم على أهمية تطبيق الأوراق النقاشية كونها تمثل خارطة طريق تربوية كما تمثل رؤية إستراتيجية للعملية التربوية وغاياتها.

سادساً. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السادس الذي نصَّ على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) في تقديرات اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لأهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، والجامعة)؟"**.

للإجابة عن سؤال الدراسة السادس؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)، وذلك كما هو مبين في الجدول (14).

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)

المتغير المستقل	فئات المتغير المستقل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	109	3.83	0.63
	أنثى	41	4.09	0.49
العمر	اقل من 40 سنة	27	3.93	0.62
	40-50 سنة	78	3.93	0.60
	أكثر من 50 سنة	45	3.82	0.60
الرتبة الاكاديمية	أستاذ	54	3.86	0.64
	أستاذ مشارك	42	3.98	0.55
	أستاذ مساعد	29	3.97	0.69
	أخرى (محاضر، مدرس)	25	3.76	0.49
الخبرة في مجال التدريس	أقل من 5 سنوات	11	3.59	0.58
	5-10 سنوات	49	4.02	0.60
	أكثر من 11 سنة	90	3.87	0.60
الجامعة	الاردنية	52	4.05	0.59
	اليرموك	63	3.77	0.58
	مؤته	35	3.91	0.64

يلاحظ من جدول (14) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات افراد الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الأردنية على مقياس أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية تعزى إلى الاختلاف في خصائص أفراد الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية، تم إجراء تحليل التباين الخماسي، وذلك كما هو مبين في الجدول (15).

جدول (15)

نتائج تحليل التباين الخماسي لاختبار دلالات الفروق في أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
الجنس	1.75	1	1.75	5.18	0.02
العمر	0.71	2	0.35	1.06	0.34
الرتبة الاكاديمية	1.23	3	0.41	1.21	0.30
الخبرة في مجال التدريس	1.81	2	0.90	2.68	0.07
الجامعة	2.25	2	1.12	3.33	0.03
الخطأ	46.91	139	0.33		
الكلي	2334.23	150			

يتضح من الجدول (15) وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيري الجنس والجامعة حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على التوالي (5.185، 3.334) والدلالة الاحصائية لهما (0.024، 0.039)، وبالرجوع الى جدول (16) يظهر ان الفروق لصالح الاناث بمتوسط (4.09) مقابل متوسط اجابات للذكور (3.83) . ولاختبار الفروق الثنائية بين الجامعات محل الدراسة الثلاث (الاردنية، اليرموك، مؤته) تم استخدام اختبار توكي للاختبارات البعدية:

جدول (16)

نتائج اختبار توكي للاختبارات البعدية لبيان الفروق حسب الجامعة

الجامعة (أ)	الجامعة (ب)	متوسط الاختلاف	الدلالة الاحصائية
الاردنية	اليرموك	0.27	0.03
	مؤته	0.14	0.50
اليرموك	مؤته	0.13-	0.51

تظهر نتائج اختبار توكي وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية واعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك ولصالح أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية. بينما لا تظهر النتائج فروقاً دالة احصائيا بين وجهات نظر كل من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته وكذلك بين أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة والجامعة الاردنية.

سابعاً. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السابع الذي نصَّ على: **"ما آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟".** للإجابة عن سؤال الدراسة السابع؛ تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية، وذلك كما في الجدول (17).

جدول (17)

قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
ج18.	التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات تعليم (التفكير، الإبداع)	1	4.53	0.95	90.5%	مرتفعة
19	فتح المجال أمام الطلبة لتشجيعهم على المشاركة.	2	4.45	0.77	89.1%	مرتفعة
5	الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في شرح الأوراق النقاشية.	3	4.32	0.69	86.4%	مرتفعة
أ11.	وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل حقوق الإنسان	4	4.27	0.74	85.5%	مرتفعة

4	تصميم مبادرات في الجامعات لبيان محاور الأوراق النقاشية الملكية .	5	4.27	0.82	85.3%	مرتفعة
14	أن تتم العملية التعليمية عبر سبل موضوعية تستند إلى احترام الرأي الآخر.	6	4.26	0.97	85.2%	مرتفعة
12	تعزيز ثقافة الحوار لإثراء دور الأوراق النقاشية التعليمي .	7	4.18	0.95	83.6%	مرتفعة
7	عقد ندوات عامة بهدف عرض مضامين الأوراق النقاشية.	8	4.17	0.69	83.5%	مرتفعة
8	قيام الجامعات الأردنية باستخدام الإذاعة في استعراض مضامين الأوراق النقاشية.	9	4.17	0.70	83.3%	مرتفعة
2	بيان محاور الأوراق النقاشية الملكية للطلبة.	10	4.13	0.77	82.5%	مرتفعة
9	تصميم شعارات مستمدة من الأوراق النقاشية الملكية.	11	4.09	0.59	81.9%	مرتفعة
20	تشكيل لجنة داخل الجامعة لوضع استراتيجية تنفيذ للأوراق النقاشية الملكية .	12	4.02	1.11	80.4%	مرتفعة
3	تعرف إلى أهمية تطبيق الأوراق النقاشية الملكية في الاردن.	13	3.99	0.82	79.9%	مرتفعة
11.د	وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل المقدرة على تحديد المستقبل المنشود	14	3.99	1.02	79.7%	مرتفعة
10	مشاركة الطلبة في البرامج التعريفية بمضامين الأوراق النقاشية.	15	3.95	0.71	78.9%	مرتفعة
18.ب	التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات التعلم في مجتمع التعلم	16	3.93	1.02	78.7%	مرتفعة
21	نشر ثقافة المشاركة والاحترام والتقدير لكل أصحاب الآراء والمجتهدين فالتربية للجميع.	17	3.91	1.18	78.1%	متوسطة
18.أ	التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات التعلم النشط	18	3.87	1.33	77.3%	متوسطة
13	تغيير اساس التعلم من تعلم فردي إلى مجتمع تعلم متبادل.	19	3.83	0.92	76.7%	مرتفعة
6	عقد ورش عمل لأعضاء هيئة التدريس عن مضامين الأوراق النقاشية.	20	3.81	1.03	76.3%	مرتفعة
11.ب	وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل أهمية مرحلة الطفولة	21	3.81	0.95	76.3%	مرتفعة

15	إعادة تطوير مفهوم عضو هيئة التدريس في الجامعة.	22	3.80	1.12	76.0%	مرتفعة
11ج.	وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل مكانة المرأة	23	3.75	0.94	74.9%	مرتفعة
17	الانتقال إلى مجتمعات التعلم الجامعية وهذا يتطلب إصدار نشرة إعلامية عن الموضوع.	24	3.63	1.20	72.5%	متوسطة
16	تغيير مفهوم الامتحان إلى فرصة تعليمية جديدة.	25	3.43	1.29	68.5%	متوسطة
1	محاورة طلبة الجامعات على مضمون الأوراق النقاشية الملكية.	26	3.41	1.51	68.3%	متوسطة
	الدرجة الكلية- اليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية	---	4.00	0.54	80.0%	مرتفعة

يلاحظ من جدول (17) وجود درجة موافقة مرتفعة على آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية بمتوسط اجابات (4.00) وانحراف معياري (0.54)، وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن ثلاثاً وعشرين منها بدرجة مرتفعة فيما ثلاث فقرات فقط بدرجة تقدير متوسطة. وكانت اعلى التقديرات على الفقرات:

- الفقرة رقم (18.ج) في المرتبة الاولى والتي تنص على " التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات تعليم (التفكير، الإبداع)" بمتوسط اجابات (4.53) وانحراف معياري (0.95) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (19) في المرتبة الثانية والتي تنص على " فتح المجال أمام الطلبة لتشجيعهم على المشاركة" بمتوسط اجابات (4.45) وانحراف معياري (0.77) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (5) في المرتبة الثالثة والتي تنص على "الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في شرح الأوراق النقاشية" بمتوسط اجابات (4.32) وانحراف معياري (0.69) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (11.أ) في المرتبة الرابعة والتي تنص على "وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل حقوق الإنسان" بمتوسط اجابات (4.27) وانحراف معياري (0.74) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (4) في المرتبة الخامسة والتي تنص على " تصميم مبادرات في الجامعات لبيان محاور الأوراق النقاشية الملكية" بمتوسط اجابات (4.27) وانحراف معياري (0.82) وبدرجة تقدير مرتفعة.

- الفقرة رقم (14) في المرتبة السادسة والتي تنص على " أن تتم العملية التعليمية عبر سبل موضوعية تستند إلى احترام الرأي الآخر" بمتوسط اجابات (4.26) وانحراف معياري (0.97) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (12) في المرتبة السابعة والتي تنص على " تعزيز ثقافة الحوار لإثراء دور الأوراق النقاشية التعليمي" بمتوسط اجابات (4.18) وانحراف معياري (0.95) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (7) في المرتبة الثامنة والتي تنص على " عقد ندوات عامة بهدف عرض مضامين الأوراق النقاشية" بمتوسط اجابات (4.17) وانحراف معياري (0.69) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (8) في المرتبة التاسعة والتي تنص على " قيام الجامعات الأردنية باستخدام الإذاعة في استعراض مضامين الأوراق النقاشية" بمتوسط اجابات (4.17) وانحراف معياري (0.70) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (2) في المرتبة العاشرة والتي تنص على " بيان محاور الأوراق النقاشية الملكية للطلبة" بمتوسط اجابات (4.13) وانحراف معياري (0.77) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (9) في المرتبة الحادية عشر والتي تنص على " تصميم شعارات مستمدة من الأوراق النقاشية الملكية" بمتوسط اجابات (4.09) وانحراف معياري (0.59) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (20) في المرتبة الثانية عشرة والتي تنص على " تشكيل لجنة داخل الجامعة لوضع استراتيجية تنفيذ للأوراق النقاشية الملكية" بمتوسط اجابات (4.02) وانحراف معياري (1.11) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (3) في المرتبة الثالثة عشرة والتي تنص على " تعرف إلى أهمية تطبيق الأوراق النقاشية الملكية في الاردن" بمتوسط اجابات (3.99) وانحراف معياري (0.82) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (11.د) في المرتبة الرابعة عشرة والتي تنص على "وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل المقدرة على تحديد المستقبل المنشود " بمتوسط اجابات (3.99) وانحراف معياري (1.02) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (10) في المرتبة الخامسة عشرة والتي تنص على " مشاركة الطلبة في البرامج التعريفية بمضامين الأوراق النقاشية" بمتوسط اجابات (3.95) وانحراف معياري (0.71) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (18.ب) في المرتبة السادسة عشرة والتي تنص على " التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات التعلم في مجتمع التعلم" بمتوسط اجابات (3.93) وانحراف معياري (1.02) وبدرجة تقدير مرتفعة.

- الفقرة رقم (21) في المرتبة السابعة عشرة والتي تنص على "نشر ثقافة المشاركة والاحترام والتقدير لكل أصحاب الآراء والمجتهدين فالتربية للجميع" بمتوسط اجابات (3.91) وانحراف معياري (1.18) وبدرجة تقدير متوسطة.
- الفقرة رقم (18.أ) في المرتبة الثامنة عشرة والتي تنص على " التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات التعلم النشط)" بمتوسط اجابات (3.87) وانحراف معياري (1.33) وبدرجة تقدير متوسطة.
- الفقرة رقم (13) في المرتبة التاسعة عشرة والتي تنص على "تغيير اساس التعلم من تعلم فردي إلى مجتمع تعلم متبادل" بمتوسط اجابات (3.83) وانحراف معياري (0.92) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (6) في المرتبة العشرين والتي تنص على " عقد ورش عمل لأعضاء هيئة التدريس عن مضامين الأوراق النقاشية" بمتوسط اجابات (3.81) وانحراف معياري (1.03) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (11.ب) في المرتبة الحادية والعشرين والتي تنص على "وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل أهمية مرحلة الطفولة" بمتوسط اجابات (3.81) وانحراف معياري (0.95) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (15) في المرتبة الثانية والعشرين والتي تنص على " إعادة تطوير مفهوم عضو هيئة التدريس في الجامعة" بمتوسط اجابات (3.80) وانحراف معياري (1.12) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (11.ج) في المرتبة الثالثة والعشرين والتي تنص على " وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل مكانة المرأة" بمتوسط اجابات (3.75) وانحراف معياري (0.94) وبدرجة تقدير مرتفعة.
- الفقرة رقم (17) في المرتبة الرابعة والعشرين والتي تنص على " الانتقال إلى مجتمعات التعلم الجامعية وهذا يتطلب إصدار نشرة إعلامية عن الموضوع" بمتوسط اجابات (3.63) وانحراف معياري (1.20) وبدرجة تقدير متوسطة.
- الفقرة رقم (16) في المرتبة الخامسة والعشرين والتي تنص على " تغيير مفهوم الامتحان إلى فرصة تعليمية جديدة" بمتوسط اجابات (3.43) وانحراف معياري (1.29) وبدرجة تقدير متوسطة.

- الفقرة رقم (1) في المرتبة السادسة والعشرين والتي تنص على " محاورة طلبة الجامعات على مضمون الأوراق النقاشية الملكية " بمتوسط اجابات (3.41) وانحراف معياري (1.51) وبدرجة تقدير متوسطة.

أما نتائج المقابلة فيما يخص آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية فيمكن إجمالها بما يلي:

تشير نتائج المقابلات التي اجراها الباحث الى وجود اعتقاد لدى الدكتور (م. ح) أن أهم مراحل تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية هي:

- تحليل ما ورد في الأوراق بهذا الخصوص.
- مشاركة الجميع في حوارات حول مضامين الأوراق.
- شفافية الاعتراف بالمشكلات.
- المشاركة أيضاً في وضع مقترحات الحلول وتوزيع الأدوار لتنفيذها.

في حين يرى الاستاذ الدكتور (ع. ح) / عضو مجلس التعليم العالي أن أهم المتطلبات لتطبيق الاوراق النقاشية تكمن في :

- وضع خطة عمل محكمة لتوظيف الموارد المالية والبشرية.
- رفع مستوى البحث الذي يلعب دوراً أساسياً في تحسين موقع جامعاتنا الأردنية على التصنيف العالمي.
- وعلى جميع الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة العمل وبشكل مؤسسي وبمشاركة فاعلة من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة للبحث عن مبادرات وآليات تعمم على طلبة الجامعة تحقق الرؤى الملكية للإصلاح والتطوير.

ويرى الاستاذ الدكتور (م. خ) / عضو مجلس التعليم العالي ضرورة وجود آلية يتم الاتفاق عليها بين الإدارات الجامعية والكليات والاقسام الاكاديمية من طرف وأعضاء هيئة التدريس مع الأخذ بآراء الطلبة لتكون آلية توافقية يمكن جني ثمارها.

ويرى الأستاذ الدكتور (ص. ر) أن عملية تطبيق الأوراق النقاشية تمر بالمراحل التالية:

- مرحلة نشر الوعي بهذه المضامين.
- مرحلة إعادة النظر في الخطط الجامعية في ضوء مضامين الأوراق النقاشية.
- مرحلة التنفيذ.

وكما يرى (م. ف) عضو مجلس التربية والتعليم أن تطبيق الاوراق النقاشية يتطلب وضع خارطة طريق تحدد المناهج المطلوب تنفيذها، وتوفير الاساتذة الاكفاء، وتوفير الامكانات

المادية من مختبرات وأدوات، وبعد ذلك تقييم الانجازات والمتابعة والمساءلة. وترى الدكتورة (م. ح) /عضو مجلس التربية ومستشارة تربوية أن تطبيق الاوراق النقاشية يتطلب :

- مراجعة التوصيات التي انبعثت عن لجنة تنمية الموارد البشرية وضرورة ترجمتها من خلال برامج ومشاريع وإجراءات عملية على أرض الواقع.
- ضرورة تضمين الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجامعات أبرز المضامين المتضمنة في الأوراق النقاشية في مختلف المجالات.
- إتاحة الفرصة للمتعلمين للتعلم والابداع والوصول إلى أعلى المراتب بالإفادة من المستجدات في كل الثقافات.

و ترى د. منى أن مراحل تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية تتمثل بما يلي:

- تشكيل لجان متخصصة لدراسات الأوراق النقاشية ووضع التصور لتطبيقها في الجامعة حسب اختصاص كل لجنة.
- مناقشة توصيات اللجان بمشاركة مجتمعية كبيرة وتلخيصها وتنظيمها في شكل شامل متكامل.
- تضمين أبرز التوصيات في خطط الجامعات وبرامجها.
- متابعة التطبيق على أرض الواقع من خلال التهيئة والاعداد والتنفيذ والمأسسة.

ويحدد مدير مديرية التربية والتعليم الثقافة العسكرية متطلبات تطبيق مضامين الاوراق النقاشية بما يلي :

- توفير قيادات تربوية تعمل بلا تردد ولا خوف من التغيير.
- اعادة تأهيل المناهج وتحديثها لتواكب مستجدات العلوم وتحاكي تعليم التفكير والتحليل وحل المشكلات.
- تدريب المدرسين والمحاضرين على اعتماد أساليب مشجعة للنقد والابداع ي تدريبهم.
- توفير الامكانات المادية ووسائل المعرفة والاتصال والتجريب والبحث المادية والرقمية.

ويتفق (ب.ز) و (أ.م) و(ه. غ) و (ع.ع) و(ع.ن) عميد كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني الدراسات الدولية والعلوم السياسية و (ع. م) وهم أعضاء في مجلس التعليم العالي ومجلس التربية والتعليم على أن أهم آليات تطبيق الأوراق النقاشية تتمثل بإعداد الخطط التنفيذية اللازمة وتكاثف الجهود لوضع مؤشرات محددة لتطبيق المضامين التربوية في الأوراق النقاشية وعقد ندوات ومحاضرات وتضمين الكتب والمناهج الجامعية فصولا عن هذه المضامين.

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنه يقترح الآليات التالية لتطبيق المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية:

- تحليل ما ورد في الأوراق النقاشية الملكية حول تطوير التربية واصلاح قطاع التعليم العالي.
- رفع مستوى البحث العلمي والذي يلعب دوراً أساسياً في تحسين موقع جامعاتنا الأردنية على التصنيف العالمي.
- على جميع الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة العمل وبشكل مؤسسي وبمشاركة فاعلة من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة للبحث عن مبادرات وآليات تعمم على طلبة الجامعة تحقق الرؤى الملكية للإصلاح والتطوير.
  - مرحلة نشر الوعي بالمضامين التربوية في الجامعات الاردنية سواء على مستوى الإدارة أو الهيئات التدريسية والطلبة.
  - مرحلة إعادة النظر في الخطط الجامعية في ضوء مضامين الأوراق النقاشية.
- مراجعة التوصيات التي انبثقت عن لجنة تنمية الموارد البشرية وضرورة ترجمتها من خلال برامج ومشاريع وإجراءات عملية على أرض الواقع.
- ضرورة تضمين الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجامعات أبرز المضامين المتضمنة في الأوراق النقاشية في مختلف المجالات.
- إتاحة الفرصة للمتعلمين للتعلم والابداع والوصول إلى أعلى المراتب بالإفادة من المستجدات في كل الثقافات.
- تشكيل لجان متخصصة لدراسات الأوراق النقاشية ووضع التصور لتطبيقها في الجامعة حسب اختصاص كل لجنة.
- توفير قيادات تربوية تعمل بلا تردد ولا خوف من التغيير.
- اعادة تأهيل المناهج وتحديثها لتواكب مستجدات العلوم وتحاكي تعليم التفكير والتحليل وحل المشكلات.
- تدريب المدرسين والمحاضرين على اعتماد أساليب مشجعة للنقد والابداع في تدريبهم.
- توفير الامكانات المادية ووسائل المعرفة والاتصال والتجريب والبحث المادية والرقمية.
- متابعة التطبيق على أرض الواقع من خلال التهيئة والاعداد والتنفيذ والمأسسة.

ثامناً. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثامن الذي نصَّ على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لآليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، والعمر، والرتبة الاكاديمية، والخبرة، والجامعة)؟".**

للإجابة عن سؤال الدراسة الثامن؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لآليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)، وذلك كما هو مبين في الجدول (18).

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)

المتغير المستقل	فئات المتغير المستقل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	109	3.99	0.56
	أنثى	41	4.03	0.48
العمر	اقل من 40 سنة	27	4.02	0.50
	40-50 سنة	78	4.03	0.54
	50 سنة فاكثر	45	3.94	0.55
الرتبة الاكاديمية	أستاذ	54	3.99	0.59
	أستاذ مشارك	42	4.03	0.52
	استاذ مساعد	29	4.02	0.53
	أخرى (محاضر، مدرس)	25	3.95	0.49
الخبرة في مجال التدريس	أقل من 5 سنوات	11	3.65	0.57
	5-10 سنوات	49	4.07	0.49
	11 سنة فما فوق	90	4.00	0.55
الجامعة	الأردنية	52	4.30	0.37
	اليرموك	63	3.77	0.47
	مؤته	35	3.96	0.64

يلاحظ من جدول (18) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات افراد الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الاردنية على مقياس اهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية تعزى الى الاختلاف في خصائص افراد الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية، تم إجراء تحليل التباين الخماسي، وذلك كما هو مبين في الجدول (19).

جدول (19)

نتائج تحليل التباين الخماسي لاختبار دلالات الفروق في آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.02	1	0.02	0.11	0.73
العمر	0.25	2	0.12	0.54	0.57
الرتبة الاكاديمية	0.48	3	0.16	0.68	0.56
الخبرة في مجال التدريس	1.84	2	0.92	3.91	0.02
الجامعة	7.87	2	3.93	16.72	0.00
الخطأ	32.71	139	0.23		
الكلي	2441.40	150			

يتضح من جدول (19) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لآليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمي).

تم استخدام اختبار توكي للاختبارات البعدية:

جدول (20)

نتائج اختبار توكي للاختبارات البعدية لبيان الفروق حسب متغيري الخبرة والجامعة

المتغير	(أ)	(ب)	متوسط الاختلاف	الدلالة الاحصائية
الخبرة	**أقل من 5 سنوات**	5-10 سنوات	0.41-	0.02
		11 سنة فاكثر	0.34-	0.06
	5-10 سنوات	11 سنة فاكثر	0.07	0.67
الجامعة	**الجامعة (أ)**	**الجامعة (ب)**	**متوسط الاختلاف**	**الدلالة الاحصائية**
	الاردنية	اليرموك	0.52	0.00
		مؤته	0.33	0.00
	اليرموك	مؤته	0.18-	0.16

يلاحظ من نتائج اختبار توكي وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية وأعضاء الهيئة التدريسية في كل من جامعتي اليرموك ومؤتة

ولصالح أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية. كما لا تظهر فروق دالة إحصائيا بين وجهات نظر كل من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته.

في حين يتضح من الجدول (20) وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لآليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيري الخبرة والجامعة حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على التوالي (3.919، 16.729) والدلالة الاحصائية لهما (0.022، 0.000). ولاختبار الفروق الثنائية بين الجامعات محل الدراسة الثلاث (الأردنية، اليرموك، مؤته) وفئات الخبرات الثلاث (أقل من 5، 5-10، 11 فأكثر).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة، والتوصيات التي ترتبت على تلك النتائج. ولكون هذه الدراسة هي الدراسة الأولى حسب علم الباحث فإنه سيتم مقارنة نتائجها مع دراسات مشابهة لها إلى حد ما من حيث الموضوع العام.

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الذي نصَّ على: **"ما درجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟"**، للإجابة عن سؤال الدراسة الأول؛ فقد تم توزيع استبانة على عينة الدراسة ومن ثم تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس درجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية . وكذلك تم إجراء (13) مقابلة تدعم نتائج الدراسة.

يلاحظ من نتائج التحليل أنَّ الدرجة الكلية لتوفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية قد جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط إجابات (3.68)، وعلى مستوى فقرات المقياس يتضح أن عشر فقرات جاءت بدرجة مرتفعة وثماني فقرات بدرجة متوسطة، إذ جاءت أعلى التقديرات على الفقرة رقم (13) في المرتبة الأولى والتي تنص على "تعدّ المشاركة الفاعلة للمواطن الأردني في الحياة السياسية الركيزة الأساسية في تطوير النموذج الديمقراطي الأردني" بمتوسط اجابات (3.93) وبدرجة تقدير مرتفعة، وتعزى هذه النتيجة ادراك اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية لأهمية المشاركة السياسية وأثرها على شخصية الطالب ، وربما إلى تركيز الملك عبدالله على أهمية المشاركة الحقيقية من المواطن الأردني لأن ذلك ينعكس بشكل مباشر على المواطن والدولة الأردنية ، وتعزيز مسيرة الديمقراطية الاردنية .

فيما جاءت الفقرة رقم (15) في المرتبة الثانية والتي تنص على " تدعو الأوراق النقاشية الى احترام الرأي الآخر من منطلق أن جميع الأردنيين أخوة متساوون" بمتوسط اجابات (3.89) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويعزى ذلك الى أهمية تعليم الطلبة على ثقافة الحوار وقبول الاراء المختلفة ، فقد ركزت الورقة النقاشية الثانية للملك عبدالله الثاني على احترام الرأي الآخر كقيمة إنسانية وحضارية نبيلة، وتعكس نضجاً ديمقراطياً وثقافة متسامحة تؤمن بالتعدد والتنوع والاختلاف.

وتلتها الفقرة رقم (18) في المرتبة الثالثة والتي تنص على " تعتبر الأوراق النقاشية الاختلاف المبني على الاحترام المتبادل حافزاً قوياً للحوار البناء الذي يعد جوهر العملية الديمقراطية" بمتوسط اجابات (3.85) وبدرجة تقدير مرتفعة ، وتعزى هذه النتيجة ربما إلى أن ادراك اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الرسمية لقيمة الحوار في الوصول الى حل المشكلات واهمية الحوار بين افراد المجتمع وبما يعزز الفكر الحر المستنير في المجتمع الاردن. أما أدنى درجات التقدير فكانت على الفقرة رقم (11) في المرتبة الثامنة عشرة والتي تنص على " تُشَجِّع الأوراق النقاشية الطلبة على ثقافة التنوع المستند إلى الحوار" بمتوسط اجابات (3.41) وبدرجة تقدير متوسطة، ويمكن تفسير ذلك بضعف الاهتمام من قبل الطلبة بثقافة التنوع والحوار البناء .

ومن ثم الفقرة رقم (4) في المرتبة السابعة عشرة والتي تنص على " تُحَفِّز الأوراق النقاشية المقدرة على التحليل المستند إلى التفكير المبدع" بمتوسط اجابات (3.46) وبدرجة تقدير متوسطة، ويمكن أن يعود ذلك الى مستوى الطلبة في كليات العلوم التربية في الجامعات الاردنية، وعدم قدرتهم على تحليل الاحداث بشكل علمي .

وتلتها الفقرة رقم (10) في المرتبة السادسة عشرة والتي تنص على " تُرسِّخ الأوراق النقاشية مبادىء العمل المهنية في المجال التربوي" بمتوسط اجابات (3.53) وبدرجة تقدير متوسطة، ويمكن تفسير ذلك بضعف الاقبال من قبل الطلبة نحو العمل المهني ، ووجود نظرة سلبية لدى الطلبة في مرحلة المدرسة نحو العمل المهني.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسة من نتائج المقابلات. ويلاحظ من خلال تحليل المقابلات أن أهم مضامين الاوراق النقاشية تتمثل في التأسيس لثقافة الحوار والتفاوض واحترام الآراء والاختلاف في وجهات النظر وبناء القدرات البشرية وتطوير العملية التربوية جوهر نهضة الأمة. وتنشئة جيل مؤمن بالديمقراطية ومبادئها كالحوار وتقبل الرأي الآخر والاقناع على أساس الحجة والبرهان والدليل العلمي والمنطقي بالإضافة إلى تطوير المناهج وتأهيل الاساتذة في مختلف التخصصات للنهوض بالعملية التربوية ككل، وبناء الشخصية الوطنية واستخدامات التكنولوجيا والتعددية وعدم إقصاء الاخر والحوار الحضاري ونبذ العنف والتطرف والتعصب وانّ مواكبة تحديات هذا العصر لن تكون إلا بأدواته المعرفية الجديدة وباستثمار الموارد البشرية سعياً للتعايش الفاعل في اقتصاد المعرفة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني الذي نصَّ على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) في تقديرات اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لدرجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؟"**. للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية، الخبرة، الجامعة).

أظهرت الدراسة وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات افراد الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الاردنية على مقياس توفر المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية تعزى الى الاختلاف في خصائص افراد الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية، تم إجراء تحليل التباين الخماسي، ولم تظهر النتائج فروقاً دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لدرجة توفر المضامين التربوية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيرات(الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة)، مما يشير الى وجود توافق لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية حول توافر المضامين التربوية في الاوراق النقاشية الملكية بغض النظر عن (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة) ، وقد يعزى ذلك إلى أهمية المضامين التربوية للأوراق النقاشية الملكية وما تعبر عنه من الفكر الاصلاحي للملك عبدالله الثاني في مختلف القطاعات وخصوصاً في المجال التربوي الذي يحظى برعايته واهتمامه .

فيما بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لدرجة توفر المضامين التربوية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغير الجامعة، ولاختبار الفروق الثنائية بين الجامعات محل الدراسة الثلاث (الاردنية، اليرموك، مؤته) تم استخدام اختبار توكي للاختبارات البعدية: يلاحظ من نتائج اختبار توكي وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية وكل من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته ولصالح اعضاء الهيئة في الجامعة الاردنية، ولم تظهر فروق دالة إحصائياً بين وجهات نظر كل من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته، ويمكن أن يعزى ذلك إلى وجود اهتمام لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاردنية بمضامين الأوراق النقاشية ، ومشاركتهم في

ندوات ومؤتمرات وورش عمل عن الأوراق النقاشية الملكية تعزز من وعيهم وأدراكهم لمضامين الاوراق النقاشية الملكية ومتابعتهم المستمرة للتطورات في المجال التربوي .

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث الذي نصَّ على: **"ما العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟".** للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث؛ تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية، بينت الدراسة وجود درجة موافقة مرتفعة على العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية بمتوسط اجابات (4.03).

وعلى مستوى فقرات المقياس يتضح أنها جميعها جاءت بدرجة مرتفعة. وكانت اعلى التقديرات على الفقرة رقم (5) في المرتبة الاولى والتي تنص على " نشوء بيئة – رسمية، تطالب بـ (الحزم، الشجاعة، عدم التردد) في اتخاذ قرارات جريئة لخدمة الوطن" بمتوسط إجابات (4.26) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أهمية القيادة الفاعلة في توفير بيئة ملائمة لتطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية وتكون متصِّفة بالحزم والشجاعة في اتخاذ قرارات بناءة وقوية لخدمة الوطن والمواطن الأردني، لأن ذلك يشكل عاملاً رئيسياً ومحورياً في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية.

ومن ثم الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية والتي تنص على " الإرادة الملكية لتطوير الجامعات" بمتوسط اجابات (4.07) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى وجود رغبة ملكية سامية لتطوير الجامعات الأردنية ، وتشكل الأوراق النقاشية الملكية محوراً مهماً في تطوير عمل الجامعات وخصوصاً الورقة النقاشية السابعة.

أما أدنى درجات التقدير فكانت على الفقرة رقم (2) في المرتبة السادسة والتي تنص على "المتابعة المباشرة للحكومة لتطوير عمل الجامعات" بمتوسط اجابات (3.86) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك بقيام الحكومات الاردنية بالعمل على تنفيذ الطروحات الملكية لتطوير الجامعات مما يساهم في تعزيز دورها في المجتمع من خلال تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية، ومن ثم الفقرة رقم (4) في المرتبة الخامسة والتي تنص على "وجود قيادة تربوية مؤمنة بضرورة التغيير، تؤمن بإمكانات العاملين في الوزارات وخارجها" بمتوسط اجابات (4.89) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويمكن أن يعزى ذلك الى أن القيادات التربوية تعد عاملاً

رئيسياً مهماً في المقدرة على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت له الدراسة من نتائج المقابلات.

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع الذي نصَّ على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) في تقديرات اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية للعوامل التي تساعد في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؟"**. للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل التي تساعد في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)، بينت الدراسة وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات افراد الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الاردنية على مقياس العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية تعزى الى الاختلاف في خصائص افراد الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية، تم إجراء تحليل التباين الخماسي، ويتضح عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية للعوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيرات(الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة)،

وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية للعوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغير الجامعة.

ولاختبار الفروق الثنائية بين الجامعات محل الدراسة الثلاث (الاردنية، اليرموك، مؤته) تم استخدام اختبار توكي للاختبارات البعدية: يلاحظ من نتائج اختبار توكي وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية واعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك ولصالح اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية، ويمكن تفسير ذلك بكون أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاردنية اقرب الى مركز صنع القرار ويشاركون في المؤتمرات والندوات عن الاوراق النقاشية الملكية ، كما ويلاحظ عدم وجود فروق دالة احصائيا

بين وجهات نظر كل من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته وكذلك بين أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة والجامعة الاردنية.

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس الذي نصَّ على: **"ما أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة ؟".** للإجابة عن سؤال الدراسة الخامس؛ تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية، ولوحظ وجود درجة موافقة مرتفعة على أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية بمتوسط اجابات (3.90).

وعلى مستوى فقرات المقياس يتضح أن ست عشرة منها بدرجة مرتفعة فيما فقرتان فقط بدرجة تقدير متوسطة، وكانت أعلى التقديرات على الفقرة رقم (15) في المرتبة الاولى والتي تنص على " تحفز الأوراق النقاشية على المشاركة الفاعلة لكافة القوى المكونة للمجتمع في الحياة السياسية " بمتوسط اجابات (4.21) وبدرجة تقدير مرتفعة، فتعزيز مبدأ سيادة القانون مبني على وعي المواطن بحقوقه وواجباته بما يحقق المصلحة الوطنية، أكد جلالته مراراً على أهمية المواطنة الفاعلة كجزء لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي. فقد شدد جلالته في الورقة النقاشية الرابعة "نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة" على أهمية التحلي بالمواطنة الفاعلة للمشاركة في الحياة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار للوصول للحكومات البرلمانية.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت له الدراسة من نتائج المقابلات. إذ جاء ترتيب فقرات المجال على النحو التالي الفقرة رقم (1) في المرتبة الاولى التي تنص على " تشكل مضامين الأوراق النقاشية خارطة طريق يستهدي بها الشعب (أفراداً ومؤسسات)" بمتوسط اجابات (4.21) وبدرجة تقدير مرتفعة، فالهدف الذي أعلنه الملك عبدالله الثاني بن الحسين من وراء هذه الأوراق النقاشية واضح وصريح، وهو الوصول إلى حكومة برلمانية ممثلة لفئات الشعب الأردني، فهو يؤكد أن التعديلات الدستورية التي أجريت خلال السنوات الماضية غير كافية للإصلاح الديمقراطي المنشود، إن لم يرافقها تطور حقيقي وجذري للنهج الذي يحكم الممارسات والعلاقة بين المواطنين والجهاز الحكومي والنواب الذين يحملون الأمانة ومسؤولية مراقبة السلطة التنفيذية ، بدأ جلالته أوراقه بتسلسل زمني؛ ابتداء من توصيف الواقع الأردني، مروراً بالانتخابات البرلمانية، والتعديلات الدستورية، واستحداثات الأجهزة والمراكز التي تخدم المسيرة الديمقراطية، وصولاً إلى الهدف الكبير وهو تشكيل الحكومات البرلمانية. فالحكومة البرلمانية

مؤشر على تجذير الممارسات الديمقراطية، وتطوير النظام الديمقراطي برمته. إذ إن الوصول إلى هذه الحكومات يتطلب أحزاباً قوية ممثلة، ذات قاعدة جماهيرية واسعة، قادرة على التعبير عن مصالح أفراد المجتمع وأولياتهم وهمومهم، وتتبنى برامج وطنية قابلة للتطبيق.

أما أدنى درجات التقدير فكانت على الفقرة رقم (12) في المرتبة الثامنة عشرة والتي تنص على " تُعبِّر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الاحترام المتبادل" بمتوسط اجابات (3.57) وبدرجة تقدير متوسطة، فالمواطن هو الهدف والغاية والأداة والوسيلة معاً لحياة سياسية ديمقراطية. ومن أجل ذلك، فقد أطلق جلالته برنامج التمكين الديمقراطي؛ لتفعيل دور المواطن الأردني في الحياة السياسية. فالمواطن يجب أن يهتم بالشأن الأردني الذي يشمل جوانب الحياة كلها؛ فهو يريد أن يجد عملاً، كما أنه يريد أن يتعلم ابنه تعلماً نوعياً، ويود أن يصل الماء إلى بيته بشكل دائم. ولهذا لا بد أن يكون له صوت ومشاركة فاعلة؛ فالصمت والانسحاب غير مقبولين على الإطلاق.

ومن ثم الفقرة رقم (6) في المرتبة السابعة عشرة والتي تنص على " تسهم الأوراق النقاشية في تحديد مواطن الخلل التي تعترض المسيرة الأردنية" بمتوسط اجابات (3.63) وبدرجة تقدير متوسطة، فبرنامج التمكين الديمقراطي يدعو إلى أن يكون الحوار الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات التي تواجه الاردن.

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السادس الذي نصَّ على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) في تقديرات اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لأهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؟"** للإجابة عن سؤال الدراسة السادس؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)، ووجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات افراد الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الاردنية على مقياس اهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية تعزى الى الاختلاف في خصائص افراد الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية، تم إجراء تحليل التباين الخماسي، حيث يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية للعوامل التي تساعد

على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيرات(العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة).

بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لأهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيري الجنس والجامعة حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على التوالي (5.185، 3.334) والدلالة الاحصائية لهما (0.024، 0.039)، وبالرجوع الى جدول (17) كما وتظهر الفروق لصالح الاناث بمتوسط (4.09) مقابل متوسط اجابات للذكور (3.83)، وقد يعزى ذلك إلى وجود إهتمام أكبر لدى الإناث لتطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية لما اشتملته على مضامين مهمة تسهم في تطوير المجتمع الأردني وتطوير قطاع التعليم وإنصاف حقوق المرأة.

ولاختبار الفروق الثنائية بين الجامعات محل الدراسة الثلاث (الاردنية، اليرموك، مؤته) تم استخدام اختبار توكي للاختبارات البعدية: يلاحظ من نتائج اختبار توكي وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك ولصالح اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية. كما ويلاحظ عدم وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر كل من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته وكذلك بين اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة والجامعة الاردنية. وقد يعزى ذلك إلى ادراك هيئة التدريس في الجامعة الأردنية الى أهمية تطبيق المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية في الجامعة في ضوء ما تملكه الجامعة من أهمية كبيرة ورائدة في عملية الإصلاح والتطوير باعتبارها الجامعة الأم التي تتبنى عمليات الإصلاح والتطوير في الجامعات الأردنية.

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السابع الذي نصَّ على: **"ما آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية ومن وجهة نظر عينة المقابلة؟"** للإجابة عن سؤال الدراسة السابع؛ تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس اليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية، ولوحظ وجود درجة موافقة مرتفعة على اليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية بمتوسط اجابات (4.00)، وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن ثلاثاً وعشرين منها بدرجة مرتفعة فيما ثلاث فقرات فقط بدرجة تقدير متوسطة، وكانت أعلى التقديرات على الفقرة رقم (18.ج) في المرتبة الاولى والتي تنص على

"التدريب المطلوب يجب أن يتركز على استراتيجيات تعليم (التفكير، الإبداع)" بمتوسط اجابات (4.53) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويمكن أن يعزى ذلك الى وجود إدراك لدى اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية حول أهمية التدريب على آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية، في ضوء الاهمية الكبيرة لتطبيق هذه المضامين والحاجة الى برامج تدريبية واسعة تساهم في التعريف بأهمية الأوراق النقاشية وآليات تطبيقها في الجامعات الاردنية، ومن ثم الفقرة رقم (19) في المرتبة الثانية والتي تنص على " فتح المجال أمام الطلبة لتشجيعهم على المشاركة" بمتوسط اجابات (4.45) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الطالب هو هدف وغاية تطوير العمل الجامعي لذا فمن الطبيعي أن يحظى الطالب باهتمام اعضاء هيئة التدريس، وأن الاوراق النقاشية الملكية تركز على المواطن وتسعى الى تعزيز دوره في المجتمع الاردني ، ويشكل الطلبة جزءاً هاماً من شرائح المجتمع الاردني.

أما أدنى درجات التقدير فكانت على الفقرة رقم (1) في المرتبة السادسة والعشرين والتي تنص على "محاورة طلبة الجامعات على مضمون الأوراق النقاشية الملكية" بمتوسط اجابات (3.41) وبدرجة تقدير متوسطة ويمكن أن يعزى ذلك لأهمية توجيه وتوعية الطلبة على مضامين الأوراق النقاشية الملكية بصورة أكبر من محاورتهم، فهم بحاجة إلى التوعية والتوجيه انسجاماً مع مستوى قدراتهم المعرفية كونهم في بداية مشوارهم الأكاديمي، من ثم الفقرة رقم (16) في المرتبة الخامسة والعشرين والتي تنص على "تغيير مفهوم الامتحان إلى فرصة تعليمية جديدة" بمتوسط اجابات (3.43) وبدرجة تقدير متوسطة، وقد يعزى ذلك الى صعوبة تغيير نظام الامتحانات في الجامعات ، واحتياجه الى اجراءات طويلة. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت له الدراسة من نتائج المقابلات

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثامن الذي نصَّ على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) في تقديرات اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية لاليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظرهم تعزى الى متغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؟"**. للإجابة عن سؤال الدراسة الثامن؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)، وبينت الدراسة وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاجابات افراد الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الاردنية على مقياس اهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية تعزى الى الاختلاف في خصائص افراد

الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمية، الخبرة، الجامعة)؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية، تم إجراء تحليل التباين الخماسي، و تبيّن عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لآليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيرات(الجنس، العمر، الرتبة الاكاديمي).

فيما بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الأوساط الحسابية لآليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغيري الخبرة والجامعة حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على التوالي (3.919، 16.729) والدلالة الاحصائية لهما (0.022، 0.000). ولاختبار الفروق الثنائية بين الجامعات محل الدراسة الثلاث (الاردنية، اليرموك، مؤته) وفئات الخبرات الثلاث (اقل من 5، 5-10، 11 فاكثر)، تم استخدام اختبار توكي للاختبارات البعدية: يلاحظ من نتائج اختبار توكي وجود فروق دالة احصائيا بين فئتي الخبرة اقل من 5 سنوات والفئة 5-10 سنوات ولصالح الفئة 5-10 سنوات، فيما لا توجد فروق بين فئات الخبرة الاخرى، ويمكن تفسير ذلك بوجود اهتمام لدى هذه الفئة (من 5-10 سنوات) بتطبيق الأوراق النقاشية لإدراكهم أهمية دورها في تطوير عمل الجامعات ولكون هذه الفئة تطمح الى تقديم وتطوير عمل الجامعات في ضوء الإمكانات والخبرات التي يمتلكونها. ويلاحظ من نتائج اختبار توكي وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية واعضاء الهيئة التدريسية في كل من جامعتي اليرموك ومؤتة ولصالح اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية. كما لا يظهر وجود فروق دالة احصائيا بين وجهات نظر كل من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك ومؤته، وقد يعزى ذلك إلى وجود اهتمام أكبر لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاردنية كونها الجامعة الام ومن اكبر الجامعات الاردنية والرائدة في مجال التطوير والتحديث وتطبيق مضامين الاوراق النقاشية بما يعزز دورها ومكانتها بين الجامعات الاردنية ، ويؤكد محورية الدور الذي تقوم به الجامعة الاردنية في تبني الاستراتيجيات والمفاهيم الادارية والتربوية الحديثة .

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة فإنها توصي بـ:

- قيام جميع الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة وبشكل مؤسسي ورسمي ومشاركة فاعلة من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في الجامعات بالبحث عن مبادرات وآليات

لتطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات بما يحقق الرؤى الملكية للإصلاح والتطوير.

- رفع مستوى الاهتمام بالبحث العلمي والذي يلعب دوراً أساسياً في تحسين موقع الجامعات الأردنية على التصنيف العالمي.
- على جميع الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة العمل وبشكل مؤسسي وبمشاركة فاعلة من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة للبحث عن مبادرات وآليات تعمم على طلبة الجامعة تحقق الرؤى الملكية للإصلاح والتطوير في مؤسسات التعليم العالي الاردنية .
- ضرورة تضمين الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجامعات أبرز المضامين المتضمنة في الأوراق النقاشية .
- تشكيل لجان متخصصة في الجامعات الاردنية لدراسات مضامين الأوراق النقاشية ووضع التصور لتطبيقها في الجامعة حسب اختصاص كل لجنة.
- تدريب المدرسين والمحاضرين على اعتماد أساليب مشجعة للنقد والابداع في تدريبهم.
- توفير الامكانات المادية ووسائل المعرفة والاتصال والتجريب والبحث المادية والرقمية.
- إعادة النظر في الخطط الجامعية في ضوء مضامين الأوراق النقاشية. وضرورة تضمين الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجامعات أبرز المضامين المتضمنة في الأوراق النقاشية في مختلف المجالات. ومتابعة التطبيق على أرض الواقع من خلال التهيئة والاعداد والتنفيذ والمأسسة.
- تفعيل دور الجامعات الاردنية من أجل رفع مستوى الوعي، وتعزيز شعور الانتماء الوطني لدى الشباب، وتحفيز الاهتمام بالثقافة العامة، وتنمية روح العمل الجماعي، وإطلاع الطلبة على واقع مجتمعهم والتفاعل مع قطاعاته والمساهمة في خدمته، تزامناً مع إعلاء القيم الأخلاقية والإنسانية وتعزيزها والتصدي للممارسات السلبية.
- تعزيز دور المؤسسة التعليمية بمراحلها المدرسية والجامعية المختلفة، لإيجاد مناهج تسهم في تعزيز قيم العقل والتفكير الناقد والعمل والجهد ونبذ العنف عند الشرائح الشبابية وتنمية الوعي والروح الوطنية لديها، من أجل تحقيق هدف التمكين الديمقراطي وصد الأجندات الخارجية المضادة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا. المراجع العربية

أبو حمور، محمد (2015). **اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشية الملكية.** عمان.

أبو حمور، محمد (2016). الأوراق النقاشية الملكية مبادرة غير مسبوقة على مستوى العالم تحظى بتقدير الجميع، نقلا عن الموقع: **http://mowatinoon.com/.** تاريخ الرجوع 2017/7/15

ابو خضير، بسام (2016). التعليم العالي مسيرة قائد وابداع. طلبه نيوز. نقلا عن الموقع: **http://mobile.racj.com/** تاريخ الرجوع 2017/7/20

أحمد، عطية الله (1968). **القاموس السياسي.** الطبعة الثالثة، القاهرة: دار النهضة.

البعلبكي، منير (1999). **المورد – قاموس إنجليزي – عربي،** ط33، بيروت: دار العلم للملايين.

البكوري، محمد (2016). المجتمع المدني والديمقراطية .. قراءة في بعض أسس التلازم، نقلا عن الرابط: **http://www.nashiri.info/articles** تاريخ الرجوع 2017/7/16

بني مصطفى، هاني محمود (2007)، **السياسات التربوية والنظام السياسي.** عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

التل، احمد (1998). **التعليم التربوي في الأردن.** عمان: لجنة تاريخ الأردن.

التل، سعيد (1983). **التربية والتعليم في الأردن.** عمان: منشورات مديرية المناهج، وزارة التربية والتعليم.

التل، سعيد (1987). **التربية السياسية في الوطن العربي.** عمان: دار اللواء.

التميمي، أحمد (2015). التعليم العالي في الأردن أزمات ونجاحات وتحديات. نقلا عن الرابط:**http://www.albaladnews.net/more** تاريخ الرجوع 2017/7/15

الجنحي، علي (2007). **دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجندي، مهند محمد (2011). علاقة المنهج التربوي بالمجتمع المحلي، نقلا عن الرابط: **http://al3loom.com/?p=3377.** تاريخ الرجوع 2017/7/22

حجى، أحمد إسماعيل (1998). **الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية.** القاهرة: دار الفكر العربي.

الخالدي، حتمل عودة(2012)، **مضامين خطابات جلالة الملك باللغة الانجليزية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ميسرو، الهند.

الخطاب السامي (2009). موقع جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين. نقلا عن الرابط: **https://kingabdullah.jo**/ تاريخ الرجوع 2017/7/18

الخطيب، أحمد (2002). **الإدارة الجامعية، دراسات حديثة**. اربد: جامعة اليرموك.

الديوان الملكي الهاشمي (2017) . نقلا عن الرابط: **https://rhc.jo**/ تاريخ الرجوع 2017/7/15

رحمة ، أنطوان (1989). سياسة تطوير التعليم التربوي في الوطن العربي مجالاتها وأولوياتها، **ندوة سياسة تطوير التعليم التربوي في الوطن العربي والعلوم**، دمشق.

الزيدانين، مفلح (2017).الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك بين ركائز الماضي ورؤية المستقبل. نقلا عن الرابط: **http://www.albaladnews.net/more** تاريخ الرجوع 2017/7/18

السعود، أدب مبارك (2008). **دراسة تحليلية لدور مجلس النواب الأردني في صنع السياسات التربوية للفترة (1989-2007)**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

السعيدين، ضيف الله سعد (2007). **الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني بن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن**. العقبة: المؤلف.

سليمان، نجدة إبراهيم (1998). رؤية مستقبلية لتقديم الجودة وضمان الجودة في التعليم التربوي في مصر في ضوء بعض التجارب العالمية، **مؤتمر تقويم الأداء الجامعي**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس.

السيد ، كريمات محمود (1997). **العبور بالتعليم الجامعي والتربوي إلى القرن الواحد والعشرين**. القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعي.

الشريف، إسماعيل (2016). قراءة في الورقة السادسة الدولة المدنية، صحفي، نقلا عن الموقع: **http://www.sahafi.jo**/. تاريخ الرجوع 2017/7/19

شلدان، فايز كمال عبد الرحمن (2006). **أنموذج مقترح لدور الجامعات الرسمية الأردنية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الصغير، أحمد حسين (2005). **التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.

الضمور، هاني حامد والشمايلة، حمزة نبيه (2007). التوجه التسويقي لدى مؤسسات التعليم العالي في الأردن "دراسة تحليلية ميدانية". **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 3 (3)، 296-323.

عبيدات، سليمان والرشدان، عبد الله (1993). **التربية والتعليم في الأردن من عام 1921-1993.** عمان: المؤلفان،

عبيدات، سهيل أحمد (2007)، **السياسات التربوية في الوطن العربي**. إربد: عالم الكتب الحديث.

عبيدات، محمد طالب (2016). قراءة في الورقة الملكية النقاشية السادسة. الدستور، نقلا عن الموقع: **https://addustour.com.** تاريخ الرجوع 2017/7/25

عتمة، محمد موسى (2011). **المضامين التربوية في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للفترة 1999-2010- دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، جرش، الأردن.

عطوي، جودت (2001). **الإدارة التعليمية والإشراف التربوي: أصولها وتطبيقاتها**. عمان: الدار العلمية الدولية.

عفيفي، محمد الهادي (2000)، **في أصول التربية والأصول الفلسفية للتربية**، ط 2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

علي، سعيد إسماعيل (1999). **رؤية سياسية للتعليم**، القاهرة: دار عالم الكتاب.

عليمات، محمد (1988). **النظام التربوي الأردني في ضوء النظم التربوية المعاصرة**، إربد: مكتبة الكتاني.

العمايرة، محمد حسن (1997). **التربية والتعليم في الأردن من العهد العثماني حتى عام 1997.** عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عودة ، أحمد (2010) **. القياس والتقويم في العملية التدريسية** ، (ط4) . إربد ، الأردن : دار الأمل للنشر والتوزيع.

الفارابي، عبد اللطيف؛ الغرضاف، عبد العزيز؛ موحى، محمد آيت؛ غريب، عبد الكريم (1994). **معجم علوم التربية "مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك"**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

فان دالين، ديوبولد (1994) **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**. ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

فريج، كمال؛ وشهاب، زكريا (2012). **التعليم العالي في الأردن: واقع وتحديات**، أنباء اتحاد الجامعات العربية، 28 (1)، 1-6.

القاسم، صبحي (1998). **التعليم التربوي في الوطن العربي.** عمان: منتدى الفكر العربي.

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (1998). **الكليات.** تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة.

لهلوب، ناريمان يونس (2012). **السياسات التربوية العربية.** عمان: دار أسامه للنشر والتوزيع.

لوغران، لويس (1990). **السياسات التربوية.** ترجمة تمام الساحلي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المجالي، سامي؛ عواد، سطام (2014).**الرؤية الملكية لمسيرة الإصلاح دراسة وتوصيات للأوراق النقاشية الملكية الخمسة من وجهة نظر شبابية.** عمان: وزارة الشباب.

محافظة، محمد عبد الكريم (2006). **التربية الوطنية.** عمان: المؤلف.

محجوب، بسمان فيصل (2003). **أداء الجامعات العربية في ضوء المواصفات المعيارية.** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

المشاقبة، أمين (2017). **النظام السياسي الأردني،** عمان: المؤلف.

مكي، احمد مختار (1994). **تصور مقترح لبعض المضامين التربوية في كتب الأطفال،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

المنجد في اللغة والأعلام (1992). الطبعة الثالثة والثلاثون، دار الشروق، بيروت.

موقع رأينا (2013). **دور الأحزاب في الورقة النقاشية الملكية.** نقلا عن الموقع: **http://rasseen.com/.** تاريخ الرجوع 2017/7/27

نجار، هيفاء حجار (2014). قراءة في الأوراق النقاشية لجلالة الملك. نقلا عن الرابط: **http://www.alghad.com/articles/839469** تاريخ الرجوع 2017/7/29

هلال، هاني (2007). آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، **المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعي،** القاهرة، جامعة عين شمس.

وزارة التربية والتعليم (2006)، **تطور النظام التربوي في الاردن: السياق التاريخي وملامح السياسات والانجازات،** ومراحل تطوير النظام التربوي في الاردن خلال الفترة 1921-2005، عمان، الأردن.

وزارة التربية والتعليم (2005). **نحو تطوير إستراتيجية وطنية للتعليم التربوي والبحث العلمي 2005-2010**، وزارة التعليم التربوي والبحث العلمي، عمان، الأردن.

وزارة التعيلم العالي والبحث العلمي (2016). نقلا عن الرابط: **http://www.mohe.gov.jo** تاريخ الرجوع 2017/8/1

المراجع الأجنبية:

Childress، F. (2001). **Republican Lessons: Education and the making of modern Turkey.** Dissertation Abstracts International 62 (5)، 1923-A.

Habermas, J (1989). **structural transformation of the public sphere: an inquiry in to a category of bourgeois society**, translated by: Thomas Burger, massachussets institute of technology.

Law، W. (2002). Legislation، Education reform and social transformation: the People's Republic of China's experience. **International Journal of Educational Development**، 22:(6)، 579 - 602

Nieto، S. (2005). Public Education in the Twentieth Century and Beyond: High Hopes، Broken Promises، and an Uncertain Future ،**Harvard Educational Review**، 75 (1): 43 -64.

Stovall، D. O. (2001). Possessive investment California، 209 and the reconstruction of racist educational policy"، **dissertation Abstracts International**، 61(12)، 4728A.

الملاحق

الملحق رقم (1)

أداة الدراسة بصورتها الأولية

السيد الفاضل الدكتور:.. المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد،،،،

يقوم الباحث بدراسة ميدانية بعنوان **" المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية"** استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من الجامعة الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء هذه الاستبانة ، وسيكون ميزان هذه الفقرات كالآتي :

المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية				
1 **مهم جداً**	**2** **مهم**	**3** **مهم نوعاً ما**	**4** **غير مهم**	**5** **غير مهم على الإطلاق**

ونظراً لما نعهده فيكم من معرفة واسعة وخبرة طويلة وكفاءة مشهودة في مجال تخصصكم أضع بين أيديكم الاستبانة المرفقة، راجياً تفضلكم ببيان رأيكم بصدد فقراتها من حيث صلاحيتها لأغراض الدراسة، والتعديل المقترح إن وجد .

شاكرين لكم حسن تعاونكم...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

عبد الله فلاح هزاع الخدام

0797648552

يرجى التفضل بوضع إشارة (√) في المكان الذي يعكس وجهة نظركم:

رقم الفقرة	الفقرة	صلاحية الفقرة		بحاجة إلى تعديل	التعديل المقترح
		صالحة	غير صالحة		
مضامين الأوراق النقاشية الملكية :					
.1	تشكل مضامين الأوراق النقاشية خارطة طريق يستهدي بها الشعب (أفراداً ومؤسسات).				
.2	تسترشد الحكومة بمضامين الأوراق النقاشية في كافة فعالياتها.				
.3	تمثل الأوراق النقاشية مرتكزاً يؤسس لمرحلة جديدة من التنمية والإصلاح .				
.4	تعبر الأوراق النقاشية عن معايير موضوعية مدروسة.				
.5	تعمل الأوراق النقاشية على تحليل حجم الإنجازات المتحققة.				
.6	تساهم الأوراق النقاشية في تحديد مواطن الخلل والتحديات التي تعترض المسيرة الأردنية .				
.7	تعزز الأوراق النقاشية من القدرة على مواجهة التحديات التي تعترض المسيرة الأردنية.				
.8	تمثل الأوراق النقاشية منهجاً عقلانياً مستنيراً يقوم على أساس الفهم الشمولي العميق لكل المعطيات والتحديات القائمة على المستويات كافة.				
.9	تقوم الأوراق النقاشية على أساس التحرك التدريجي العقلاني المحسوب الخطوات.				
.10	تساهم الأوراق النقاشية في إحداث التغيير الإيجابي المطلوب من خلال عملية التنمية والتطوير.				
.11	تعتبر الديمقراطية بمعانيها المتعددة طريقة حياة لتحقيق الصالح العام للمجتمع الاردني .				
.12	تكرس الأوراق النقاشية مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الاحترام المتبادل.				
.13	تكرس الأوراق النقاشية مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الحوار البناء .				
.14	تكرس الأوراق النقاشية مبادئ المواطنة الحقة المبنية على واجب المساءلة .				
.15	تحفز الأوراق النقاشية المشاركة الفاعلة لكافة القوى المكونة للمجتمع في الحياة السياسية .				

.16	تدعو الأوراق النقاشية الى تمسك الجميع بالقيم والممارسات الضرورية لترسيخ الثقافة الديمقراطية في بناء الدولة الاردنية.				
.17	تعتبر المشاركة الفاعلة للمواطن الأردني في الحياة السياسية سواءً كان ذلك عن طريق الترشيح والانتخابات البرلمانية أو الانضمام للأحزاب، الركيزة الأساسية في تطوير النموذج الديمقراطي الأردني				
.18	تدعو الأوراق النقاشية الى احترام الرأي الآخر والإيمان بأن جميع الأردنيين أخوة متساوون.				
.19	ترفض كافة الاعتبارات التي من شأنها تقسيم المجتمع إلى جماعات متنافرة.				
.20	تعتبر الأوراق النقاشية ان الاختلاف المبني على الاحترام المتبادل يعتبر دافعاً قوياً للحوار البناء الذي يعد جوهر العملية الديمقراطية				
.21	تعزز الأوراق النقاشية الإيمان بمبدأ "أن تعطي كما تأخذ".				
.22	تعتبر المبادرة في التنازل من أجل الوصول إلى الحلول التوافقية فضيلة ترفع شأن من يتحلى بها وليس علامة ضعف.				
.23	ترسخ الأوراق النقاشية مبدأ سيادة القانون أساس الدولة المدنية				
.24	تدعو الأوراق النقاشية الى تبني المؤسسات لمدونات سلوك، وأخلاقيات عمل ملزمة لأدائها.				
.25	تدعو الأوراق النقاشية الى وضع خارطة طريق تتضمن رؤية واضحة وأهدافاً محددة وفق أرقى معايير النزاهة والشفافية وخدمة مصالح المواطنين بمستوى عالٍ.				
.26	تعزز الأوراق النقاشية ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.				
.27	تحفز الأوراق النقاشية المؤسسات التعليمية بالثقة بما يتمتع به أبناء هذا الشعب من طاقات هائلة .				
.28	تحفز الأوراق النقاشية العمل على اكتشاف الطاقات، وتنمية تلك القدرات.				
.29	تدعو الأوراق النقاشية الى اتباع أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع على التفكير				
.30	تحفز الأوراق النقاشية على الجمع بين العلم والعمل، والنظرية والتطبيق، والتحليل والتخطيط.				

31.	تحفز الأوراق النقاشية على إتقان لغات عالمية أساسية				
32.	تدعو الى امتلاك مهارات التواصل مع الآخرين				
33.	ترسخ مبادىء العمل المهنية في المجال التربوي.				
34.	تحفز القدرة على التحليل والتفكير لدى الطلبة.				
35.	المدارس هي مختبرات تُكتشف فيها ميول الطلبة، وتُصقل مواهبهم، وتُنمى قدراتهم .				
36.	المناهج دراسية تفتح أبواب التفكير العميق والناقد				
37.	تشجع الطلبة على ثقافة التنوع والحوار.				
العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية					
38.	الارداة الملكية للتغيير والتطوير في المجال التربوي.				
39.	المتابعة المباشرة للحكومة لتطوير قطاع التربية والتعليم .				
40.	وجود إحساس عام لدى المجتمع بضرورة تطوير التعليم .				
41.	وجود قيادة تربوية مؤمنة بضرورة التغيير، تؤمن بإمكانات العاملين في الوزارة وخارجها.				
42.	نشوء بيئة- رسمية ، تطالب بالحزم والشجاعة وعدم التردد في اتخاذ قرارات جريئة.				
43.	وجود خبرات محلية قادرة على تنفيذ ما جاء في أوراق الملك من أبعاد فنية وتربوية.				
اليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية					
44.	شرح الأوراق النقاشية الملكية لطلبة الجامعات.				
45.	بيان محاور الأوراق النقاشية الملكية للطلبة.				
46.	استعراض أهمية تطبيق الأوراق النقاشية الملكية في الاردن .				
47.	تنظيم مبادرات في الجامعات لبيان محاور الأوراق النقاشية الملكية .				
48.	استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في شرح الأوراق النقاشية .				
49.	عقد ورش عمل لأعضاء هيئة التدريس عن مضامين الأوراق النقاشية .				
50.	عقد ندوات بعرض مضامين الأوراق النقاشية				

.51	قيام الجامعات الاردنية باستخدام الاذاعة في استعراض مضامين الأوراق النقاشية .				
.52	إعداد شعارات مستمدة من الأوراق النقاشية الملكية ووضعها في مداخل الكليات.				
.53	مشاركة الطلبة في البرامج التعريفية بمضامين الأوراق النقاشية .				
.54	وضع خطط لربط عمل كل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة:				
	حقوق الإنسان				
	خاصة الطفل				
	مكانة المرأة.				
	المستقبل المطلوب				
	حقوق الإنسان				
المواطنة والديمقراطية.					
.55	تغيير ثقافة الجامعة من معلمة إلى متعلمة.				
.56	تغيير اساس التعلم من تعلم فردي إلى مجتمع تعلم متبادل.				
.57	تقديم اعضاء هيئة التدريس للحقائق بصورة موضوعية وإبداء الرأي فيها.				
.58	تغيير ادوار عضو هيئة التدريس في الجامعة				
.59	تغيير أدوار الامتحانات إلى ادوار صديقة للطلبة.				
.60	تهتم الجامعة بزرع الثقة بالطلبة.				
.61	تنمية مهارات الطلبة في التعامل مع الآخرين.				
.62	الانتقال إلى مجتمعات التعلم المدرسية وهذا يتطلب إصدار نشرة إعلامية عن الموضوع.				
.63	التدريب المطلوب يجب أن يتركز على:				
	استراتيجيات التعلم النشط.				
	استراتيجيات التعلم في مجتمع التعلم.				
	استراتيجيات تعليم التفكير والإبداع.				
.64	فتح المجال امام الطلبة لتشجيعهم على المشاركة.				
.65	تشكيل لجنة داخل الجامعة لوضع استراتيجية تنفيذ للأوراق النقاشية الملكية.				
.66	نشر ثقافة المشاركة والاحترام والتقدير لكل أصحاب الآراء والمجتهدين فالتربية للجميع.				

ملحق (2)

أسماء محكمي أداتي الدراسة (الإستبانة والمقابلة)

الرقم	اسم المحكم	الرتبة الأكاديمية	التخصص	مكان العمل
1.	أ.د أنمار الكيلاني	أستاذ	إدارة تربوية	الجامعة الأردنية
2.	أ.د محمد الزبون	أستاذ	أصول تربية	الجامعة الأردنية
3.	أ.د هاني الطويل	أستاذ	إدارة تربوية	الجامعة الأردنية
4.	أ.د بشار تليلان السليّم	أستاذ	أصول تربية	جامعة البلقاء التطبيقية
5.	أ.د أحمد الكيلاني	أستاذ	المناهج والتدريس	جامعة العلوم الإسلامية
6.	أ.د عبد الله سالم نقرش	أستاذ	علاقات دولية	الجامعة الأردنية
7.	د. حسن المومني	مشارك	علاقات دولية	الجامعة الأردنية
8.	د.محمد صايل الزيود	مشارك	أصول تربية	الجامعة الأردنية
9.	د.عبد الله سالم الزعبي	مشارك	المناهج والتدريس	جامعة العلوم الإسلامية
10.	د عبد السلام العوامرة	مساعد	أصول تربية	الجامعة الأردنية
11.	د.سعود فهاد الخريشا	مساعد	إدارة تربوية	جامعة العلوم الإسلامية

الملحق رقم (3)

أداة الدراسة بصورتها النهائية

الجامعة الأردنية

كلية العلوم التربوية

قسم الإدارة التربوية والأصول

الأخ..........

الأخت.............

.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد،،،،

يقوم الباحث بدراسة ميدانية بعنوان **"المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية"** استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من الجامعة الأردنية، لذا يرجى التكرم بقراءة فقرات الأداة، وتعبئتها بصدق وموضوعية علماً أنها مخصصة لغايات البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

عبد الله فلاح هزاع الخدام

0797648552

القسم الأول: البيانات الشخصية:

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

أقل من 40 عام ☐ من 40-50 عام ☐ 50عام فما فوق ☐

2- الرتبة الأكاديمية:

أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد ☐

محاضر غير متفرغ ☐ غير ذلك حدد ______________

3- الخبرة في مجال التدريس:

اقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ 11 سنة فما فوق ☐

القسم الثاني: عبارات الإستبيان:

يرجى التفضل بوضع إشارة (√) في المكان الذي يعكس وجهة نظركم:

رقم الفقرة	الفقرة	بدرجة كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	نادراً
مضامين الأوراق النقاشية الملكية :						
1.	تدعو الأوراق النقاشية الى وضع خارطة طريق تستند إلى رؤية واضحة لها أهداف محددة وفق أرقى معايير (النزاهة والشفافية وخدمة مصالح المواطنين بمستوى عالٍ).					
2.	تدعو الأوراق النقاشية إلى امتلاك مهارات التواصل مع الآخرين					
3.	تدعو الأوراق النقاشية الى اتباع أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع التفكير الناقد.					
4.	تحفز الأوراق النقاشية المقدرة على التحليل المستند إلى التفكير المبدع.					
5.	تحفز الأوراق النقاشية على إتقان لغات عالمية أساسية					
6.	تعزز الأوراق النقاشية ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة الأردنية.					
7.	تحفز الأوراق النقاشية العمل على اكتشاف الطاقات لتنمية المقدرات الوطنية.					
8.	تحفز الأوراق النقاشية على الجمع بين (العلم، العمل، النظرية، التطبيق، التحليل، التخطيط).					
9.	تحفز الأوراق النقاشية على الثقة بما يمتلك أبناء الشعب من طاقات.					
10.	ترسخ الأوراق النقاشية مبادىء العمل المهنية في المجال التربوي.					
11.	تشجع الأوراق النقاشية الطلبة على ثقافة التنوع المستند إلى الحوار.					
12.	ترسخ الأوراق النقاشية مبدأ سيادة القانون كأساس الدولة المدنية					
13.	تعدّ المشاركة الفاعلة للمواطن الأردني في الحياة السياسية الركيزة الأساسية في تطوير النموذج الديمقراطي الأردني.					
14.	تعمق الأوراق النقاشية بمبدأ "أن تعطي كما تأخذ".					
15.	تدعو الأوراق النقاشية الى احترام الرأي الآخر من منطلق أن جميع الأردنيين أخوة متساوون.					

.16	تركز الأوراق النقاشية على المبادرة إلى التشارك من أجل الوصول إلى الحلول التوافقية إذ تعد فضيلة ترفع شأن من يتحلى بها وليس علامة ضعف.					
.17	تدعو الأوراق النقاشية الى تبني المؤسسات لمدونات سلوك وظيفي يتم الالتزام بها.					
.18	تعتبر الأوراق النقاشية الاختلاف المبني على الاحترام المتبادل يعتبر حافزاً قوياً للحوار البناء الذي يعد جوهر العملية الديمقراطية.					
العوامل التي تساعد على تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الأردنية:						
.1	الإرادة الملكية لتطوير الجامعات.					
.2	المتابعة المباشرة للحكومة لتطوير عمل الجامعات.					
.3	وجود إحساس عام لدى المجتمع بضرورة تطوير التعليم.					
.4	وجود قيادة تربوية مؤمنة بضرورة التغيير، تؤمن بإمكانات العاملين في الوزارة وخارجها.					
.5	نشوء بيئة – رسمية، تطالب بـ (الحزم، الشجاعة، عدم التردد) في اتخاذ قرارات جريئة لخدمة الوطن.					
.6	وجود خبرات محلية قادرة على تنفيذ ما جاء في الأوراق النقاشية الملكية من أبعاد فنية وتربوية.					
أهمية تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية						
.1	تشكل مضامين الأوراق النقاشية خارطة طريق يستهدي بها الشعب (أفراداً ومؤسسات).					
.2	تسترشد الحكومة بمضامين الأوراق النقاشية في فعالياتها كافة.					
.3	تمثل الأوراق النقاشية مرتكزاً يؤسس لمرحلة جديدة من التنمية للإصلاح .					
.4	تعبر الأوراق النقاشية عن معايير موضوعية مدروسة.					
.5	تسهم الأوراق النقاشية في تحليل حجم الإنجازات المتحققة.					
.6	تسهم الأوراق النقاشية في تحديد مواطن الخلل التي تعترض المسيرة الأردنية .					
.7	تعزز الأوراق النقاشية من المقدرة على مواجهة التحديات التي تعترض المسيرة الأردنية.					

8.	تمثل الأوراق النقاشية منهجاً عقلانياً مستنيراً يقوم على أساس الفهم الشمولي العميق لكل التحديات القائمة على المستويات كافة.					
9.	تقوم الأوراق النقاشية على أساس التحرك التدريجي العقلاني المحسوب الخطوات.					
10.	تسهم الأوراق النقاشية في إحداث التغيير الإيجابي المطلوب من خلال عملية (التنمية، التطوير).					
11.	تمثل الأوراق النقاشية خارطة طريق لتحقيق الصالح العام للمجتمع الأردني .					
12.	تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الاحترام المتبادل.					
13.	تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على الحوار البناء .					
14.	تعبر الأوراق النقاشية عن مبادئ المواطنة الحقة المبنية على واجب المساءلة .					
15.	تحفز الأوراق النقاشية على المشاركة الفاعلة لكافة القوى المكونة للمجتمع في الحياة السياسية.					
16.	تدعو الأوراق النقاشية الى تمسك الجميع بالقيم والممارسات الضرورية لترسيخ الثقافة الديمقراطية في بناء الدولة الأردنية.					
17.	تؤكد الأوراق النقاشية الملكية ضرورة الاهتمام بزرع الثقة بالطلبة.					
18.	تؤكد الأوراق النقاشية الملكية ضرورة انتقال الممارسة التربوية إلى أن تصبح ممارسة جماعية.					
آليات تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية						
1.	محاورة طلبة الجامعات على مضمون الأوراق النقاشية الملكية.					
2.	بيان محاور الأوراق النقاشية الملكية للطلبة.					
3.	تعرف إلى أهمية تطبيق الأوراق النقاشية الملكية في الاردن.					
4.	تصميم مبادرات في الجامعات لبيان محاور الأوراق النقاشية الملكية .					
5.	الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في شرح الأوراق النقاشية.					
6.	عقد ورش عمل لأعضاء هيئة التدريس عن مضامين الأوراق النقاشية.					
7.	عقد ندوات عامة بهدف عرض مضامين الأوراق النقاشية.					
8.	قيام الجامعات الأردنية باستخدام الإذاعة في استعراض مضامين الأوراق النقاشية.					

9.	تصميم شعارات مستمدة من الأوراق النقاشية الملكية.					
10.	مشاركة الطلبة في البرامج التعريفية بمضامين الأوراق النقاشية.					
11.	وضع خطط لربط عمل الكليات الجامعية بالقضايا الوطنية العامة مثل:					
	أ- حقوق الإنسان					
	ب- أهمية مرحلة الطفولة					
	ج- مكانة المرأة					
	د- المقدرة على تحديد المستقبل المنشود					
12.	تعزيز ثقافة الحوار لإثراء دور الأوراق النقاشية التعليمي .					
13.	تغيير اساس التعلم من تعلم فردي إلى مجتمع تعلم متبادل.					
14.	أن تتم العملية التعليمية عبر سبل موضوعية تستند إلى احترام الرأي الآخر.					
15.	إعادة تطوير مفهوم عضو هيئة التدريس في الجامعة.					
16.	تغيير مفهوم الامتحان إلى فرصة تعليمية جديدة.					
17.	الانتقال إلى مجتمعات التعلم الجامعية وهذا يتطلب إصدار نشرة إعلامية عن الموضوع.					
18.	التدريب المطلوب يجب أن يتركز على:					
	أ- استراتيجيات التعلم النشط					
	ب- استراتيجيات التعلم في مجتمع التعلم					
	ج- استراتيجيات تعليم (التفكير، الإبداع)					
19.	فتح المجال أمام الطلبة لتشجيعهم على المشاركة.					
20.	تشكيل لجنة داخل الجامعة لوضع استراتيجية تنفيذ للأوراق النقاشية الملكية.					
21.	نشر ثقافة المشاركة والاحترام والتقدير لكل أصحاب الآراء والمجتهدين فالتربية للجميع.					

الملحق رقم (4)

أسئلة المقابلة

اليوم:

التاريخ:

الساعة:

المكان:

يقوم الطالب: عبد الله فلاح هزاع الخدام/ طالب دكتوراه في أصول التربية - الجامعة الاردنية، بدراسة تهدف الى تحليل "المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية" لذا ارجو التكرم بالإجابة عن اسئلة المقابلة علما انها مخصصة لغايات البحث العلمي فقط ولن يتم استخدامها لأية اغراض اخرى.

السؤال الاول : برأيك ما أهمية الأوراق النقاشية الملكية للجانب التربوي ؟

السؤال الثاني: ما المضامين التربوية للأوراق النقاشية الملكية ؟

السؤال الثالث : ما تقييمكم لمستوى معالجة الأوراق النقاشية الملكية للتحديات التربوية التي تواجه المجتمع الاردني؟

السؤال الرابع : هل تعتقد ان المؤسسات التربوية الاردنية تملك الامكانيات اللازمة لتطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية؟

السؤال الخامس: هل يوجد توجه حقيقي لتطبيق الجوانب التربوية للأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية ؟

____

____

____

السؤال السادس: ما متطلبات تطبيق الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية ؟

____

____

____

السؤال السابع: ما مراحل تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية؟

____

____

____

السؤال الثامن : ما دور الادارة الجامعية في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية ؟

____

____

____

السؤال التاسع : ما دور أعضاء هيئة التدريس في تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية ؟

____

____

____

السؤال العاشر : ما الآلية التي يمكن من خلالها تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية ؟

____

____

____

السؤال الحادي عشر : كيف يمكن التعامل مع التحديات التي تواجه تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية في الجامعات الاردنية ؟

السؤال الثاني عشر : في ضوء الأوراق النقاشية الملكية ، برأيك هل توجد حاجة لإعادة بناء السياسات التربوية الوطنية؟

السؤال الثالث عشر : ما ملامح هذه السياسات التربوية في ضوء الأوراق النقاشية الملكية ؟

الباحث: عبد الله فلاح هزاع الخدام

0797648552

ملحق (5)

أسماء الأشخاص التي تمت المقابلة معهم

الرقم	اسم المحكم	الوظيفة	مكان العمل
1.	الأستاذ الدكتور عبد الرحيم الحنيطي	عضو	مجلس التعليم العالي
2.	الأستاذ الدكتور محمد الخلايلة	عضو	مجلس التعليم العالي
3.	الأستاذ الدكتور بشير الزعبي	رئيس	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان الجودة
4.	الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة	نائب رئيس	مجلس التعليم العالي/ كلية الامير حسين بن عبدالله للدراسات الدولية
5.	الأستاذ الدكتور عبد الله العبابنة	عضو	مجلس التربية والتعليم
6.	الأستاذ الدكتور صالح الرواضية	عميد	العلوم التربوية/ الجامعة الاردنية
7.	الأستاذ الدكتور عبد الله نقرش	عميد	كلية الامير حسين بن عبد الله للدراسات الدولية/ الجامعة الاردنية
8.	معالي الدكتور محمد أبو حمور	أمين عام	منتدى الفكر العربي
9.	الدكتور هشام غرايبة	عضو	مجلس التعليم العالي
10.	الدكتورة عروبة الموسى	عضو	مجلس التربية والتعليم /وكالة الغوث
11.	الدكتورة منى مؤتمن حؤبشه	عضو	مجلس التربية والتعليم ومستشارة تربوية
12.	العميد محمد أبو زيد	عضو مجلس التربية والتعليم وعضو مجلس التعليم العالي	مدير التربية والتعليم والثقافة العسكرية
13.	منذر الفاهوم	عضو	مجلس التربية والتعليم

الملحق رقم (6)

كتب تسهيل المهمة





كليـــة العلـــوم التربويــــة
Faculty of Educational Sciences

٢١/٥/٢٠١٧
التاريخ: 2017/5/22

الزملاء رؤساء الاقسام المحترمين

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة، وبعد،

فيقوم الطالب عبدالله فلاح هزاع الخدام من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان "**المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية**"، ويحتاج إلى تطبيق أداة دراسته على أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية.

أرجو التكرم بالموافقة، وتسهيل مهمة الطالب المذكور، علماً أن مشرفه هو الأستاذ الدكتور "محمد أمين " القضاة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

/عميد كلية العلوم التربوية
نائب العميد لشؤون الدراسات العليا

أ.د. "محمد أمين" القضاة

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي: ٢٤٤٠٠ فاكس: ٥٣٠٠٢٣٩ (٦-٩٦٢) داخلي: ٢٤٤٤١ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6)5355000 Ext.: 24400 Fax: (962-6)5300239 Internal: 24441 Amman 11942 Jordan
E-mail: admin@ju.edu.jo



THE UNIVERSITY OF JORDAN

رئاسة الجامعة
University Administration



الرقـم: 1/2017/ 2312
الرقم الآلي: 1347474
الموافق 18/06/2017م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة المحترم

الموضوع:- تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو إعلامكم بأن الطالب "عبد الله فلاح هزاع الخدام" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية ، يقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية "

ويحتاج إلى تطبيق أداة دراسته على أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم التربوية بجامعتكم .

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحته هو الأستاذ الدكتور "محمد أمين" القضاة.

شاكرين لكم اهتمامكم بالجامعة الأردنية وتعاونكم معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور أحمد مجدوبة

و.ب
ح.

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي: ٢١١٢٠ فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo



وزارة التربية والتعليم



الرقم ٣١٠٥٤/١٠/٣
التاريخ ٢٠ رمضان ١٤٣٨
الموافق ٢٠١٧/٠٦/١٥

السيد مدير إدارة مكتب معالي الوزير

الموضوع: البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد ؛

فأرجو العلم بأن الطالب عبد الله فلاح هزاع الخدام يقوم بإجراء دراسة بعنوان "المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية"، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه تخصص أصول التربية من الجامعة الأردنية، ويحتاج ذلك إلى إجراء مقابلة مع السادة أعضاء مجلس التربية.

راجياً تسهيل مهمة الطالب المذكور وتقديم المساعدة الممكنة له، على أن يتم الالتزام في أسئلة المقابلة المرفقة.

واقبلوا الاحترام

وزير التربية والتعليم

معن محمد سليمان مومني
مدير البحث والتطوير التربوي

نسخة/ مدير إدارة التخطيط والبحث التربوي
نسخة/ مدير البحث والتطوير التربوي
نسخة/ رئيس قسم البحث التربوي بالوكالة
نسخة/ الملف ١٠/٣
المرفقات: (٤) صفحات



THE UNIVERSITY OF JORDAN



رئاسة الجامعة
University Administration

الرقم: 2017/1/ 2098
الرقم الآلي: 1335449
الموافق: 2017/05/28م

معالي وزير التربية والتعليم المحترم

الموضوع:- تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو إعلامكم بأن الطالب "عبد الله فلاح هزاع الخدام" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية ، يقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية "

ويحتاج إلى تطبيق أداة دراسته على أعضاء مجلس التربية والتعليم في الوزارة .

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحته هو الأستاذ الدكتور "محمد أمين" القضاة.

شاكرين لكم اهتمامكم بالجامعة الأردنية وتعاونكم معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،



/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور أحمد مجدوبة

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي: ٢١١٢٠ فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo





رئاسة الجامعة
University Administration

الرقم: 2017/1/ 2099
الرقم الآلي: 1335466
الموافق 28/2017/05 م

معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم

الموضوع:- تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو إعلامكم بأن الطالب "عبد الله فلاح هزاع الخدام" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية ، يقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية "

ويحتاج إلى تطبيق أداة دراسته على أعضاء مجلس التعليم العالي في الوزارة .

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحته هو الأستاذ الدكتور "محمد أمين" القضاة.

شاكرين لكم اهتمامكم بالجامعة الأردنية وتعاونكم معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،



/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور أحمد مجدوبة



رئاسة الجامعة
University Administration





الرقم: 1/2017/ 2311
الرقم الآلي: 1347449
الموافق: 18/06/2017م

إلى الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اليرموك المحترم

الموضوع:- تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو إعلامكم بأن الطالب "عبد الله فلاح هزاع الخدام" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية ، يقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" المضامين التربوية في الأوراق النقاشية الملكية وآليات مقترحة لتطبيقها في الجامعات الأردنية "

ويحتاج إلى تطبيق أداة دراسته على أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم التربوية بجامعتكم .

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحته هو الأستاذ الدكتور "محمد أمين" القضاة.

شاكرين لكم اهتمامكم بالجامعة الأردنية وتعاونكم معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور أحمد مجدوبة

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي: ٢١١٢٠ فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

EDUCATIONAL CONTEXT IN THE ROYAL DISCUSSION PAPERS AND A PROPOSED MECHANISMS TO IMPLEMENT THEM IN THE JORDANIAN UNIVERSITIES

By

Abdullah Falah Hazza'a Al-Khaddam

Supervisor

Dr. Mohammed Amin 'Hamid Abdullah Al-Qudah, Prof

ABCTRACT

The study aimed at determining the degree of availability of educational contents in the papers of the royal discussion from the point of view of the members of the faculty in the college of education in Jordanian universities, To achieve the objectives of the study, the qualitative approach and the descriptive approach were applied. The study sample consisted of (150). faculty members of the colleges of educational sciences at the official Jordanian universities (Jordan, Muta'a, Yarmouk), during the summer semester of the academic year 2016/2017, (13)members from the educational council, the higher education council and education experts were interviewed. The study showed that the total degree of availability of educational contents in the Royal discussion papers, from the point of view of the faculty members in the colleges of education in the Jordanian universities appeared at a high level with an average of (3.68) answers. showed a high degree of agreement on the factors conducive to the application of the contents of the Royal discussion papers in Jordanian universities, from the point of view of the faculty members in the colleges of education in Jordanian universities, the average answers (4.03). and the existence of a high degree of approval on the mechanisms of applying the content of the Royal discussion papers from the point of view of the faculty members in the faculties of education in Jordanian universities with an average of answers (4.00).

The study revealed that there were virtual differences between arithmetic averages of the responses of those who were assessed or answered the study, from teaching staff in the faculties of education in the Jordanian universities, on the scale of the importance of applying the contents of the Royal discussion paper, due to differences in the

characteristics of the those members who responses and assessed the study, (gender, age, academic rank, Experience, University), The study aimed at enhancing the role of the educational institution in its various stages of school and university to find methods, that contribute to the promotion of the values of mind, critical thinking, work, effort, renunciation of violence among youth groups, and development of awareness and its national spirit. All that, In order to achieve the goal of democratic empowerment and countering foreign-agendas. The Universities as well as the schools curricula should include a summary of the Royal discussion paper to enhance dialogue, acquire skills, respect opinion and other opinions, even to involve scientific research institutions in Jordan, With the aim of conducting analytical studies of the Royal DISCUSSION Papers, and disseminating and circulating their recommendations with a view to translating their principles and values.

Keywords: Educational Contents, Royal Papers, Proposed Mechanisms, Jordanian Universities.